
حاكم التفتيش والحملات الصليبية فى اوروبا من أوراق محاكم التفتيش والحملات ال
د. رمسيس عوض
من أوراق الحروب الصليبية
ومحاكم التفتيش فى فرنسا
مكتبة الشروق الدولية
حاكم التفتيش والحملات الصليبية فى اوروبا من أوراق محاكم التفتيش والحملات ال

حملات الصليبية فى اوروبا من أوراق محاكم التفتيش والحملات الصليبية فى اوروبا من أو

فعلى سبيل المثال، قال البابا إنوسنت الثالث: يجب حرق ـ بدون شفقة ـ كل من يحاول التأويل برأيه عن الله إذا خالف عقيدة الكنيسة.

وقال المحقق برنارد جوى: لا ينبغى مجادلة غير المؤمن، بل غمد السيف فى بطن الرجل لأقصى عمق ممكن...

وأمر البابا مارتن الخامس بتسوية القرية المهرطقة «Magnalta» بالأرض وذبح كل ساكنيها.

6 223002 002214

حملات الصليبية فى اوروبا من أوراق محاكم التفتيش والحملات الصليبية فى اوروبا من

من أوراق الحروب الصليبية
ومحاكم التفتيش فى فرنسا

الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



٢٢ شارع الأندلس - مصر الجديدة - خلف حديقة ماری لاند
تليفون وفاكس : ٢٢٥٦٦٣٧٥ - ٢٢٥٦٦٤٣٥
٠١٠١٦٣٣٧١٨

Email: shoroukintl@hotmail.com
shoroukintl@yahoo.com
http://shoroukintl.com

د. رمسيس عوض

من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش فى فرنسا



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

عوض، رمسيس.
من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش فى فرنسا/ رمسيس عوض.
ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١م.
١٣٦ص؛ ١٧×٢٤سم.
تدمك 978-977-701-076-4
١ ـ محاكم التفتيش.
٢ ـ الاضطهاد الدينى.
٣ ـ الهرطقات المسيحية.
أ ـ العنوان. ٢٧٩,٢

رقم الإيداع ٢١٨٦٣/ ٢٠١١م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 076 - 4

صور الغلاف مأخوذة من مكتبة الكونجرس

الفهرس

الموضوع | الصفحة

مقدمة الناشر.. ٧

الفصل الأول: أوكيتانيا (جنوب فرنسا) Occitania.......................... ١٣

الفصل الثانى: الحملات الصليبية الألبيجنسانية.............................. ٢٣

الحملة الأولى: بيزيه وكاركاسون (١٢٠٩ ـ ١٢٤٤)......................... ٢٥

مجزرة بيزيه.. ٢٧

فقء العيون وقطع الأنوف والشفاه والقتل حرقًا فى قلعة برام............ ٢٩

وقوع كونت تولوز ريموند السادس فى المصيدة.......................... ٣٠

مجزرة قلعة لافور.. ٣٢

سيمون دى مونتفورت يواجه المعارضة............................. ٣٦

مجزرة مارماند... ٤٠

الكنيسة الكاثوليكية ترفض الهزيمة وتسعى إلى اجتثاث الهرطقة........ ٤١

الفصل الثالث: مقاطعة «لانجويدوك ـ Languedoc»......................... ٤٧

محاكم التفتيش فى لانجويدوك....................................... ٥١

لسحلها وإحراقها: إخراج جثث الهراطقة.................................. ٥٤

المهرطقون يذبحون المحققين.................................٦٩
بشرى حرق المهرطقين.. أحياء أو أمواتًا.........................٧٤
الملك فيليپ والبابا ومحاكم التفتيش واليهود.......................٧٩
محاكم التفتيش فى كاركاسون وألبى.............................٩٤
انتصار رهبان الدومنيكان.....................................١٠٠
الفصل الرابع: فرنسا...١٠٥
البابا: جميع أرجاء فرنسا تعج بالأفاعى المهرطقة
روبرت: حرق المشتبه فيهم.. حتى دخل السجن.....................١٠٨
أعمال الإيمان...١١١
أفول محاكم التفتيش!...١١٤
بروز جامعة باريس...١١٧
الهرطقة الوالديسيانية...١٢٣
كتب وأبحاث أخرى للمؤلف....................................١٣٣

مقدمة الناشر

عملت محاكم التفتيش فى كثير من الأراضى الأوروبية، خاصة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، ثم انتقلت إلى أمريكا الجنوبية، لحوالى سبعة أو ثمانية قرون، وأشعلت المحاكم حروبًا صليبية على الهراطقة داخل أوروبا، وفى أمريكا الجنوبية.

ولكن ما هى الهرطقة؟ أصل الكلمة باللغة اليونانية يعنى الاختيار، ومعناها الاصطلاحى فى الكنيسة الكاثوليكية هو عقيدة تختلف عن عقيدة الكنيسة. فالمعنى الحقيقى إذن هو اختيار مسيحى ما لعقيدة تخالف ما تقول به الكنيسة الكاثوليكية.

يجرنا هذا إلى عقيدة الكنيسة الكاثوليكية... حدد العقيدة الكاثوليكية ما يُسمون الآباء القدامى، والمجامع الكنسية عبر عدة قرون... وهذه المجامع راكمت بنود العقيدة، ولكنها لم تسلم من الخلافات، بل كثيرًا ما عارض مجمع ما قرارات المجمع الذى سبقه، وأوضح مثل على ذلك أريوس وإثناسيوس مع الإمبراطور قسطنطين، الذى مال للثانى أولًا، ثم مال للأول ثانيًا، وعاقب المرفوض فكره فى المرتين، وكان الخلاف على أن الابن (المسيح) مساوٍ للأب أم أقل منه؟ مخلوق منه أو أنهما من نفس الأصل؟ كذلك البابا ڤيجيلوس مع الإمبراطور جوستنيان، فقد غير البابا رأيه ثلاث مرات ـ بين نقيضين ـ فيما يتعلق بآراء نسطوريوس فى طبيعة المسيح، هل هى واحدة أم اثنتان: إنسانية (ناسوتية) وإلهية (لاهوتية)؟.

زاد من احتمال الانحراف عن الكنيسة والخلاف معها طبيعة اللاهوت الكاثوليكى، فقضية إله واحد بثلاثة أقانيم، وهل للمسيح طبيعة واحدة أم طبيعتان؟ وقضية الخطيئة الأصلية وآثارها، وتحول الخبز والنبيذ فى يد الكاهن إلى جسد المسيح ودمه، فيأكله المتناول ويشربه، كلها، وغيرها، قضايا خلافية عند العقول البسيطة.

كذلك زاد من اعتراض الناس على الكنيسة ما رأوه من سلطان الباباوات المطلق، وطريقة

عيش كثير منهم ومن رجال الكنيسة، فى ثراء وبذخ، مع ارتكاب مختلف أنواع الشرور... من رشوة لجنس لتدبير مؤامرات واغتيالات، وشن حروب وما إلى ذلك... ثم تقول الكنيسة للناس إن الباباوات معصومون، وأن لهم سلطان التحليل والتحريم... وغفران الذنوب ـ مما أسفر عن بيع صكوك الغفران ـ أو حرمان الأباطرة والملوك والأمراء، بل حرمان مدن ودول بأكملها...

وقد اعتمدت الكنيسة فى ذلك على نصوص من الإنجيل، مثل: كل ماتربطونه على الأرض يكون قد ربط فى السماء، وما تحلونه على الأرض يكون قد حُل فى السماء ـ متى ١٨ : ١٨.

وأوّل بعض الباباوات تلك الآية بأن من يستطيع فتح السماء وغلقها يستطيع أن يحكم الأرض، وعلى ذلك يجب أن يحكم البابا العالم كله ـ بذلك قال جريجورى السابع وغيره.

وجدير بالذكر أن آراء القس الكاثوليكى المصلح مارتن لوثر رأتها الكنيسة هرطقة... فالپروتستانتية التى يدين بها اليوم ربما ربع أو ثلث المسيحيين هرطقة فى نظر الكنيسة... ومن ناحيته، قال لوثر إن البابا عدو المسيح، وما زال الپروتستانت المتشددون يقولون نفس القول، وربما يزيدون أن روما هى بابل العاهرة.

ولذلك اشتعلت الحروب الدينية فى أوروپا بين الكاثوليك والپروتستانت لعدة عقود...

كذلك فإن كنائس الشرق الأرثوذكسية ـ بما فيها الكنيسة المصرية ـ التى تقول بالطبيعة الواحدة للمسيح هى أيضًا مهرطقة فى نظر الكنيسة الكاثوليكية.

لما انتشرت الهرطقة فى أوروپا ـ التى لم تسدها المسيحية إلا فى أواخر الألفية الأولى، وبأشكال جد متنوعة ـ ظهرت محاكم التفتيش الكنسية خوفًا من القضاء على الكاثوليكية... وستقرأ أنه لولا محاكم التفتيش لاقتلعت الهرطقة الكنيسة الكاثوليكية من جذورها، خاصة وقد دانت نسب مرتفعة من المسيحيين بهرطقة أو أخرى، فعلى سبيل المثال انحرف ثلث فلورنسا أو أكثر عن عقيدة الكنيسة، وربما زادت النسبة عن ذلك أو قلت فى أنحاء أخرى من إيطاليا المفككة، خصوصًا فى الجنوب، وانحرف معظم جنوب فرنسا عنها... واقتصارنا على هذين المثلين لأننا نتكلم عن الهرطقة فى إيطاليا وفرنسا فقط فى هذين الكتابين.

بدأت محاكم التفتيش بمندوبين عن البابا، ثم توسعت وتوحشت حتى أصبح لها سلطة تنافس سلطان البابا والأباطرة والملوك.. وربما اصطدمت بها وانتصرت عليها أحيانًا، وأشعلت عدة محاكم حروبًا صليبية على المهرطقين، دعت لها الكنيسة، وقامت بها السلطات الزمنية عن

اقتناع أحيانًا، وتحت تهديد من الكنيسة أحيانًا أخرى، ولتحقيق مصالح أحيانًا ثالثة... وربما اختلط بعض من كل ذلك.. فمحاكم التفتيش والحروب الصليبية على المهرطقين فى جنوب فرنسا، أعادت الجنوب للكاثوليكية وألحقت جنوب فرنسا بشمالها.

وكما اعتمدت الكنيسة على تأويل نص إنجيلى، اعتمدت السلطة الزمنية على نص آخر لترفع عاليًا مفهوم حق الملوك الإلهى فى الحكم: على كل نفس أن تخضع للسلطات الحاكمة، فلا سلطة إلا من عند الله، والسلطات القائمة مرتبة من قبل الله، حتى أن من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله ـ الرسالة إلى مؤمنى روما ١٣: ١ ـ ٢.

وقد ظلت فكرة حق الملوك الإلهى فى الحكم حية فى فرنسا وألمانيا ـ وغيرهما فى أوروبا ـ حتى نهاية القرن التاسع عشر.

تحت مثل هذا الاستبداد المزدوج ـ السلطة الروحية وتمثلها الكنيسة، والسلطة الزمنية ويمثلها الأباطرة والملوك ـ الذى يرتكن لتأويل نصين من الإنجيل، يُخولان حقًّا إلهيًّا لكل من السلطتين، لم يكن يتيسر فحص وتدقيق وتطوير عقلانى للمسيحية ـ حتى جاء عصر الإصلاح ومن بعده عصر التنوير ـ بل تيسر استخدام القوة، واستعانت السلطات بتأويل نص ثالث من الإنجيل: فقال السيد للعبد: أخرج إلى الطرقات والسياجات، وأجبر الناس على الدخول حتى يمتلئ بيتى ـ لوقا ١٤: ٢٣.

فعلى سبيل المثال، قال البابا إينوسنت الثالث: يجب حرق ـ بدون شفقة ـ كل من يحاول التأويل برأيه عن الله إذا خالف عقيدة الكنيسة.

وقال المحقق برنارد جوى: لا ينبغى مجادلة غير المؤمن، بل غمد السيف فى بطن الرجل لأقصى عمق ممكن...

وأمر البابا مارتن الخامس بتسوية القرية المهرطقة «Magnalta» بالأرض وذبح كل ساكنيها.

عمل فى محاكم التفتيش قسس ورهبان بجد واجتهاد، واتبع معظمهم طرق قاسية ومرعبة لانتزاع اعترافات المتهمين، حتى لو كانوا نساء مسنات، أو حتى على فراش الموت... أو شبابًا صغارًا إلى حد المراهقة.... لذلك قالوا إن بوسع محاكم التفتيش انتزاع اعتراف بالهرطقة من تلامذة المسيح، الحواريين أنفسهم.

اختلفت الأحكام... فمن البراءة... إلى دخول الأديرة... أو الحج سواء لبيت المقدس أو

غيره من الأماكن المقدسة فى أوروبا... أو السجن.. إلى الحرق على خشبة... وكان ذلك يسمى «عمل إيمانى».

وكان لذلك الحرق مراسم وطقوس، خاصة فى إسپانيا.... فيمر موكب مهيب... يشاهده المؤمنون، والذين ربما يصل عددهم عشرات الآلاف، وسجل بعض المؤرخين مئات الآلاف فى بعض الحالات... وتنتهى المراسم بحفل الحرق على الخشبة... وكان يقوم بهذا السلطات المدنية، أو الذراع المدنية للسلطة الروحية؛ لأنه ليس للسلطة الروحية إراقة دماء.

أصبح عمل المحققين منصبًا يُسعى إليه.... فوراءه سلطة عظيمة، كذلك يمكن منه ابتزاز ثروات أعظم.... هى أراضى المهرطق وثرواته... وأراضى من يساعد المهرطق وثرواته... وأراضى من لم يبلغ عن المهرطق وثرواته.... بل إن بعض المسيحيين اتهموا بمجرد مخالطة المهرطقين... وأحيانًا مجرد صحبتهم فى مركب أو ما شابه ذلك...

ولم يكن الموت حائلًا عن الاتهام بالهرطقة... فيمكن، وقد حدث عشرات إن لم يكن مئات المرات، نبش قبور المهرطقين، وإخراج جثثهم لمحاكمتها، ثم حرقها فى عمل إيمانى.

أيد وساند محاكم التفتيش عقاب باباوى بحرم شخص ـ سواء كان إنسانًا بسيطًا، أو «كونت» أو أميرًا، أو حتى ملك أو إمبراطور ـ مما يعنى إهدار دمه واستحلال ثرواته، بل يمكن لمن يريد استرقاقه... ويمنع التعامل معه، وبالطبع يُحرم من كل خدمات الكنيسة، وآخرها الدفن فى قبور المسيحيين.

كذلك من سلطة البابا أن يحرم مدينة بأكملها، أو حتى دولة بأكملها، مثل إنجلترا أو فرنسا، أو ممالك ودوقيات إيطاليا.... فيحق لمن يريد غزوها، وتتوقف كل الخدمات الكنسية... وقد حدث هذا مرارًا وتكرارًا فى تاريخ الكنيسة الكاثوليكية... واستمر حتى القرن السابع عشر، وربما بعده، واستمر فى أمريكا الجنوبية حتى نهاية القرن الثامن عشر وربما مطلع القرن التاسع عشر.

وقد بررت الكنيسة استرقاق السكان الأصليين فى أمريكا الجنوبية والاستيلاء على أراضيهم، وصدر مرسوم باباوى فى عام ١٤٩٣ يبرر إعلان الحرب على السكان الأصليين الذين يرفضون اعتناق المسيحية، وزعم القاضى «Encisco» فى عام ١٥٠٩ :

للملك كل الحق لإرسال رجاله للاستيلاء على أراضى عبدة الأصنام؛ لأنه استحقها

بمرسوم باباوى، وإذا رفض الهنود، عليه قتلهم واسترقاقهم، تمامًا مثل ما استرق يشوع سكان كنعان.

تركز عمل محاكم التفتيش على المسيحيين المهرطقين، ولكن طال بعضها اليهود، وخاصة اليهود المتحولين للمسيحية (المارانو)، والمرتدين منهم، أو المحافظين على دينهم فى السر، وكذلك المسلمين، وكان ذلك بصفة خاصة بعد استرداد المسيحيين للأندلس المسلمة.

يروى بعض المؤرخين أعدادًا هائلة لمن حرقهم محقق واحد فى يوم واحد... مائة، أو أقل قليلًا أو أكثر قليلًا، بل ستقرأ عن محقق ـ أصله مهرطق ثم تاب ـ أهلك ١٠٠٠ مهرطق.. وكذلك جاوز الحصر من قتلتهم الحروب الصليبية على المهرطقين... ففى رواية عن الحرب الصليبية فى جنوب فرنسا، قتل الجيش الصليبى عشرين ألفًا من سكان مدينة بيزييه، وتصل بعض الروايات إلى ستين ألفًا... وأرسل قائد الجيش يبشر البابا بالقضاء على كل سكان المدينة، رجالًا ونساء وأطفالًا وشيوخًا... ولما قيل له إن بعض من قتلهم كاثوليكيون مخلصون، أجاب بأن الله يستطيع أن يفرز المخلص من المهرطق. وفى رواية أخرى أنه قال قبل غزو المدينة لجنوده: اقتلوهم كلهم، والله يعرف من هو كاثوليكى ومن هو كاثارى (أى مهرطق).

يقول ول ديورانت عن محاكم التفتيش فى قصة الحضارة: إنها أشنع الوصمات فى سجل البشرية كله، وبأنها تكشف عن وحشية لا نعرف لها نظيرًا عند أى وحش من الوحوش ـ جـ١٥، صفحة ١٠٦.

* * *

الفصل الأول

أوكيتانيا (جنوب فرنسا) Occitania

أوكيتانيا (جنوب فرنسا)

تختلف تمامًا فرنسا التى نعرفها اليوم من الناحية الجغرافية عن فرنسا فى القرون الوسطى. حيث إن اسم فرنسا آنذاك كان يشمل فقط المنطقة المحيطة بپاريس. وحتى ندرك مقدار صغر مساحة فرنسا آنذاك نقول إن أهالى مدينتى تولوز ومونپلييه فى الجنوب كانوا يتحدثون عن الرحيل إلى فرنسا أو إلى پاريس، الأمر الذى يدل على أن هاتين المدينتين كانتا فى العصور الوسطى لا تعتبران جزءًا من فرنسا. حتى الأراضى الواقعة فى شمال غرب فرنسا الحالية مثل بريتانى ونورماندى لم تخضع لسلطان فرنسا إلا فى القرنين السادس عشر والخامس عشر. ولكن من الخطأ أن نعتقد أن هذه المناطق الشمالية كانت منبتة الصلة بفرنسا؛ حيث إن الوشائج الثقافية جمعت بينها، الأمر الذى جعل توحيدها أمرًا ممكنًا.

غير أن حالة الجنوب (الفرنسى) كانت تختلف تمامًا وخاصة فى «أكويتين ـ Aquitaine» وتولوز، فاستقلاله عن فرنسا كاد أن يكون كاملًا. فضلًا عن اختلاف لغة الشمال عن لغة الجنوب الذى يستخدم لغة البروڤينسال أو لغة أوكيتانيا Occitania كما يحلو للدارسين أن يطلقوا عليها، وهى لغة أقرب إلى الإسپانية منها إلى الفرنسية لدرجة أن التاجر القادم من مدينة ناربون كان إذا ذهب إلى پاريس يحتاج إلى مترجم فى حين أنه يتفاهم بسهولة مع أهل برشلونة. وبالإضافة إلى ذلك كانت القوانين السائدة فى الجنوب تختلف عن قوانين پاريس والشمال.

وأيضًا اختلف أهل الشمال عن أهل الجنوب فى نقطة بالغة الأهمية، وهى أن مجتمعات الشمال كانت ريفية فى حين كانت مجتمعات الجنوب مدنية. ومن ثم كانت مدن الجنوب أكثر جنوحًا إلى الاستقلال من مدن الشمال التى غلب عليها الطابع الريفى، فعلى سبيل المثال فى عام ١٢٠٠ تخلى حاكم الجنوب كونت تولوز عن جميع سلطاته تقريبًا مانحًا إياها للقناصلة الذين تزعموا الطبقة البورجوازية التى أصبحت لها الغلبة على طبقة النبلاء، وقد شكّل فرسان تولوز جانبًا كبيرًا من جيشهم لخوض غمار الحرب ضد أعدائها جنبًا إلى جنب مع المدنيين هناك. هذه القوة العسكرية التى جمعت بين الأرستقراط والأهالى فى تولوز وفى غيرها من البلدان ساعدتها على بسط نفوذها على الريف المجاور لها، وقد سعت تولوز قبيل عام ١٢٠٠ إلى الاستيلاء على

القلاع التى تهدد طرق تجارتها الأساسية، والتجأت من أجل تحقيق ذلك إلى إبرام التحالفات والمعاهدات وشن الحروب، تمامًا كما كان الإقطاعيون يفعلون إبان القرون الوسطى. أما الحال فى شمال فرنسا فقد كان مختلفًا؛ لأن الفرسان الأرستقراط أبوا الاختلاط بسكان المدن وآثروا الانفصال عنهم. وعلى أية حال ناصب فرسان الشمال فرسان الجنوب العداء.

ومن المعروف أن سكان الحضر أكثر انفتاحًا من سكان الريف، كما أنهم أكثر تسامحًا مع المتشككين وأكثر استعدادًا لاستيعابهم، وبسبب هذه السماحة لم يجد اليهود ممن يعيشون على ساحل البحر الأبيض المتوسط أية عوائق كبيرة تعترض سبيلهم، كما أن الهراطقة ـ رغم كثرة عددهم فى الجنوب فى القرن الثانى عشر ـ لم يجدوا أى تنكيل أو اضطهاد. ورغم تحيز الجنوب الفرنسى ضد المسلمين، فإنه اقتدى بعلم المسلمين وحضارتهم، بدليل أن مدينة مونپلييه سعت إلى الاستفادة من تقدم الطب عند المسلمين فى إنشاء مدرسة طب. كما أن شعر البروڤنسال تأثر بشعر شمال أفريقيا.

حتى اهتمامات الشمال الأدبية كانت مختلفة عن مثيلاتها فى الجنوب، ففى حين فضل الشمال الأدب الملحمى، فضل الجنوب الأدب الغنائى. ولكن كلًّا من الشمال والجنوب اشترك فى تقريظ الشجاعة فى حومة الوغى. ويمكننا أن نقول إن الشمال كان يحمل اسم فرنسا فى حين أن الجنوب المفتت من الناحية السياسية كان لا يحمل أى اسم بعينه وإن كان معروفًا باسم أوكيتانيا، التى لا تتحدث اللغة الفرنسية بل لغة خاصة بها يطلق عليها اسم الأوكيتانية. وأوكيتانيا هى الاسم القديم للجنوب الفرنسى، تحدها من الجنوب الغربى سلسلة جبال البيرنيز (البرانس) وتحدها من الشرق والشمال الشرقى هضبة كبيرة، كما يحدها غربًا خليج بسكاى المطل على المحيط الأطلسى وهى تضم فيما تضم بوردو، وتولوز. وفى القرن الثالث عشر بعد أن قام الشمال بغزو الجنوب أصبح جزء كبير من هذا الجنوب يسمى لانجيدوك ويشمل مقاطعات تولوز وكاركاسون وبيزييه وغيرها من المقاطعات مثل دوقية «أكويتين ـ Aquitaine». والجدير بالذكر أن إنجلترا احتلت دوقية أكويتين فى القرن الثانى عشر، فضلًا عن أنها كانت مطمعًا لملك أراجون الإسپانى. وبسبب تفتت أوكيتانيا السياسى لم يتمكن كونت تولوز من إحكام القبضة على مقاطعته. فعلى سبيل المثال كان حكم مدينة ناربون مقسمًا بين رئيس أساقفتها والڤايكونت.

وكما سبق أن أوضحنا فى مؤلفات سابقة، شجع النزاع المحتدم بين الكرسى البابوى والحكام المحليين حول السلطة الزمنية على انتشار الهرطقات.

والجدير بالذكر أن الهرطقة لم تكن شائعة فى شمال فرنسا قدر شيوعها فى جنوبها؛ حيث إن الجنوب كان أقرب من الشمال إلى طرق التجارة المهمة التى تربط الشرق بالغرب، فضلًا عن قرب الجنوب الفرنسى من الهرطقات المتفشية فى شمال إيطاليا. وبطبيعة الحال ساعد الجنوب الفرنسى على الهرطقة فساد الإكليروس وتفشى الجهل بينهم. فبعض القساوسة كانوا أميين بالمعنى الحرفى للكلمة، والبعض الآخر لا يعرف من اللغة اللاتينية ما يؤهله لإقامة القداس، ناهيك عن إدمانهم الميسر والإفراط فى شرب الخمر ومضاجعة الجوارى والفتيات، والتكالب على جمع المال. وفى حين أظهر رؤساء الكنيسة فى شمال فرنسا شيئًا من الاستياء من هذا الفساد نرى أقرانهم فى الجنوب يغضون الطرف عنه. فلا غرو إذا شاهدنا البابا إينوسنت الثالث (١١٩٨ ـ ١٢١٦) ينحى باللائمة على رئيس أساقفة ناربون ومعاونيه لجشعهم ولأنهم يعينون الفاسدين فى مناصب دينية نظير الرشاوى، فضلًا عن أن رئيس أساقفة ناربون تقاعس فى أداء مهام وظيفته إلى حد أنه لم يقم بزيارة أسقفيته طوال عشرة أعوام.

وبسبب استشراء الفساد وجد البابا إينوسنت الثالث نفسه مضطرًا إلى إيقاف أربعة كرادلة عن العمل، وهم رئيس أساقفة ناربون وأساقفة كل من تولوز وبيزييه وفيفييه. ولا ريب أن تفشى هذا الفساد الكنسى ساعد على انتشار الهرطقة لدرجة أن تولوز ـ وهى من أكبر وأغنى مدن أوكيتانيا ـ لم تجد أية غضاضة فى أن تختار حكامها وقناصلها من المهرطقين. وكثيرًا ما كان الهراطقة يجادلون رجال الكنيسة الكاثوليكية فى أمور الدين. ففى عام ١٢٠٧ نرى القديس دومينيك يستمع إلى مجادلات واحد من زعماء الهراطقة يجادل بأن الكنيسة الرومانية هى كنيسة الشيطان والدنس والزنا. وقد اجتاحت بلاد أوكيتانيا هرطقتان هما الهرطقة الكاثارية أو التطهيرية، والهرطقة الفالديسيانية اللتان عالجتهما بالتفصيل فى كتاب «الهرطقة فى الغرب» (دار سينا ـ الانتشار العربى ١٩٩٧). وتعرف الهرطقة الكاثارية بالهرطقة «الألبيجنسانية ـ Albigensian» نظرًا لانتشارها فى مدينة «ألبى ـ Albi» التى تبعد نحو خمسة وأربعين ميلًا شرق تولوز.

وإذا كانت كرادلة أوكيتانيا آثروا الوقوف مكتوفى الأيدى أمام ذيوع الهرطقة هناك، فإن كنيسة روما شعرت بالانزعاج الشديد من انتشارها. وفى عام ١١٤٥ تولى الخطيب المفوه «برنارد كليرفو» رئاسة بعثة تبشيرية إلى أوكيتانيا لتحذير الكاثوليك من خطر الهرطقة وإرجاع الضالين إلى جادة الطريق. ورغم المنزلة العظيمة التى حظى بها هذا القديس فى الكنيسة الكاثوليكية، فإنه وجد نفسه عاجزًا عن أن يفعل شيئًا مع مهرطقى أوكيتانيا التى كادت

كنائسها تخلو من المصلين. وظلت كنيسة روما تتحلى بالصبر مع المهرطقين عدة عقود تجادلهم بالحسنى دون طائل. وفى عام ١١٧٨ أصدر المفوض البابوى قرارًا بإدانة تاجر شديد الثراء فى تولوز يدعى پيير موراند كان على علاقة ودية بالمهرطقين ويتبع الهرطقة الكاثارية، ونبذ پيير موراند هرطقته وصدر حكم بإرساله إلى الأراضى المقدسة لمدة ثلاثة أعوام يقضيها فى التوبة والغفران. وحين عاد إلى بلاده اختاره أهالى تولوز واحدًا من قناصلها. ومعنى هذا أن الكنيسة الرومانية أخفقت فى ردع الهرطقة المتفشية فى أوكيتانيا الأمر الذى أصاب كنيسة روما باليأس وأثار ثائرتها، فقررت استخدام القوة لاستئصال شأفة الهرطقة. وفى عام ١٢٠٣ أرسلت كنيسة روما راهبًا فى طائفة السيستريان المشهورة بالزهد والتقوى يدعى پيير دى كاستلنو وبرفقته زميل من الطائفة نفسها لهداية المنطقة الموبوءة. ورغم حرص هذا المبعوث ورفيقه على إقرار النظام، فإنهما فشلا فى اقتلاع الهرطقة من جذورها. وفى عام ١٢٠٥ انضم إلى البعثة التبشيرية رجلان من إسپانيا هما الأسقف أوسما ومرءوسه دومينيك دى جوزمان. واتبع القديس دومينيك سياسة جديدة تتلخص فى انتهاج سياسة الفقر والاتضاع التى يتبعها الكاثاريون، غير أن نجاح هذه السياسة فى هداية المارقين على الكنيسة كان محدودًا واحتدمت مجادلات بين المهرطقين والمبشرين الكاثوليك فى جوٍّ من التسامح والحرية. وليس أدل على مدى الحرية التى تمتع بها المهرطقون من أنهم فى إحدى المجادلات نجحوا فى استفزاز القديس دومينيك واستثارة أعصابه فلجأ إلى التهديد باستخدام القوة معهم. وهكذا فشلت مجهودات الكنيسة الكاثوليكية التبشيرية فى الفترة من ١٢٠٣ حتى ١٢٠٧ فى هداية المهرطقين الذين جاهروا بإعجابهم بالهرطقة الكاثارية أو التطهيرية.

فكر البابا ألكسندر الثالث (١١٥٩ ـ ١١٨١) فى أن يطلب من الحكام والأمراء شن هجمات على المهرطقين فى الداخل والخارج على حد سواء. وبطبيعة الحال كان الكرسى البابوى آنذاك يعتبر المسلمين من المهرطقين. غير أن نجاحه فى هذا الشأن كان محدودًا، فقد نجح هذا البابا فى حثهم فى عام ١١٨١ على شن هجوم على مدينة لافور المهرطقة. ولكن جهود الحكام والأمراء للتصدى للهرطقة توقفت عند هذا الحد. والجدير بالذكر أن البابوات فى القرن الثانى عشر كانوا بوجه عام عازفين عن استخدام القوة مع أعدائهم. حتى البابا ألكسندر الثالث نفسه أظهر نوعًا من الإحجام عن شن حرب صليبية ضد المهرطقين.

ولكن هذا الوضع تغير بحلول القرن الثالث عشر، فمنذ أن تولى البابا إينوسنت الثالث (١١٩٨ ـ ١٢١٦) سدة البابوية، جنح البابوات خلال القرن الثالث عشر إلى استخدام العنف

واللجوء إلى الحملات الصليبية للوقوف فى وجه المهرطقين والخارجين على الكنيسة مقابل منح صكوك الغفران للمحاربين. وإلى جانب هذا لم يتورع هؤلاء الباباوات عن قمع الحكام المناهضين لهم فى أراضى ألمانيا وجنوب إيطاليا، الأمر الذى أشاع الفوضى فيهما. واعتمد الباباوات على شمال فرنسا فى حشد الجيوش الصليبية. وكانت حملة إينوسنت الثالث الصليبية ضد المهرطقين فى أوكيتانيا المعروفة باسم الحروب الصليبية الألبيجنسيانية (نسبة إلى مدينة ألبى) هى أولى هذه الحروب وأوسعها نطاقًا. كثرت الحروب الصليبية التى شنها الكرسى الباباوى على المهرطقين فى نهاية القرن الثانى عشر، وطوال القرن الثالث عشر، وفى الفترة من ١١٨٥ حتى ١٢٨٥ على وجه التحديد. ففى تلك الفترة لم يكد يمر عام واحد دون شن حرب صليبية ضد المهرطقين أو التفكير فى الإعداد لها.

ولعل الصواب لا يجانبنا إذا قلنا إن ذلك القرن هو قرن الحروب الصليبية فى الداخل والخارج على الهرطقة والمهرطقين. ففى الفترة من عام ١١٨٩ حتى ١١٩٣ نشبت الحرب الصليبية الثالثة، وتلتها الحرب الصليبية الرابعة (١٢٠٢ ـ ١٢٠٤)، والخامسة (١٢١٧ ـ ١٢٢١)، والحروب الصليبية التى شنها الإمبراطور فردريك الثانى على المهرطقين فى عام ١٢٢٨، ثم حرب «ثيبولد شامپانى» (١٢٣٩ ـ ١٢٤١)، وحرب القديس لويس (١٢٤٨ ـ ١٢٥٤ و١٢٧٠). والقرن الثالث عشر هو أيضًا القرن الذى شاهد الحروب الصليبية الألبيجنسيانية (فضلًا عن الحرب الصليبية ضد «هوهنستاوفن» (التى امتدت من عام ١٢٤٠ حتى ١٢٦٨)، وأخيرًا هناك الحرب الصليبية ضد أراجون (١٢٨٥)، التى أقنعت الجيش الفرنسى المشترك فيها بعدم جدوى مثل هذه الحروب.

وحتى ندرك مدى تحمس العائلات المالكة ـ الأرستقراطية للانخراط فى هذه الحروب من أجل الله وخدمة كنيسته والتصدى للمهرطقين والكفار، يكفى أن نقول إن خمسة ملوك متعاقبين قادوا بأنفسهم هذه الحملات الصليبية (وهم الملوك: لويس السابع، وفيليپ أغسطس، ولويس الثامن، ولويس التاسع، وفيليپ الثالث)، وقد لقى الملوك الثلاثة الأخيرون حتفهم فى هذه الحروب.

وكما أسلفنا عجز التبشير والحث عن إقناع زعماء أوكيتانيا أمثال ريموند السادس وكونت تولوز وكونت فوا وبالتحرك للقضاء على المهرطقين؛ حيث إن تصديهم للهرطقة كان سيُغرق البلاد فى حروب أهلية، وحيث إن كل عائلة كبيرة كانت تضم بعض المهرطقين. وعندما تلقى ريموند السادس كونت تولوز طلبًا من الكرسى الباباوى بقمع الهرطقة والمهرطقين فى بلاده،

اكتفى بالردود المؤدبة التى لا طائل من ورائها، مؤكدًا أنه مؤمن بالعقيدة الكاثوليكية الحقة. غير أن هذه الردود المؤدبة وغير الفاعلة لم تشف غليل البابا إينوسنت الثالث الذى رأى فى الالتجاء إلى القوة حلًا لمشكلة انتشار الهرطقة.

وفى عامى ١٢٠٤ و١٢٠٥ طلب هذا البابا من ملك فرنسا فيليپ أغسطس مساعدته فى قمع الهرطقة فى مناطق الجنوب. حاول البابا حث الملك على قيادة حرب صليبية شاملة لاستئصال شأفة المهرطقين الكاثاريين فى أوكيتانيا، وأغرى البابا المقاتلين الصليبيين بالاستيلاء على أراضى وأملاك أمراء الجنوب الذين يوفرون الحماية للمهرطقين. ولكن هذا العرض لم يلق قبولًا أو استحسانًا لدى ملك فرنسا لأنه رأى أن هذه الأراضى ينبغى أن تؤول إلى رؤساء الإقطاع. وعلى أية حال اعتذر ملك فرنسا، فيليپ أغسطس، عن عدم الاشتراك فى قمع الهرطقة المنتشرة فى جنوب فرنسا بأن قال إنه استنفد جهوده فى الانتصار على نورماندى وأنجو وانتزاعهما من يد الغزاة الإنجليز. وأيضًا طلب ملك فرنسا من البابا أن يحصل من ملك إنجلترا على تعهد بعدم العودة إلى احتلال هذه المناطق حتى يتفرغ للمهرطقين فى الجنوب ويتمكن من توجيه ضربة حاسمة إليهم. وبطبيعة الحال لم يكن فى مقدور البابا أن يضمن تصرفات ملك إنجلترا. وهكذا استطاع الملك فيليپ أغسطس أن ينأى بنفسه عن الاشتراك فى أول حرب صليبية ألبيجنسانية. ورغم هذا فلا مناص من الاعتراف بأن ملوك فرنسا رغم خلافهم المتكرر مع الكرسى البابوى كانوا أكثر ملوك أوروپا تحمسًا لتنظيم وشن الحملات الصليبية فى الداخل والخارج.

وفى عام ١٢٠٧ قام المفوض البابوى پيير دى كاستلنو بفرض الحظر الكنسى على كونت تولوز ريموند السادس، وكذلك فرض الحظر على ممتلكاته. ويرجع السبب فى هذا إلى أن هذا الكونت جرَّد الكرادلة من ممتلكاتهم إلى جانب توفيره الحماية للمهرطقين. وأيد البابا إينوسنت الثالث فى خطاب سطره بتاريخ ٢٩ مايو ١٢٠٧ الإجراء الذى اتخذه مفوضه پيير. وكذلك هدد البابا فى هذا الخطاب كونت تولوز بحشد أمراء الممالك الأخرى لتطهير تولوز من دنس الهرطقة. ونفذ البابا تهديده بأن ناشد ملك فرنسا فيليپ أغسطس بسرعة التدخل لقمع الهرطقة فى الجنوب.

ومن جانبه حاول ريموند السادس السعى لدى إينوسنت الثالث لرفع الحظر الكنسى عنه كما اعتاد أمثاله من الأمراء أن يفعلوا. ولكن البابا رفض رفضًا قاطعًا رغم اجتماعه مرتين بكونت تولوز. وانتهت مقابلتهما الثانية فى يناير ١٢٠٨ بمشادة كلامية. يقول البابا إن الكونت

ريموند وجه على إثرها إنذارًا إلى كل الكرادلة بوضعهم تحت رقابته الصارمة. وفى يوم ١٤ يناير من ذلك العام اغتيل پيير دى كاستلنو وهو يستعد لعبور نهر الرون دون أن يكون لريموند السادس يد فى اغتياله. حتى البابا نفسه لم يتوفر لديه أى دليل على تورطه فى هذا الاغتيال بل كانت لديه مجرد ظنون. ورغم ذلك فقد قرر الكرسى البابوى حشد جيش صليبى للزحف من الشمال الفرنسى على تولوز للقضاء المبرم على الهرطقة المستشرية فيها. وحتى يغرى الفرنسيين بالانضمام إلى هذا الجيش وعدهم بغفران الخطايا. وقد أسندت قيادة الجيش من الناحية الشكلية إلى المفوض البابوى أرنود أمورى، فى حين إن القيادة الفعلية دانت لدوق بورجندى وأحد النبلاء الآخرين، ثم برز فى ساحة القتال البارون سيمون قائد مونتفورت. غير أنهم لم يكونوا من الناحية العسكرية على المستوى اللائق، الأمر الذى أعاق دحر المهرطقين وإحراز النصر عليهم.



الفصل الثانى

الحملات الصليبية الألبيجنسانية

الحملة الأولى: بيزييه وكاركاسون

(١٢٠٩ ـ ١٢٤٤)

كان من السهل على قوات الشمال الفرنسى مهاجمة أمراء أوكيتانيا فى الجنوب بسبب افتقارهم إلى الوحدة والتماسك. ومن جانبهم حشد سكان الجنوب جيشًا للتصدى للهجوم الذى يتعرضون له من الفرنسيين الغزاة، واحتدم من جديد التنافس القديم بين ريموند السادس كونت تولوز وغريمه ڤايكونت بيزييه؛ حيث شعر كلٌّ منهما بأن الآخر يتربص به الدوائر.

بل فكر ريموند فى الانحناء أمام العاصفة بالانضمام إلى صفوف الحملة الصليبية بغية إرضاء الكنيسة باضطهاد عدد من المهرطقين، ورأى فى ذلك حماية لنفسه ومملكته من أى تدخل خارجى، وشجعه على اتباع هذه السياسة أن الكنيسة وعدت بحماية ممتلكات كل من يشترك فى الحروب الصليبية. وفكَّر كونت تولوز لو أن جميع حكام أوكيتانيا انضموا إلى صفوف الصليبيين لأصبحت كل ممتلكاتهم فى الحفظ والصون وفى مأمن من المصادرة. ولو كان الأمر بيد البابا إينوسنت الثالث (١١٩٨ ـ ١٢١٦) وحده لنجحت خطة كونت تولوز البارعة، ولكن أعوان البابا مارسوا ضغطًا شديدًا عليه حتى لا يثق بعهود حكام أوكيتانيا، وخاصة لأن كونت تولوز كان يعطيهم من طرف اللسان حلاوة دون أن ينفذ أيًّا من وعوده. وكان أرنود أمورى أكثر أعوان البابا تشككًا فى نوايا كونت تولوز. ولكن هذا الكونت كان غافلًا عن حقيقة المشاعر المعادية له داخل الكنيسة. واقترح أن يتحالف مع غريمه ڤايكونت بيزييه، ولكن الڤايكونت رفض التحالف معه؛ الأمر الذى اضطره إلى التصرف بمفرده، ولهذا سعى إلى التصالح مع الكنيسة بغية حماية أملاكه من المصادرة. وكان كونت تولوز على أية حال يدرك أن المفوض البابوى فى أوكيتانيا لا يثق به، ولهذا طلب من البابا تعيين مفوض آخر يستطيع التفاوض معه واعدًا الكرسى البابوى بتنفيذ كل مطالبه.

واستجاب البابا لطلب كونت تولوز بناء على حسابات سياسية رأى أنها فى صالحه، فعيَّن ميلو مفوضًا باباويًّا بدلًا من أمورى، ولكنه أمره بالانصياع لأوامر أمورى فى كل شىء. ولم يعلق البابا أهمية كبيرة على إخلاص كونت تولوز وصدقه؛ فهو فى حالة صدقه سوف يتخلى عن حماية جماعات كبيرة من المهرطقين، وحتى فى حالة ختله وخداعه فإن الكنيسة سوف تستفيد من تظاهره بالخضوع لها؛ لأن مثل هذا التظاهر سوف يمنعه من مقاومة الحملة الصليبية، وهذا بدوره سوف يؤدى فى النهاية إلى إضعاف جبهة الأمراء الآخرين المارقين والذين يوفرون الحماية للمهرطقين، وبذلك يسهل على الكنيسة الانفراد بكونت تولوز والقضاء عليه، ونصح البابا أعوانه باتباع سياسة عزل حماة المهرطقين وتفتيتهم حتى يسهل على الكنيسة القضاء عليهم الواحد تلو الآخر. يقول البابا فى رسالة وجهها إلى مفوضيه بهذا الشأن:

> لا تبدءوا بالهجوم على كونت تولوز طالما أنه لا يندفع بنزق إلى الدفاع عن الآخرين. كونوا حكماء وأخفوا نواياكم. اتركوه وشأنه فى البداية حتى تتمكنوا من مهاجمة من يصرحون بتمردهم عليكم؛ فلن يكون من السهل علينا سحق أعداء الله لو أننا أعطيناهم فرصة الاتحاد فى سبيل الدفاع المشترك، ومن الناحية الأخرى سيكون من السهولة بمكان سحقهم طالما أن الكونت لا يساعدهم، وربما ينصلح حاله إذا رأى المصائب تترى على رءوسهم. ولكنه إذا لم يهتم واستمر فى مخططاته الشريرة وهو معزول ويستند إلى قواته الخاصة فحسب، فسوف نتمكن من دحره دون كثير من المتاعب.

وفى المقابل، سعى كونت تولوز إلى الاستفادة من سياسة البابا إينوسنت الثالث، فقد أثلج صدره أن يرى الحملة الصليبية تخضع الحكام الذين يشقون عصا الطاعة عليه ويخلقون له المشاكل وعلى رأسهم ريموند روچر ڤايكونت بيزييه، وخاصة لأن التجربة دلته على أن أية حملة صليبية تبدأ قوية فى حينها، ثم لا تلبث أن يعتريها الضعف والوهن. وطبقًا لتقديرات كونت تولوز فإن غريمه ڤايكونت بيزييه لن يستطيع الصمود أمام الحملة الصليبية أكثر من عام ينفرط بعده عقد الحملة الصليبية ويتلاشى حماسها فتعود من حيث أتت إلى الأراضى الفرنسية، وبذلك يسهل عليه الاستيلاء على ممتلكاته وابتلاع منطقته.

أظهر كونت تولوز تصميمًا على التصالح مع الكنيسة مهما كان الثمن. ومن أجل هذا

اعترف بفشله فى مراعاة أيام الأعياد الكنسية كما اعترف بحمايته للهرطقة. وحتى يثبت نواياه الحسنة قام بتسليم قلاعه السبع إلى الكنيسة. وفى ١٨ يونيه ١٢٠٩ اضطلع المفوض البابا وى ميلو بتعنيفه تعنيفًا شديدًا. وفى اليوم التالى أمسك كونت تولوز بالصليب واعدًا بتقديم العون للحملة الصليبية قدر استطاعته.

فى الوقت نفسه، بدأت الحملة الصليبية مسيرتها؛ حيث إنها غادرت مدينة ليون يوم ٢٤ يونيه ١٢٠٩ لتصل فى ٢٠ يوليه من العام نفسه إلى مدينة مونپليه وهى معقل مهم من معاقل المذهب الكاثوليكى فى الجنوب. وبسبب إعلان كونت تولوز عن ولائه المطلق للكنيسة الكاثوليكية، وجهت الحملة الصليبية أهدافها العسكرية نحو أراضى ڤايكونت بيزييه ريموند روچر الذى عرف بسمعته السيئة فى حماية المهرطقين شأنه فى ذلك شأن كونت تولوز نفسه، فضلًا عن أن ڤايكونت بيزييه وفَّر الحماية لكثير من المهرطقين الكاثاريين. وانسحب ريموند روچر إلى كاركاسون أكثر مدنه تحصينًا. ولكن مدينة بيزييه التى انسحب منها كانت محصنة تحصينًا كافيًا، مما جعل سكانها واثقين فى قدرتهم على مقاومة الحصار الذى فرضته الحملة الصليبية عليهم. وساعدهم على هذه المقاومة احتقارهم العظيم للكنيسة إلى جانب غيرتهم الشديدة على استقلالهم عنها لفترة طويلة، وظهرت هذه الثقة بالنفس عندما تحدوا أسقفهم رينو دى مونتبيروكس عندما رفضوا تسليم ٢٢٢ مهرطقًا كاثاريًا، ووالدنسيانيًا، نظير عدم إلحاق الأذى بمدينتهم؛ حيث إنهم اعتبروا الحملة الفرنسية الصليبية وليس الهراطقة تمثل الخطر الحقيقى عليهم.

مجزرة بيزييه

تصدت مدينة بيزييه للحملة الصليبية القادمة من الشمال الفرنسى وقاومتها بشدة. ولو أن سكان بيزييه تحملوا الحصار المفروض عليهم لفترة أطول لدب التعب فى أوصال المهاجين ولعادوا أدراجهم، ولكن بعض سكان بيزييه تسرعوا وخرجوا من مدينتهم للقاء المهاجين، فاستطاع المهاجمون دحرهم وردهم على أعقابهم، وما إن دخل الصليبيون بيزييه حتى ارتكبوا فيها مجازر فظيعة، هلك فيها الكاثوليك والهراطقة ومن الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حد سواء. وأبلغ المفوض أرنود أمورى والفرحة تملأ قلبه الكرسى البابا وى بمقتل نحو عشرين ألف شخص فى هذه المجزرة. ومن المحتمل أن يكون هذا الرقم مبالغًا فيه، ولكن من المذهل أن نرى المفوض البابا وى يعبر عن جذله لمقتل هذا العدد الهائل من الناس. والغريب أيضًا أن القيادة الأرستقراطية لهذه الحملة الصليبية لم تستبشع هذه المجازر، فى حين أنها استبشعت

بل تدخلت لوقف أعمال السلب والنهب باعتبارها منافية لسلوك الأشراف والنبلاء. وهكذا انتصرت الحملة الصليبية على المهرطقين فى بيزييه، فقررت المضى إلى كاركاسون التى استسلم حكامها للكنيسة وطلبوا منها أن تشملهم برعايتها.

وبسبب هذه الانتصارات الصليبية الكاسحة، تعهد سكان المدينة الكبيرة ناربون باتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المهرطقين. وتعبيرًا عن ولائهم للكنيسة قام كثير من نبلاء ناربون بتسليم قلاعهم وممتلكاتهم إلى الجيش الظافر، وهرب البعض إلى الجبال يحتمون بها. أما كاركاسون فلم تسقط فى أيدى الصليبيين بالقوة العسكرية بسبب تحصيناتها الجيدة، ولكن لسوء حظها حاصرتها قوات الحملة فى أيام القيظ الشديد فلم تستطع مواصلة المقاومة بسبب نفاد مخزون مياه الشرب لديها. والجديد بالذكر أيضًا أن الأمر انتهى بريموند روجر حاكم بيزييه إلى الاستسلام، فتم أسره وظل حبيسًا فى الأسر حتى وافته المنية بعد شهور قلائل. وسمحت الحملة الصليبية لجميع سكان كاركاسون بالرحيل عنها دون التعرض للأذى بعد تسليم أراضيهم وممتلكاتهم للكنيسة.. وغنى عن الذكر أن هذا العفو شمل المهرطقين الكاثاريين.

وبعد سقوط بيزييه وكاركاسون فكرت قيادة الحملة أن تعهد إلى دوق بورجندى وكونت نيفير بتولى مقاليد الحكم فى هاتين المدينتين لكنهما اعتذرا عن عدم اضطلاعهما بهذه المهمة المشرفة، فوقع اختيار الحملة على ضابط صنديد أبلى بلاءً حسنًا فى محاربة المهرطقين فى كاركاسون وأظهر ولاءً شديدًا للكنيسة، وهو «سيمون دى مونتفورت». كان سيمون يجمع بين الطموح والواقعية، فقد أدرك منذ البداية أن الحملة الصليبية سرعان ما سوف يعتريها الوهن وينفرط عقدها عقب سقوط مدينتى بيزييه وكاركاسون، كما أدرك أن هاتين المدينتين تمثلان جزءًا ضئيلًا من أراضى ترانكافيل التى يتعين عليه الاستيلاء عليها. فضلًا عن أنه أدرك أنه فرنسى غريب عن أهل الجنوب الذين لن يقبلوه حاكمًا عليهم. وأظهر سيمون دى مونتفورت ترددًا فى قبول هذه المهمة، ولكنه اضطر إلى قبولها تحت ضغط شديد من الكنيسة. وكما توقع سيمون القائد المحنك انفرط عقد الحملة الصليبية؛ حيث عاد إلى بلادهما كل من دوق بورجندى وكونت نيفير تاركين برفقة سيمون نحو ثلاثين فارسًا وعددًا ضئيلًا من الجنود المرتزقة.

كان شتاء عام ١٢٠٩ ـ ١٢١٠ بشير خير، كما كان فى نفس الوقت نذير شؤم على سيمون، ففى بداية الشتاء توغل سيمون فى منطقة ترانكافيل ونجح فى الاستيلاء على مدينتى ليموكس فى جنوب أوكيتانيا وألبى فى شمالها دون أية مقاومة تذكر. وفى طريقه الظافر استسلم له كثير من المدن

الصغيرة. ولحسن حظ سيمون توفى فى سجنه حاكم بيزييه المعزول ريموند روچر، فآلت جميع أملاكه إلى سيمون دى مونتفورت عن طريق شرائها من أرملة ريموند روچر وابنه الرضيع.

ولكن الحظ الذى ابتسم له سرعان ما تبدَّل، فقد أخذت المدن التى استسلمت له فى التمرد عليه، كما أنه تم قتل وأسر الكثيرين من القواد الموالين له. فعلى سبيل المثال قام كونت فوا باسترجاع إحدى القلاع التى كان قد سلمها إلى سيمون.

والتفت سيمون من حوله فوجد نفسه يقود جيشًا صغير العدد يحاصره المتمردون من كل جانب، وتتضح لنا مشكلات سيمون فى خطاب أرسله إلى البابا جاء فيه ما يلى:

«إن النبلاء الذين اشتركوا فى الحملة الصليبية تركونى بمفردى تقريبًا، يحيط بى أعداء يسوع المسيح من كل جانب ويحتلون الجبال والتلال. وليس فى استطاعتى أن أحكم هذه البلاد لمدة أطول إلا بمساعدتكم ومساعدة المؤمنين المخلصين. إن الحرب وويلاتها أصابت البلاد بالفقر المدقع، كما أن الهراطقة الذين خربوا ودمروا وتخلوا عن بعض قلاعهم لا يزالون يحتفظون بقلاع أكثر تحصينًا وينوون الذود عنها. ويتعين علىَّ أن أدفع إلى الجنود الذين يبقون معى رواتب أكبر من الرواتب التى أدفعها فى الحروب الأخرى. وإنى لم أتمكن من الاحتفاظ ببعض هؤلاء الجنود إلا بعد أن دفعت لهم ضعف رواتبهم».

ولولا تفكك جنود المقاومة فى أوكيتانيا وشدة مؤازرة الموالين له لما تمكن سيمون دى مونتفورت من الاحتفاظ بإحدى القلاع الأساسية والتخفى فيها لحين انصرام فصل الشتاء وحلول فصل الربيع. وفى الربيع حضرت زوجته أليس وأمدته بتعزيزات إضافية كان لها الفضل فى ترجيح كفته على المناوئين له، فقد نجح فى إخماد التمرد المندلع ضده واستعادة المواقع التى خسرها.

فقء العيون وقطع الأنوف والشفاه
والقتل حرقًا فى قلعة برام

وفى عام ١٢٠٩، نجح سيمون فى الاستيلاء على قلعة برام التى احتمى فيها عدد ممن حنثوا بوعود ولائهم له، كما أن أحد أفراد الكتيبة غدر به ومكن أعداءه من الاستيلاء على

قلعة مونتريال، فأمر سيمون بشنق هذا الكاذب الغادر، كما قام بفقء العيون وقطع الأنوف والشفاه العليا لكل أفراد الحامية التى تمكن من التغلب عليها. ولكنه اكتفى وفقأ عينًا واحدة لواحد منهم لاستخدامه مرشدًا كى يدله على الطريق إلى قلعة كاباريه التى لم تكن قد سقطت بعد فى يد سيمون. والجدير بالذكر أن تقطيع أوصال الأعداء وفقء عيونهم سياسة اتبعها من قبل كل من ريتشارد قلب الأسد وفيليب أغسطس. والجدير بالذكر أيضًا أن معاملة سيمون للحاميات المعادية الأخرى التى انتصر عليها كانت أقل قسوة ووحشية. وعلى أية حال يبدو أن هذه المعاملة الوحشية لأعدائه المهزومين جعلت منهم عبرة للآخرين ودفعتهم إلى الاستسلام له من أجل الحفاظ على حياتهم وأطرافهم من البتر.

وهكذا استطاع سيمون فى ربيع وصيف عام ١٢١٠ أن يستعيد كل ما نجح أعداؤه المتمردون فى الاستيلاء عليه بدون مقاومة تذكر، ثم ضم إليه قلعتين جديدتين هما منيرفا ونرميس. وبوجه عام أطلق سيمون هذه المرة سراح أسراه من المهرطقين، ولكن المفوض البابوى أرنود أمورى أصر على إنزال العقاب بزعماء التمرد الذين خيروا بين التراجع عن هرطقتهم أو الموت حرقًا، فتراجعت ثلاث نساء عن هرطقتهن فى حين اختار أكثر من مائة وأربعين مهرطقًا الموت حرقًا، بل إنهم قفزوا داخل النار المضرمة بمحض إرادتهم.

ورغم أن سيمون استولى على قلعتى منيرفا ونرميس بشق الأنفس، فإن سقوطهما فى يده قضى قضاء مبرمًا على كل مقاومة ضده. وإذا كان جنوب أوكيتانيا قد أظهر مقاومة، فإن شمالها استسلم دون مقاومة. والجدير بالذكر أن مدينة ألبى لم تشهد أى قتال عنيف فيها أو حولها بسبب حنكة أسقفها الذى استطاع الاحتفاظ بعلاقة ودية بكلٍّ من سيمون وأهالى ألبى. ورغم ذلك صمم المهرطقون المتشبثون بهرطقتهم فى ألبى على الاحتماء بالجبال الواقعة فى جنوب أوكيتانيا، وخاصة فى المنطقة الممتدة من تولوز إلى جبال البيرنيز (البرانس). وشجَّعهم على هذا الرحيل الجماعى أن أحد نبلاء ألبى وفر لهم الحماية. وإذا كانت الحملة الصليبية لم تقتلع كافة الهرطقات من منطقة ألبى، وألبيجوا، فقد نجحت محاكم التفتيش فى نهاية المطاف فى استئصالها جميعًا.

وقوع كونت تولوز ريموند السادس فى المصيدة

فى وقت باكر من عام ١٢١١ استتبت مقاليد الأمور لسيمون دى مونتفورت وأصبح الحاكم الشرعى لأوكيتانيا.

ولكن الكنيسة ظلت تواجه بعض المشاكل الخطيرة رغم كل الانتصارات التى أحرزها سيمون دى مونتفورت، فقد ظل عدد الهراطقة كبيرًا، فضلًا عن أن كونت تولوز ريموند السادس الذى تشككت الكنيسة فى حقيقة نواياه، ظل يحتفظ بجزء كبير من أوكيتانيا. ومن ناحيته خشى سيمون أن يحاول كونت تولوز استعادة ما فقده من ممتلكات، وكانت السلطة الكنسية شديدة الاقتناع بأن الهرطقة سوف تستمر طالما استمر كونت تولوز ريموند السادس فى أوكيتانيا؛ ولهذا بادر سيمون بالهجوم عليه بمباركة البابا وأتباعه رغم أنهم كانوا يتفاوضون للوصول إلى اتفاق معه. وتشككت الكنيسة فى تواطؤ كونت تولوز على اغتيال پيير دى كاستلنو، ولكنها لم تستطع أن تقيم الدليل على صحة شكوكها. وأيضًا كانت الكنيسة تشتبه فى هرطقته دون أن تتمكن من إثبات هذه التهمة عليه، إلى جانب تسامحه مع المهرطقين. وعلى أية حال فقد فعل سيمون دى مونتفورت الشىء نفسه؛ حيث إنه ترك معظم المهرطقين الكاثاريين وشأنهم مكتفيًا بحرق زعاماتهم التى وقعت فى يديه. ومن نافلة القول أن نذكر أن الحملات الصليبية الألبيجنسانية فشلت فى سحق الهرطقة المتفشية فى جنوب فرنسا، ورغم ذلك فلا شك أنها مهدت الطريق أمام محاكم التفتيش للقضاء عليها.

وبسبب تشكك الكنيسة فى أمر كونت تولوز، ألحت عليه أن ينشط فى التصدى للمهرطقين وأن ينفذ وعده باستئصال شأفتهم. وتحت وطأة الضغوط التى مارستها الكنيسة عليه، سافر إلى باريس شاكيًا إلى ملكها فيليب أغسطس من كثرة تدخل الكنيسة فى شئونه، ولكن الملك اكتفى بحسن استقباله دون أن يستجيب له؛ حيث إنه لم يرغب فى توريط نفسه فى شئون الجنوب. ثم سافر ريموند السادس إلى روما فى باكورة عام ١٢١٠ لمقابلة البابا الذى أحسن وفادته دون أن يؤازره حتى لا يغضب كرادلته منه.

وأسقط فى يد كونت تولوز فسعى إلى التفاهم المباشر مع سيمون لإنهاء المشكلة، غير أن جهود التصالح باءت جميعها بالفشل. والجدير بالذكر أن مفوضى البابا أسهموا فى إفشال الجهود الرامية إلى التوفيق بين هذين الخصمين وحالوا دون تصالحهما؛ حيث إنهم أرادوا إذلال كونت تولوز ووضعه تحت رحمتهم تمامًا، كما أنهم أصروا على قيام كونت تولوز بطرد المهرطقين من أراضيه، ولكنه كرر رفضه ذلك مما جعلهم يوجهون إليه إنذارًا بنزع سلاحه والسماح لسيمون بدخول أراضيه كى يتمكن من طرد المهرطقين. وأيضًا اشترط الإنذار أن يحتفظ ريموند السادس بلقبه وجانب من دخله نظير أن يتولى سيمون إدارة دفة الحكم فى بلاده. ورأى ريموند أن هذه الشروط مهينة فغادر الاجتماع فى

غضب، فاستصدرت الكنيسة فى ٦ فبراير ١٢١١ أمرًا بفرض الحظر الكنسى عليه. وفى ١٧ أبريل من هذا العام اعتمد البابا إينوسنت الثالث هذا الحظر وأمر مندوبيه بالاستيلاء على أراضى ريموند السادس، وهكذا أصبح الطريق أمام سيمون معبدًا لبدء مرحلة ثانية من الحملة الصليبية، استهلها بشن هجوم على آخر معقلين فى أراضى ترانكافيل وهما قلعة كاباريه وقلعة لافور. وفى حين سقطت كاباريه فى يد سيمون بدون مقاومة ظلت لافور القريبة من تولوز تقاوم حتى شهر مايو ١٢١١. ولعب أسقف لافور الجديد دورًا فى هذه الحرب التى شنها سيمون؛ حيث إنه شجع مئات المقاتلين من تولوز على الانضمام إلى جيشه الذى كان يحاصر لافور، فتصدى لهم المهرطقون المحاصرون غير أن كونت تولوز اتخذ موقفًا مذبذبًا ومترددًا فى هذا الصراع الأمر الذى أوغر صدر الكنيسة ضده.

مجزرة قلعة لافور

شن سيمون دى مونتفورت هجومًا عاتيًا على قلعة لافور وعلى قائد حاميتها الغادر أيمرى مونتريال. وبعد نجاح سيمون فى اقتحام القلعة، قام بشنق قائدها وتنفيذ حكم الإعدام فى ثمانين فارسًا مهرطقًا من المدافعين عنها. وبلغت قسوة سيمون دى مونتفورت ذروتها حين قام بإلقاء سيدة القلعة المهرطقة الكاثارية جيرالدا فى بئر ثم هال عليها كومة من الحجارة حتى أخمد أنفاسها، وفى الوقت نفسه تم إحراق ما يقرب من أربعمائة زعيم من زعماء الهرطقة. ورغم القضاء على كل هذا العدد الكبير من المهرطقين، فإن ذلك لم يضعف شوكتهم كثيرًا، حيث إنهم غيروا تكتيكاتهم ووجدوا البديل فى التحصن فى المدن.

ونتيجة مجزرة لافور استسلم لسيمون عدد كبير من المدن والقلاع فى إقليم تولوز. وخطط سيمون لمحاصرة مدينة تولوز، غير أنه تعجل فى الهجوم عليها تحت ضغط من المفوض البابوى أرنولد أمورى وأسقف فولك، فارتكب بذلك خطأ إستراتيجيًّا، فتولوز ليست بيزييه أو كاركاسون، بل هى واحدة من أكبر مدن أوكيتانيا، إذ يبلغ عدد سكانها ربع مليون نسمة. ورغم التعزيزات التى وصلت إلى سيمون فى فصل الصيف فقد فشل فى الاستيلاء على تولوز. حتى الكاثوليك بداخلها لم يضيقوا بالهراطقة بين ظهرانيهم ذرعًا، كما أن تولوز ظلت لمدة قرن كامل تسعى ما وسعها السعى إلى الاستقلال، ومن ثم رفضت تحكم سيمون دى مونتفورت فيها، بل إن أهل تولوز أصروا على تحدى الكنيسة الكاثوليكية، فعندما ساومتهم وعرضت عليهم الإبقاء على حياتهم وممتلكاتهم نظير انفضاضهم عن كونت تولوز، أبوا وأكدوا أنهم لن يخونوه بأى حال من الأحوال. ولا ريب أن كونت تولوز تمتع بدعم أهلها له، فقد اعتبروه

نصيرًا للحريات المدنية كما رأوا فى احتلال الغرباء لمدينتهم تهديدًا لهذه الحريات، وأمام مقاومة أهل تولوز العنيفة لها، فكت قوات سيمون حصارها لهذه المدينة. وشعر كونت تولوز بتحسن وضعه القتالى فلم ير داعيًا إلى استمرار التفاوض مع سيمون، فقطع المفاوضات وخاصة عندما تقدم حكام غرب أوكيتانيا لمؤازرته. وبعد انسحابه من محاصرة تولوز هاجم سيمون إقليم أوكيتانيا من الجنوب والشمال، وطارد كونت فوا حتى باب قلعته واستولى على جميع أراضيه، ثم تقدم بقواته إلى كاهور فى الشمال؛ حيث تخلى أسقفها الحاكم عن سيمون بمجرد مغادرته لأراضى كاهور ليعلن فروض الطاعة والولاء لغريمه ملك فرنسا، كما أن عددًا من قواد أوكيتانيا المهزومين فى الجنوب أمثال كونت فوا، وكونت كومنجر، وڤايكونت بيرن، وسفارى دى موليون، بدءوا فى استجماع قواهم والانضمام إلى صفوف كونت تولوز، ولو أن هذا الكونت لم يستسلم لتخاذله وانضم إلى المناوئين لسيمون دى مونتفورت لاستطاعوا جميعًا إلحاق الهزيمة به.

نشبت أول مواجهة بين قوات سيمون وبين المناوئين له ممن أشرنا إليهم فى بلدة يقال لها كاستلنودارى على الحدود الفاصلة بين أراضيه وأراضى كونت تولوز، وهناك تركزت قوات سيمون الأساسية. وفى البداية سارت المعركة لصالح كونت فوا غير أن سيمون نجح فى دحرها. وكما أسلفنا لو أن ريموند كونت تولوز حارب إلى جانب كونت فوا لتمكنا من إلحاق الهزيمة بسيمون الذى بدأ الضعف يعتريه. ولكن بوصول التعزيزات إليه من الشمال فى ربيع عام ١٢١٢، تمكن سيمون من الاستمرار فى محاصرة مدينة تولوز، كما سقطت فى يده أجن، وكاهور، ومواذاك، وألبى، وامتد حصار سيمون لمدينة تولوز من جنوبها إلى شمالها. وبعد سقوط أوستريف، وموريث، أحكم سيمون حصاره للمدينة، وفى نهاية عام ١٢١٢ دانت لسيمون كل أوكيتانيا، وألحق الهزيمة بجيش ريموند السادس كونت تولوز المتردد الذى لم يعد لديه ما يكفى لدفع رواتب جنوده فانفضوا عنه. وهكذا أصبح كونت تولوز تحت رحمة سيمون والكنيسة تمامًا، فحاول أن يتصالح معها كى تغفر له خطاياه، ولكنها أشاحت بوجهها عنه.

وهكذا أحرزت حملات سيمون دى مونتفورت الصليبية نصرًا مبينًا على أوكيتانيا التى تفشت فيها الهرطقة؛ مما أثلج صدر البابا إينوسنت الثالث الذى بدأت المشاكل تتجمع من حوله، فقد ناصبه إمبراطور ألمانيا العداء، وقام ملك إنجلترا بمصادرة معظم أملاك الكنيسة الكاثوليكية فى بلاده، وكذلك استولى المسلمون على القدس. وفى أوكيتانيا نفسها بدأ الأهالى يتذمرون من سيطرة الفرنسيين الأجانب على أراضيهم.

وفى نوفمبر - ديسمبر عام ١٢١٢، استصدر سيمون تشريعات تعطى مزايا كثيرة لطبقة الإكليروس وتقفو أثر قوانين الإقطاع الفرنسى؛ مما أثار حفيظة أوكيتانيا بسبب ما فعلته هذه التشريعات الفرنسية من تهديد مباشر لتقاليدها وهويتها المحلية. حتى البابا إينوسنت الثالث خشى من أن تتجمع خيوط السلطة فى يد سيمون دى مونتفورت الذى أصبح ڤايكونت بيزييه ودانت له السلطة فى معظم أرجاء أوكيتانيا. ودعاه خوفه من توسيع سلطة سيمون إلى الكتابة فى منتصف عام ١٢١٢ إلى مفوضيه طالبًا منهم أن يعطوا كونت تولوز فرصة لتبرئة نفسه وحظر عليهم مصادرة أملاكه. وزاد من قلق البابا إينوسنت الثالث تصاعد قوة المسلمين فى إسپانيا، وقد شاركه فى هذا القلق مفوضه أرنود أمورى الذى أصبح مؤخرًا رئيس أساقفة ناربون، والذى حشد قواته لمحاربة المسلمين فى إسپانيا. وأحرزت هذه القوات نصرًا ساحقًا على مسلمى إسبانيا فى معركة لاس نافاس دى تولوزا، التى وقعت يوم ١٦ يوليه ١٢١٢. ولعب پيتر أراجون الثانى الذى لم يكن على علاقة طيبة بسيمون دى مونتفورت دورًا مهمًا فى دحر المسلمين؛ الأمر الذى جعل منه بطلًا مغوارًا يشار إليه بالبنان فى جميع أنحاء أوروپا المسيحية. وأخذت أنظار البابا تلتفت إلى استعادة إسپانيا من أيدى المسلمين بعد أن استتب أمر أوكيتانيا للكنيسة الكاثوليكية بفضل سيمون دى مونتفورت فاستبدلت بأساقفتها الساكتين على الهرطقة الكاثارية أساقفة عقدوا العزم على التصدى لها.

ويدل الخطاب الذى أرسله البابا إلى مندوبه أرنود أمورى بتاريخ ١٥ يناير ١٢١٣ على تحول أنظاره من مهرطقى أوكيتانيا إلى مسلمى إسپانيا الكفار. يقول إينوسنت الثالث فى هذا الخطاب:

> «إن الثعالب (أى المهرطقين) يدمرون كرمة الله فى إقليم بروڤنس وانتهى الأمر بوقوعهم فى الأسر. يجب علينا الاحتراس من خطر عظيم، لقد ترامى إلى أسماعنا أن الكفار المسلمين فى إسپانيا يعدون العدة لحشد جيش جديد للانتقام من الهزيمة التى لحقت بهم، فضلًا عن أن الأراضى المقدسة تحتاج إلى العون والمساعدة».

وهذه إشارة واضحة إلى ضرورة الانتقال من محاربة الهرطقة فى الداخل إلى محاربتها فى الخارج وفى الأراضى المقدسة.

ثم أرسل البابا فى اليوم المشار إليه نفسه خطابًا مستفزًا إلى سيمون جاء فيه ما يلى: «إن ملك أراجون العظيم يشكو من أنك وجهت حملتك الصليبية ضد الكاثوليك، وأنك أرقت

دماء رجال أبرياء وأنك ارتكبت خطأ فى حقه حين قمت بغزو الأراضى التابعة لمرءوسيه من النبلاء، بينها كان جلالته مشغولًا بشن الحرب على الكفار المسلمين رغم وجود هرطقة بين سكان الأراضى التى قمت بغزوها».

ولهذا تعين على سيمون أن يعيد إلى المهزومين أراضيهم التى استولى عليها طبقًا لما يقوله البابا بغير وجه حق، وأشار البابا أيضًا إلى أن صكوك الغفران الصادرة لصالح مقاتليه أصبحت لاغية إلا إذا يمم هؤلاء المقاتلون شطر إسبانيا أو الأراضى المقدسة.

وعندما استيقن پيتر أراجون من أن البابا قلب لسيمون ظهر المجن وأن سيمون لم يعد يتمتع بالحظوة لديه، قام بعقد مجموعة من التحالفات مع النبلاء الموتورين من سيمون، أمثال كونت تولوز، وفوا، وكومنجز، وڤايكونت بيرن. ورغم موقف البابا الجديد المتعاطف مع پيتر أراجون، فإن رجال الإكليروس فى أوكيتانيا كان لهم رأى آخر، فقد أحسوا أن طموح پيتر يمثل خطرًا عليهم أكبر بكثير من الخطر الذى يمثله سيمون؛ حيث إن پيتر كما رأينا لم يجد غضاضة فى إقامة تحالفات مع حكام وأمراء اشتهروا باحتضان الهرطقة وحماية المهرطقين، وعقد رجال الإكليروس اجتماعًا فى لافور فى يناير عام ١٢١٣ قرروا فيه أن كونت تولوز لا يمكن أن يكون موضع ثقة، وأنه المسئول عن انتشار الهرطقة فى بلاده، كما قرروا أن سيمون دى مونتفورت هو الوحيد القادر على إنقاذ الكنيسة الكاثوليكية من براثن المهرطقين فى أوكيتانيا، وأرسل المجتمعون فى لافور مبعوثين إلى البابا إينوسنت الثالث تمكنوا من إقناعه بوجهة نظرهم فاستجاب لهم البابا وقام بتغيير سياسته تغييرًا كاملًا، وأنحى البابا باللائمة على پيتر أراجون؛ لأنه ضلله وأعطاه معلومات مغلوطة. ورغم انتصار البابا أخيرًا لسيمون دى مونتفورت، فإن تردده أضعفه ونال من قوته، كما أن بعض جنده انفضوا من حوله. ثم إن تقريع البابا لپيتر أراجون جاء متأخرًا بعد أن استطاع أن يجمع حوله عددًا من الحلفاء أمثال كونت تولوز. ولكن هذه الانتكاسة لم تدم طويلًا فسرعان ما تمكن سيمون من قلب موازين القوى لصالحه، خاصة لأن جيشه رغم تضاؤل عدده كان أكثر تنظيمًا من جيش أعدائه، كما أنه عرف كيف يتحين الفرصة ويختار الوقت المناسب لمباغتتهم. وبسبب تردد كونت تولوز وتقاعسه استطاع سيمون أن يقطع الطريق على جنوده المشاة، وظل يلاحقهم حتى أغرقهم فى نهر الجارون، كما استطاع دحر جميع قوات أوكيتانيا المناوئة له والمناكفة ضده. ورغم انتصاراته الكاسحة فقد ظلت مدينة تولوز ومدينة ناربون صامدتين، كما أن مدينة مونپلييه شقت عصا الطاعة عليه.

وفشل سيمون فى إخضاع منطقة پروڤنس خضوعًا كاملًا لسلطانه. ومن پروڤنس اندلعت أول شرارة تمرد ضده.

كان هذا كله مجرد انتكاسات سرعان ما تغلب سيمون عليها. فقد دانت له أوكيتانيا فى نهاية الأمر، مما أقلق البابا وملك فرنسا فيليپ أغسطس على حد سواء. فمن ناحية ساورت البابا شكوك حول نوايا سيمون التوسعية، وأن حرصه على توسيع رقعة أراضيه يفوق حرصه على القضاء على الهرطقة، ومن ناحية أخرى شعر فيليپ ملك فرنسا أن هذا الرجل الطموح يهدد سلطته، وأيضًا حاول المفوض البابوى الجديد فى أوكيتانيا پيتر بنيفنتو الحد من طموحات سيمون التوسعية فأعطى فرصة لأعداء الكنيسة للتصالح معها، كما أنه رفض تنصيب سيمون حاكمًا على تولوز. وساعد على ذلك أن الكونت فوا والكونت كومنجز وريموند كونت تولوز وغيرهم قدموا فروض الطاعة والولاء لكنيسته، ورغبة منه فى إثبات ولائه للكنيسة وهبها جميع ممتلكاته. واضطر سيمون إلى إعلان خضوعه الكامل للكنيسة. ولكنه استطاع أن يتحين الفرصة المناسبة للاستيلاء على بقية أراضى كونت تولوز. وعندما احتدم الصراع بين المفوض البابوى الجديد پيتر بنيفنتو وسيمون دى مونتفورت، وقف عدد كبير من أساقفة الجنوب فى صف سيمون واعترضوا على محاولة زميلهم تقليم أظافره، ولا غرو فقد اعتبروه القائد الوحيد الذى تصدى باقتدار للمهرطقين الكاثاريين. وفى يناير عام ١٢١٥، عقد هؤلاء الأساقفة اجتماعًا فى مونپلييه ونصحوا زميلهم بنيفنتو أن يعطى تولوز وكل الأراضى التى سقطت فى الحملة الصليبية إلى سيمون، وتهرب بنيفنتو قائلًا إن هذا الأمر مرهون بإرادة البابا، فأرسلوا وفدًا إلى الكرسى البابوى يطلبون منه تنصيب سيمون حاكمًا على كل أراضى كونت تولوز فاستجاب إلى طلبهم. وهكذا أحرز سيمون نصرًا ساحقًا على مناوئيه، ودخل سيمون ظافرًا إلى تولوز فاضطر حاكمها السابق ريموند إلى اللجوء إلى إنجلترا، ووافق البابا على تنصيب سيمون كونت تولوز ودوق ناربون وڤايكونت بيزييه وكاركاسون. وحتى يسترضى ملك فرنسا فيليپ أغسطس أسرع سيمون بالسفر إلى پاريس فى أبريل ١٢١٦ ليقدم له فروض الطاعة والولاء. وتعبيرًا عن رضاه عنه أكد هذا الملك أحقيته فى امتلاك جميع الأراضى التى استولى عليها فى وسط أوكيتانيا.

سيمون دى مونتفورت يواجه المعارضة

اعتمد سيمون دى مونتفورت فى حملته الصليبية ضد أوكيتانيا على جيش مكون من الفرنسيين أساسًا. ولكن بعد أن انتهى من إحراز انتصاراته الساحقة، آثر كثير من جنوده

مغادرة أوكيتانيا فى الجنوب والعودة إلى فرنسا فى الشمال، الأمر الذى ترك سيمون بدون غطاء عسكرى. وبالتالى تعين عليه الاعتماد على سكان أوكيتانيا. ولكنهم كانوا فى الواقع لا يحملون له الود، فهو غريب عنهم بقدر ما كان الغزاة الفرنسيون غرباء عنهم. غير أن عداوة أهل أوكيتانيا لسيمون لم تكن ظاهرة بل تكمن تحت السطح وتنتظر من يفجرها. وانتظر أهل أوكيتانيا الموالون لكونت تولوز المهزوم ريموند السادس اندلاع أية شرارة تمرد على سيمون كى يسارعوا بالانخراط فيه بهدف إعادته إلى سدة الحكم بقوة السلاح. وأيضًا بعد عام ١٢١٥ فتر حماس الفرنسيين لمواصلة الحرب الصليبية التى شنوها على أوكيتانيا. ثم إن شخصية سيمون لم تكن جذابة من الناحية الجماهيرية. كذلك فإن البابا إينوسنت الثالث المؤمن بشن حرب صليبية على المهرطقين مات وحل محله البابا أونوريوس الثالث (١٢١٦ ـ ١٢٢٧) الذى فضل المفاوضات على خوض الحروب، وأيضًا فقد سيمون تعضيد كثير من رجال الكنيسة المنتمين إلى الجيل الجديد بخلاف انتصار الجيل القديم له.. ذلك الجيل الذى تحمس له وهب للذود عنه لدى الكرسى البابوى. ثم إن ملك فرنسا فيليب أغسطس فقد اهتمامه بشئون الجنوب بسبب المشاكل السياسية التى اعترضته وانشغال فرنسا بشن الحرب على إنجلترا.

بدأ سيمون يواجه المشاكل الحقيقية عندما هبط كونت تولوز ريموند السادس برفقة ابنه ريموند السابع فى ميناء مارسيليا التى كانت مستقلة عن حكم كونت تولوز، ووعدت بقية منطقة پروڤنس ومناطق الشمال التابعة لعائلة هذا الكونت بتقديم العون له ولابنه. وفى أقل من شهر واحد تجمع جيش عرمرم فى مدينة أڤينيون فى انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على سيمون. وسعى ريموند السادس لدى أراجون كى يساعده فى إثارة التمرد فى تولوز تاركًا ابنه ريموند السابع ليقود قواته المتمركزة فى پروڤنس.

وفى شهر مايو عام ١٢١٦، سنحت لريموند السادس وابنه فرصة الهجوم على سيمون عندما وضعت مدينة بوكلير على الشاطئ الغربى لنهر الرون نفسها تحت تصرفهما. وتمكن سيمون من التصدى لهذا الهجوم ولكن حاميته اضطرت إلى الاحتماء فى قلعة المدينة، عندئذ لجأ كل فريق إلى تطويق الفريق الآخر. فمن ناحيته حاول ريموند السابع محاصرة الحامية فى القلعة حتى تتضور جوعًا، وفى الناحية الأخرى حاول سيمون أن يقطع خطوط إمدادات ريموند ويجره إلى التلاحم فى معركة حامية الوطيس. غير أن سيمون فشل فى حصار مدينة بوكير الواقعة على شاطئ النهر، الأمر الذى مكّن ريموند وقواته من العيش فى بحبوحة ورغد

فى حين عاش جيش سيمون على الكفاف. وقام سيمون بهجوم باسل ثلاث مرات على هذه المدينة ولكن أعداءه ردوه على أعقابه، الأمر الذى اضطره إلى الاستسلام فى ٢٤ أغسطس ١٢١٦. واشترط ريموند نظير فك حصاره المضروب على القلعة أن يقوم سيمون فى المقابل بفك حصاره على مدينة بوكلير، ولكن هذا لم يلحق أى أذى مادى كبير بسيمون؛ لأن هذه المدينة كانت فى الأطراف وبعيدة عن تحصيناته الحقيقية المتمركزة فى كل من بيزييه وكاركاسون وتولوز. غير أن سقوط هذه المدينة فى يد أعدائه كان بمثابة انتكاسة معنوية له؛ حيث إن قوات أوكيتانيا أثبتت كفاءتها وأنها لا تقل تنظيمًا عن قوات سيمون الفرنسية. وبدأ شعراء التروبادور يسخرون من سيمون، كما أن أعداءه عبروا عن شماتتهم فيه وبدءوا يحيكون المؤمرات ضده.

أما مدينة تولوز معقل الهرطقة والمهرطقين فكانت لا تزال تحتفظ بودها وولائها القديم لكونت ريموند وتحمل المقت لسيمون، وسرعان ما نشب تمرد ضد سيمون فى هذه المدينة؛ الأمر الذى أجبر جنوده على الاحتماء فى الكاتدرائية. واستطاع المتمردون السيطرة على المدينة لفترة وجيزة غير أنهم سرعان ما انهاروا عندما أدركوا أن سيمون يحتفظ بعدد كبير منهم رهائن، وبأنه نجح فى تدمير تحصيناتهم، وتدخل أسقف تولوز وراهب دير القديس سونين لدى سيمون لوقف الحرب، فوافق سيمون على العفو عن المدينة مقابل دية مقدارها ٣٠ ألف مارك.

ولكن واجه سيمون فى عام ١٢١٦ وأوائل عام ١٢١٧ سلسلة من الثورات والتحديات المحدودة، غير أنه تصدى لها بكل ما أوتى من قوة، وشن حملات متصلة ومتلاحقة على المتمردين؛ الأمر الذى أنهكه وأنهك جيشه. وفى صيف عام ١٢١٧ استعاد سيمون قوته عندما وصلته إمدادات فى الشمال مكنته من عبور نهر الرون بغية معاقبة أمراء مقاطعة پروڤنس الذين سبق أن عضدوا غريمه السابق فى مدينة بوكلير، لكن مناوئى سيمون انتهزوا فرصة انشغاله بملاحقة أعدائه فى پروڤنس وغيابه عن البلاد للنيل منه.

كانت مراجل الغضب من سيمون تغلى فى مدينة تولوز التى وعدت حاكمها السابق ريموند السادس بتسليم نفسها له إذا جلب قوات كبيرة تمكنه من الاحتفاظ بها. وبالفعل جلب ما يحتاج إليه من قوات وانضم إليه فى الطريق كونت فوا، وكونت كومنجز، وعدد آخر من النبلاء، وتوجه هذا الجيش، إلى تولوز ليدخلها فى ١٣ سبتمبر ١٢١٧ دخول الظافرين، فرحب بمقدمه معظم أهالى المدينة واضطرت الحامية الفرنسية الصغيرة الموالية لسيمون إلى الاحتماء فى قلعة ناربونيه التى رأى ريموند السادس أنه من الحكمة عدم محاولة الاستيلاء عليها. وتهلل

أهل أوكيتانيا بعودة ريموند حاكمهم القديم وتغنوا بالأهازيج والأغانى الوطنية، وأيضًا انضم إلى جيش ريموند أعداء سيمون من الجنود الذين جردهم من ممتلكاتهم. وهكذا ولأول مرة توحدت أوكيتانيا التى اشتهرت بالتفكك السياسى والعسكرى وتطلعت إلى قتال سيمون وجيشه من أجل الحصول على استقلالها. ومعنى ذلك أن سيمون بحملته الصليبية استطاع توحيد أوكيتانيا وإلهاب مشاعرها القومية.

كان سيمون دى مونتفورت فى مقاطعة پروڤنس عندما علم عن طريق زوجته بأمر تمرد تولوز ضده، فسارع فى الحال بالرجوع إلى هذه المدينة حاشدًا فى طريقه ما استطاع من قوات، وأسرع بمهاجمة تولوز قبل أن يتمكن أعداؤه من تعزيز تحصيناتهم، غير أنهم استطاعوا أن يردوه على أعقابه. ولم يكن فى مقدور سيمون أن يضرب حصارًا حول تولوز بسبب اتساع رقعتها، وأدرك سيمون حرج وضعه العسكرى فاستعان بالبابا أونوريوس الثالث كى يصدر نداء بضرورة مواصلة الحرب الصليبية ونصرة سيمون، ولكن وصول المتطوعين والمشاركين فيها من الخارج احتاج إلى وقت طويل. وبينما أدى فشل سيمون فى اختراق تولوز إلى انخفاض روح جيشه المعنوية ارتفعت معنويات أعدائه من أهل تولوز.

وبحلول ربيع ١٢١٨ استطاع كل من الفريقين المتحاربين تعزيز قواته، وما إن عاد كونت تولوز ريموند السادس إلى أراضيه حتى هب أهلها لمناصرته رافعين الأعلام، واندفعوا نحوه كما لو كان قد قام من الأموات. وتهلل لمقدمه إلى تولوز الفقراء والأغنياء والشباب والشيوخ والأطفال والرجال والنساء وركعوا أمامه على الأرض، واغرورقت عيونهم بالدموع من فرط فرحتهم وتأثرهم بلقياه، وترجل الكونت ريموند السادس عن جواده عند دير القديس سيرنين تيمنًا به؛ لأن هذا القديس رفض الوجود الفرنسى فى أوكيتانيا. ودقت الطبول وأجراس الكنائس والفواخير، ولم ير سيمون بدًّا من مواجهة أعدائه الذين رموه بحجر شج رأسه فمات فى الحال. ورغم ما عرف عنه من شجاعة وكفاءة عسكرية نادرة ومن صمود وقدرة على اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة، فقد فشل فى إنشاء مؤسسات فى أوكيتانيا يمكنه الاعتماد عليها فى كسب ود شعبها المهزوم.

وبموت سيمون دى مونتفورت انتهت أولى الحملات الصليبية الألبيجنسانية، وتقلد ابنه أمورى إدارة الجيش بعد وفاته، غير أنه كان يفتقر إلى الزعامة فانفض عنه كثير من أتباعه. وزاد من إضعافه أن الكونت كومنجز تمكّن من طرد الحامية الفرنسية من بلاده، كما أن الكونت فوا

استولى على السهول الواقعة بين تولوز والجبال. وبعد موت سيمون وعجز ابنه أمورى عن قيادة جيشه، لم ترَ الكنيسة الكاثوليكية مناصًا من مناشدة فيليب ملك فرنسا التدخل لمساندة أمورى واعدة هذا الملك بدعم مالى كبير منها. وكان هذا بمثابة رشوة استمرأها الفرنسيون وألحوا فى طلب المزيد منها لإنفاقها فى أغراض علمانية لا شأن للكنيسة بها.

مجزرة مارماند

وطلب الكرسى البابوى من لويس ملك فرنسا تسيير حملة صليبية أخرى لمساندة أمورى ابن سيمون، فاستجاب الملك للطلب البابوى على مضض بسبب الود المفقود بينهما. فقد أثارت كنيسة روما حفيظة هذا الملك عندما منعته من غزو إنجلترا، وفرضت عقوبات مالية باهظة كى ترفع الحظر الكنسى الذى فرضته عليه، ورغم أن الملك لويس وافق فى يناير ١٢١٩ على قيادة حرب صليبية تحت ضغط من البابا، فإنه كان فى قرارة نفسه عازفًا عنها وغير مقتنع بها. وانضم الجيش الفرنسى بقيادة الملك لويس إلى قوات أمورى لمحاصرة مدينة صغيرة تسمى «مارماند» حتى انتهى الأمر بها إلى الاستسلام وارتكبت فيها مجزرة تقشعر لها الأبدان؛ حيث إن القوات الفرنسية الغازية قطعت أوصال الكثيرين من أهل هذه المدينة لدرجة أنها تناثرت فى عرض الطرق كما أن الشوارع غرقت فى بحر من الدماء.

وبعد سقوط مارماند وتقطيع أوصال أهلها، قام الملك لويس بضرب الحصار على مدينة تولوز التى تصدت له وقاومته بشراسة؛ الأمر الذى أجبر لويس على فك الحصار والانسحاب والعودة إلى بلاده تاركًا أمورى بن سيمون فى حالة ضعف مزرية، وزاده ضعفًا على ضعف تخلى كثير من جنوده عنه، فضلًا عن أنه لم يكن يملك الأموال اللازمة لدفع رواتب المرتزقة الذين يستعين بهم فى حروبه. وتهاوت المدن التابعة لـ «أمورى» مدينة تلو الأخرى، وبهذه الهزيمة تقدمت قوات ريموند السابع بتأييد من كونت فوا للاستيلاء على المواقع التى سبق لسيمون أن استولى عليها، ولكن قوات ريموند السابع وكونت فوا تجنبت الحرب فى المدن الحصينة مثل كاركاسون وناربون. وبهذا استطاع ريموند السابع الاستيلاء على كل البلاد التى كان والده قد خسرها فى حربه ضد سيمون، وفى عام ١٢٢٢ توفى ريموند السادس ولكن الكنيسة رفضت الصلاة على جثمانه لشكها فى هرطقته.

وحتى بعد أن مات ريموند روجر كونت فوا عام ١٢٢٣، خلفه وريث أشد ما يكون

تحمسًا ونصرة لعائلة كونت تولوز وعداء لعائلة سيمون. وعبثًا حاول البابا أونوريوس الثالث الدفاع عن أمورى بن سيمون وتحسين صورته، فقد ازور عن هذا الدفاع أهل أوكيتانيا كما أن فرنسا تخلت عنه وانتهت الحرب بين أمورى والموالين لكونت تولوز بعقد هدنة فى ١٦ يناير ١٢٢٤ بعد أن اضطر أمورى إلى تسليم منطقة الجنوب بعد انهزامه الساحق إلى حكم ريموند السابع الذى تمكن من احتلال كل من كاركاسون وبيزييه دون مقاومة. وبطرد النفوذ الفرنسى فى أوكيتانيا واندحار سيمون وابنه، عاد الهراطقة هناك إلى سابق قوتهم. وبذلك تكون ريمة قد عادت إلى عادتها القديمة، وتكون الحملة الصليبية الألبيجنسانية ضد الهرطقة قد منيت بهزيمة نكراء.

الكنيسة الكاثوليكية ترفض الهزيمة وتسعى إلى اجتثاث الهرطقة

قلنا إن الهرطقة ازدهرت بشكل ينذر بالشر عندما لحقت الهزيمة بـ «أمورى بن سيمون» على يد ريموند السابع كونت تولوز الجديد. واستاء البابا استياء شديدًا من شدة انتشار الهرطقة، فقد كان يأمل فى اقتلاعها من جذورها الضاربة فى أوكيتانيا عامة وتولوز خاصة. ورأى البابا أونوريوس الثالث أنه من الضرورى شن حملة صليبية أخرى تهدف إلى إرغام ريموند السابع على استئصال الهرطقة فى بلاده، ولم يكن هناك من يستطيع شن حملة صليبية غير ملك فرنسا لويس الثامن. غير أن عامى ١٢٢٣ و١٢٢٤ لم يكونا الوقت المناسب بالنسبة للويس لشن هذه الحرب، ففى منتصف عام ١٢٢٣ كان ملك فرنسا فيليب أغسطس يحتضر، وفى النصف الثانى من ذلك العام انصرف خلفه لويس الثامن إلى ترتيب أحواله وحاول إعادة الأمن والاستقرار إلى مدينة بواتو المضطربة والتى كان نبلاؤها فى أحيان كثيرة يناصرون إنجلترا ضد فرنسا. واستطاع لويس الثامن أن يكسر شوكة مدينة بواتو، كما استطاع بعد عام ١٢٢٤ الاستيلاء وإحكام قبضته عليها، وبسقوط بواتو فى يده كان فى مقدوره تسيير حملة عسكرية ضد الجنوب.

وجرت مفاوضات بين البابا أونوريوس الثالث ولويس الثامن اشترط فيها لويس شروطًا قاسية مقابل اشتراكه فى شن حملة صليبية على الجنوب، وتلخصت شروطه فى أن تتحمل الكنيسة معظم تكاليف الحملة وأن يسيرها فى الاتجاه الذى يريد، وأن يضم إلى ممتلكاته الأراضى التى يستولى عليها. وباختصار أراد لويس الثامن اختزال الحرب بالهجوم السريع على مدن تولوز وكاركاسون وبيزييه وعدم إضاعة حياته مثلما فعل سيمون دى مونتفورت فى

محاربة سائر أمصار الجنوب. وكذلك صرح هذا الملك بأنه فى حالة ذهابه إلى الجنوب فسوف يستولى على كل ممتلكات سيمون مونتفورت. وانزعج البابا من هذه المطالب وشعر بعدم الارتياح تجاه صاحبها، وخاصة لأنه كان يسعى إلى تعيين حاكم شديد الولاء له فى كل من تولوز وكاركاسون، فضلًا عن أنه أراد من هذا الملك أن يفعل شيئًا أعظم يتلخص فى قيادة حملة صليبية كبيرة لاسترجاع بيت المقدس.

وعلى أية حال رفض البابا مقترحات لويس الثامن واقترح عليه أن يقوم بترويع ريموند السابع حتى يقبل التصالح مع الكنيسة، وغضب الملك من اقتراح البابا بأن يلعب دور البعبع، ولكن مجرد وجوده ووجود جيوشه الحاشدة على حدود أوكيتانيا كان كافيًا لإثارة الذعر فى قلب ريموند كما كان البابا يتمنى؛ الأمر الذى اضطره إلى السعى لاسترضاء الكنيسة.

وجرت مفاوضات بين الكنيسة وريموند السابع على غرار المفاوضات التى سبق أن جرت بين الكنيسة ووالده ريموند السادس، وهى مفاوضات انتهت إلى التعثر والفشل. وعجز ريموند السابع أن يقنع الكنيسة بإخلاصه وولائه لها رغم أنه بذل كل جهده لإثبات حسن نواياه، فقد وعد بمعاقبة المهرطقين وطردهم وإصلاح أية أخطاء يكون قد ارتكبها فى حق الكنيسة، ودفع تعويض كبير لـ «أمورى» على سبيل الترضية. وقام ريموند السابع بإعادة مدينة آجد إلى الأسقف الذى كان يملكها أصلًا، فضلًا عن أنه دفع تعويضات مناسبة إلى الكرادلة الذين سبق له الإضرار بمصالحهم. وبالفعل سعى ريموند السابع إلى ممارسة شىء من الضغط على المهرطقين، ولا غرو فقد كان لا يعطف عليهم بنفس قدر عطف والده عليهم، وأراد بذلك تحسين صورته أمام الكنيسة. وقد أمضى ريموند السابع معظم النصف الثانى من عام ١٢٢٤ فى التفاوض مع رئيس أساقفة ناربون أرنود أمورى واعدًا باتباع أية أوامر يصدرها البابا إليه وطالبًا الصفح من الكنيسة، ولكن كل جهوده ذهبت أدراج الرياح. فبحلول نهاية عام ١٢٢٤ بات من الواضح أن البابا أونوريوس يناصبه العداء، ولا غرو فقد كانت الكنيسة لا تزال تدين بفضل عائلة سيمون عليها واستبسالها فى الدفاع عن مصالحها. ولا شك أن البابا تأثر برأى كرادلة وأساقفة أوكيتانيا الذين أجمعوا على معارضة ريموند السابع، والذين شكوا فى تساهله مع المهرطقين على نحو ما فعل والده من قبل.

كانت كنيسة روما آنذاك تتوق إلى مساندة لويس الثامن ملك فرنسا لها، ولهذا كرر البابا طلبه منه قيادة حرب صليبية جديدة، وقرر لويس الاستجابة إلى طلب البابا بعد كثير من التردد

والتذبذب. ومن جانبهم مهد كرادلة الكنيسة الكاثوليكية الطريق إلى ذلك بإزالة أسباب سوء التفاهم الذى شاب فيما مضى علاقة البابا بالملك لويس، وعقد كرادلة فرنسا مجلسًا لإدانة ريموند السابع لتبرير هجوم لويس ملك فرنسا عليه. وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٢٢٥ عقد رجال الإكليروس الفرنسيون اجتماعًا فى مدينة بورج رفضوا فيه طلب ريموند السابع صفح الكنيسة عنه بدعوى أنه لم يقدم الوعود الكافية لطاعة أوامرها. وفى اجتماع آخر فى يناير ١٢٢٦ تجدد فرض الحظر الكنسى عليه وعلى حاشيته وكذلك على كونت فوا وڤايكونت بيزييه. وأكدت الكنيسة أحقية ملك فرنسا فى الحصول على كل أراضى ريموند السابع حتى تغرى هذا الملك بشن الحرب الصليبية التى تريدها، وفى ٣٠ يناير ١٢٢٦ تعهد ملك فرنسا بإعداد هذه الحملة. وحتى يخطب الكرادلة وده استجابوا لكل الشروط التى سبق أن أملاها على البابا عام ١٢٢٤، ولكنهم وفروا على البابا الحرج بأن قاموا بأنفسهم بتقديم ما طلبه الملك لويس من مطالب مثل إعطائه حرية ترك الحملة وقت ما يشاء، وتعهدت كنيسة فرنسا بدفع عُشر دخلها له لمدة خمسة أعوام وهو مبلغ أكبر بكثير من المبلغ الذى سبق أن طلبه عام ١٢٢٤.

وفى مايو عام ١٢٢٦، حشد الملك لويس جيشًا كثير العدد والعدة فى مدينة بورج، الأمر الذى أدخل الخوف فى قلوب أهل أوكيتانيا لدرجة أن الكثيرين من أمرائهم سارعوا بتقديم فروض الطاعة والولاء له، وتخلى كثير من المدن عن مساندة ريموند السابع وانضمت إلى جانب لويس الثامن ابتداء من مدينتى بيزييه وكاركاسون حتى ميناء مارسيليا. غير أن تولوز أظهرت تحديًا له، وسايرها فى هذا التحدى عدد قليل من البلدان الواقعة فى غرب أوكيتانيا، ولكن كان من الواضح أن كفة ملك فرنسا هى الراجحة، ومع ذلك فقد واجه مقاومة شديدة فى مدينة أڤينيون التى ظلت تحتفظ بشىء من الود نحو ريموند السابع. ظلت أڤينيون تقاوم الحصار الذى فرضه ملك فرنسا عليها فى ١٠ يونيه ١٢٢٦، وطال أمد الحصار فحاول لويس اقتحام المدينة ولكنه فشل، فعاد إلى مواصلة الحصار حتى أنهك قوى أڤينيون وأرغمها على الاستسلام فى ٩ سبتمبر ١٢٢٦، فدفعت له تعويضًا متواضعًا قدره ستة آلاف مارك.

وأدى سقوط أڤينيون فى يد الفرنسيين إلى وجودهم الدائم فى الجنوب واستيلائهم على مقاليد الحكم هناك. وعقب سقوط أڤينيون انهارت مقاومة أوكيتانيا، واستسلمت مقاطعة بروڤنس للبابا وقبلت وجود حاميات فرنسية فيها، وبعد ذلك اتجه الملك لويس إلى كاركاسون دون مقاومة. غير أن استسلام أڤينيون الذى بث الخوف والفرق فى قلوب أهل أوكيتانيا عجز

أن يحطم تصميم ريموند السابع وأهل تولوز على المقاومة، ولكن حصار الجيش الفرنسى لأڤينيون لفترة طويلة فتَّ فى عضده وكبده خسائر فادحة. وعندما أدرك ملك فرنسا أن ريموند السابع يتميز بتحصينات قوية فى تولوز، قرر عدم مهاجمتها والرجوع إلى بلاده ثم العودة منها فى العام القادم لشن هجوم عليها، ولكن المرض العضال داهمه عند عودته إلى بلاده فمات فى ٨ نوفمبر ١٢٢٦ ليخلفه لويس التاسع (الملقب بالقديس لويس)، الذى كان طفلًا عند وفاة والده، وتولت أمه بلانش كاستيل مقاليد الأمور بعد وفاة زوجها لويس الثامن، ولكن أشراف البلاد تمردوا عليها؛ لأنهم كانوا يطمعون فى استرداد ما فقدوه من استقلال. وبسبب هذه القلاقل اضطرت فرنسا إلى تعليق حملتها الصليبية واكتفت بلانش كاستيل بترك قوة ضاربة فى الجنوب كافية لردع ريموند السابع ومنعه من إثارة المتاعب لها.

غير أن ريموند السابع ظل يحتفظ بسيطرته على تولوز والأراضى الواقعة فى شمالها، فى حين أن ملك فرنسا احتفظ بسيطرته على مدن ألبى وكاركاسون وبيزييه وجميع البلاد الممتدة شرق منطقة ترانكاڤيل حتى مدينة بوكير على نهر الرون. ولم يكن أهل أوكيتانيا فى هذه المرة على استعداد لخوض المعارك إلى جانب ريموند السابع مثلما كانوا عقب وفاة سيمون دى مونتفورت، فقد سئموا القتال وشعروا بالإنهاك من كثرة الحروب. وفى عامى ١٢٢٧ و١٢٢٨ تطلع أهل أوكيتانيا إلى عقد معاهدة سلام دائم مع الفرنسيين على أساس الاعتراف بالحدود القائمة آنذاك، والتقى ريموند السابع الفرنسيين فى مؤتمر عقد فى مدينة مو فى ديسمبر عام ١٢٢٨ استمر إلى يناير ١٢٢٩، وأبرموا معاهدة سلام تم التصديق عليها فى پاريس يوم ١٢ أبريل عام ١٢٢٩.

كانت شروط هذه المعاهدة قاسية بالنسبة لريموند السابع. ولكنها رغم قسوتها أفادته فى أمرين: أولهما: تصالحه مع الكنيسة. وثانيهما: الاعتراف به رسميًّا كونت تولوز. وبطبيعة الحال لم يكن رضاء الكنيسة عنه ممكنًا لولا أنه تاب وارعوى ووعد بملاحقة الهراطقة وإنزال العقاب بهم. ودليلًا على عزمه على مطاردة الهراطقة أعطى كل من يقبض على مهرطق ماركين (تم تخفيضهما فيما بعد إلى مارك واحد)، وأيضًا أعطى ريموند السابع للكنيسة مبلغ أربعة عشر ألف مارك على سبيل التعويض. وكذلك تعهد ريموند بدفع أربعة آلاف مارك مرتبات لأساتذة اللاهوت وفقهاء القوانين الكنسية الوافدين إلى تولوز بهدف ترسيخ المؤسسة الكاثوليكية فى بلد اشتهر بانتشار المهرطقين، الأمر الذى أثمر فى النهاية إقامة جامعة تولوز. وأراد ريموند

السابع توثيق عرى المودة بملك فرنسا فزوج ابنته من ألفونس شقيق هذا الملك. واستتب الحكم لملك فرنسا بعد أن تمكّن من القضاء على جيوب المقاومة التى اعترضت طريقه من وقت إلى آخر، مثل المقاومة التى بذلها ڤايكونت ترانكاڤيل عام ١٢٤٠ لاسترداد الأراضى التى فقدتها عائلته.

وفى عام ١٢٤٢، قام ريموند السابع بتمرد جديد أصاب قدرًا محدودًا من النجاح وزاد من مشاكله ارتكاب مجزرة لمجموعة من محققى محاكم التفتيش فى مدينة صغيرة فى جنوب شرق تولوز تدعى أفيجنونيت. وزاد من مشاكله أن المجزرة وقعت فى أراضيه وأن أحد موظفيه أعطى الأمر للمهرطقين بالهجوم على المحققين، وفى الحال فرضت روما الحظر الكنسى على ريموند السابع وبدأت الكنيسة تفكر فى شن حرب صليبية أخرى، وانفض أتباع كونت ريموند عنه معلنين ولاءهم لملك فرنسا لويس التاسع. وأدرك ريموند عدم جدوى الاستمرار فى المقاومة فاستسلم للويس التاسع الذى أنزل به عقابًا مخففًا لإدراكه أنه لم يعد مصدر خطر. وكانت هذه هى المرة الأخيرة التى انخرط فيها ريموند السابع فى تمرد ضد ملك فرنسا، وقد أمضى ريموند السابع البقية الباقية من حياته فى البحث دون جدوى عن زوجة تلد له ذكرًا يرث ملك تولوز من بعده، كما أنه سعى إلى استرضاء الكنيسة باضطهاد الهراطقة والتنكيل بهم.

وثأر ملك فرنسا للمجزرة التى أطاحت بمحققى محاكم التفتيش فى أفيجنونيت، فاستولى على قلعة أشد ما تكون تحصينًا هى قلعة مونتسيجور التى كان الأرستقراط المهرطقون يحتمون فيها. ولم يكن الاستيلاء على هذه القلعة بالأمر الهين؛ فهى تقع فوق أحد جبال البيرنيز (البرانس) ولا سبيل إلى الوصول إليها سوى عن طريق ممر وعر شديد الانحدار وكثير المنحنيات، واستغرق حصار الجيش الفرنسى بقيادة هيو لهذه القلعة عامًا كاملًا من مارس ١٢٤٣ حتى مارس ١٢٤٤ وفى زمهرير شتاء بالغ القسوة. وحين تم القبض على المهرطقين الذين يحتمون بهذه القلعة خيروا بين نبذ هرطقتهم أو الموت حرقًا. ففضل مائتان منهم من الرجال والنساء الموت حرقًا فرحين جذلين، على خيانة عقيدتهم الدينية المهرطقة.

وكان سقوط معقل مونتسيجور الضربة القاضية التى شتتت المهرطقين الكاثاريين، بحيث لم تقم لهم أية قائمة بعد عام ١٢٤٤. وبسحق المهرطقين تعزز حكم العائلة المالكة الفرنسية، وبموت الكونت ريموند السابع فى سبتمبر ١٢٤٩ آلت أملاكه إلى لاونس كونت بواتييه وشقيق ملك فرنسا وزوج ابنة ريموند السابع الذى أنجب منها طفلة. وحكم ألفونس تولوز

من باريس ولم يظهر فى الجنوب إلا فى عام ١٢٧٠ وهو يقود حملة صليبية متجهة إلى تونس. وعندما توفى ألفونس وابنته (بدون نسل) فى عام ١٢٧١ بعد عودتهما من الحملة الصليبية، آلت جميع أراضيهما إلى ملك فرنسا الجديد الذى خلف لويس التاسع. وإنها لمفارقة ما بعدها مفارقة أن تؤول الأراضى التى قاتل سيمون دى مونتفورت لعدة سنوات من أجل الحصول عليها والتى حارب ريموند السابع حربًا مريرة من أجل الحفاظ على بعض منها إلى العائلة المالكة الفرنسية بكل هذا اليسر وهذه السهولة. هذه المفارقة جعلت المؤرخ لوتشير يكتب فى عام ١٩٠٥ قائلًا: «كل واحد ابتداء من البابا إينوسنت الثالث فصاعدًا جاهد وكافح وتعذب دون أن يدرك أنه يعمل لصالح ملك فرنسا».

هذه هى الظروف التى نشأت فيها محاكم التفتيش فى فرنسا والتى فصلناها فى كتابنا «محاكم التفتيش» - دار الهلال ٢٠٠٢.

* * *

الفصل الثالث

مقاطعة «لانجويدوك ـ Languedoc»

مقاطعة لانجويدوك

واكب محق الهرطقة فى أوكيتانيا فى الجنوب فقدان أوكيتانيا لاستقلالها، وضمها إلى الأراضى الفرنسية فى الشمال. وأصاب الضعف والوهن نفوذ ريموند السابع حاكم تولوز فى الجنوب، بحيث أصبح خاضعًا لنفوذ لويس التاسع ملك فرنسا. ولاعتبارات سياسية تزوج ريموند السابع من ابنة ألفونس بواتييه شقيق ملك فرنسا. غير أن جميع ممتلكات ريموند آلت بموته إلى ألفونس بواتييه، ثم أصبحت فى النهاية جزءًا من أملاك الخاصة الملكية الفرنسية بعد وفاة شقيق الملك، وأصبحت جميع الأراضى الأوكيتانية الواقعة بين «أكويتين ـ Aquitaine» و«بروفنس ـ Provence» خاضعة لملك فرنسا الذى اتبع سياسة إضعاف طبقة النبلاء ورجال الإكليروس؛ حتى يضمن سيطرته عليهم.

وحتى يؤمن جبهة الجنوب من أى تدخل خارجى أبرم ملك فرنسا معاهدتين مع ملك أراجون فى عام ١٢٥٨، وملك إنجلترا فى عام ١٢٥٩ احتفظ بمقتضاها ملك إنجلترا بدوقية أكويتين على أن يكون خاضعًا لملك فرنسا، ورغم نجاح ملك فرنسا فى ضم جنوب أوكيتانيا إلى أراضيه، فقد ظلت تولوز فى عام ١٣٠٠ تنعم بشىء من الاستقلال. وبانضمام الجزء الكبير من أوكيتانيا الذى احتله ملك فرنسا انسلخت هذه الأراضى المحتلة عن أوكيتانيا، غير أن الحكم الفرنسى رأى من الأصلح له أن يمنح ست مقاطعات فى الجنوب نوعًا من الاستقلال والروابط المشتركة، مثل اللغة والقانون والإجراءات والإدارة. وتتكون هذه المقاطعات المشتركة من بيربجورد ـ كوبرسى، وردوبرج، وتولوز، وألبى وكارسون بيزييه، وبوكير ينميس. وأطلق الفرنسيون على هذا التجمع السياسى والديموجرافى آنف الذكر اسم مقاطعة لانجويدوك(*). وهو اسم يختلف عن اسم الشمال الناطق باللغة الفرنسية والمعروف باسم «لانجويدويل ـ Longuedoeil». ويرجع الفرق بين الاسمين إلى أسباب لغوية بحتة. وليس أدل على استقلال لانجويدوك من أنه كان لها برلمان خاص بها.

(*) بعد ظهور مارتن لوثر، اعتنق كثير من الأهالى فى لانجويدوك البروتستانتية، وتعرضوا ثانيًا للقمع الكاثوليكى فى القرون ١٦ ـ ١٨، حتى نشبت حروب الدين الفرنسية.

كانت لانجويدوك أكثر أجزاء أوكيتانيا اتساعًا وأكثرها حيوية. ورغم كل ما شاهدته هذه المنطقة من قلاقل وحروب صليبية، فإنها حافظت على رخائها وازدهارها وهويتها الثقافية. فضلًا عن كونها شريانًا تجاريًّا وصناعيًّا مهمًّا. وقد ظلت هذه المقاطعة تحتفظ بازدهارها الاقتصادى حتى القرن الرابع عشر الذى شاهد كسادًا اقتصاديًّا كبيرًا. ولم يحاول ملك فرنسا التدخل فى شئون هذا الإقليم طالما واظب على دفع الضرائب المفروضة عليه وأطاع أوامره الملكية. وأيضًا من دلائل استقلال هذا الإقليم أن له لغته وقوانينه وجامعاته الخاصة. وكما ذكرنا تركتهم السلطة الفرنسية لشأنهم فلم تحاول إرغامهم على استخدام اللغة أو القوانين الفرنسية على عكس سيمون دى مونفورت الذى أجبرهم على استخدام بعض القوانين الفرنسية. والجدير بالذكر أن كثيرًا من الوظائف الرسمية مثل الإدارة والقضاء كانت تسند إلى أهل الجنوب. والجدير بالذكر أيضًا أن لانجويدوك استطاعت أن تتجاوز الدمار والخراب الذى ابتليت به من جراء الحروب الصليبية وتسترد عافيتها وازدهارها. ولعل الكساد الاقتصادى وحرب المائة عام(*) أضرا بها أكثر من الحروب الصليبية.

وبسبب احتلال فرنسا لها أصبحت لانجويدوك إحدى مقاطعاتها، لها لغتها الدارجة وهى اللغة الأوكيتانية. وكما أسلفنا امتنع الفرنسيون عن إرغام أهل الجنوب على استخدام اللغة الفرنسية. وأصبحت اللغة الأوكيتانية المحلية لغة الشعر فى تلك المنطقة. ولكن هذا الوضع أضر بإنتاجها الأدبى؛ حيث صار محليًّا، وليس رافدًا أساسيًّا فى الأدب الفرنسى، وشيئًا فشيئًا بدأ أهل لانجويدوك يتعلمون اللغة الفرنسية ولكن بلكنة جعلت منهم حتى يومنا الراهن أضحوكة فى نظر أهل باريس. وبمرور الزمن أدرك أهل لانجويدوك أن استخدامهم للغة الأوكيتانية المحلية يمثل عائقًا أمام طموحهم وتقدمهم الاجتماعى؛ ولهذا اتجه البعض منهم إلى أن يكون فرنسيًّا أكثر من الفرنسيين، مثل جيوم دى نوجاريت الذى عمل قاضيًا فى الجنوب ليصبح واحدًا من أهم وزراء الملك فيليب العادل، ويبلغ من ولاء هذا الرجل للعرش الفرنسى أنه قام بالقبض على البابا بونيفاس الثامن (١٢٩٤ ـ ١٣٠٣) والزج به فى السجن عندما دخل هذا البابا فى صراع مع ملك فرنسا، بحجة أن ولاءه لوطنه فرنسا يفوق أى ولاء آخر. وبجمع شتات المقاطعات المتباينة فى صعيد وطنى واحد كان لا بد للحكومة المركزية فى فرنسا أن تترسخ.

(*) بين فرنسا وانجلترا: ١٣٣٧ ـ ١٤٣٥.

ولكن ولاء نوجاريت الأعمى لملك فرنسا لم يكن القاعدة بين أهل لانجويدوك؛ حيث إن معظمهم كان يتشكك فى نوايا الحكومة المركزية فى پاريس، ويحرص على الاستقلال عنها. بل إن مفاهيم الجنوب الدينية كانت فى كثير من الأحيان أبعد ما تكون عن المفاهيم الكاثوليكية التقليدية. وظلت لانجويدوك تحافظ على هذا الاستقلال الثقافى والدينى لقرون طويلة قبل أن تنصهر تمامًا فى بوتقة فرنسا الثقافية والدينية والسياسية. ويدلل المؤرخون على جنوح أهل لانجويدوك نحو المروق الدينى ليس فقط بانتشار الهرطقة فيها فى الماضى، بل بانتشار الدين البروتستانتى. وعلى أية حال، فلا ريب أن الحروب الصليبية الألبيجنسانية أسهمت إسهامًا ملحوظًا فى صهر لانجويدوك فى بوتقة السياسة الفرنسية.

وغنى عن الذكر أن باباوات روما كثيرًا ما كانوا يحققون مطامعهم السياسية عن طريق الاستعانة بملوك لقمع محاولات الاستقلال عنهم. فعلى سبيل المثال عندما قرر الباباوات إحكام السيطرة على صقلية ونابولى وانتزاع الأولى من قبضة عائلة هوهنستاوفن المناهضة للكرسى البابوى، تم تسيير حملة صليبية فرنسية ضدهما، كما تم تعيين أمير فرنسى حاكمًا على الجنوب الإيطالى.

محاكم التفتيش فى لانجويدوك

عندما نشأت محاكم التفتيش فى إقليم لانجويدوك فى جنوب فرنسا لم تكن هناك أية سابقة يمكن لهذه المحاكم الاقتداء بها. وكان جانب كبير من سكان لانجويدوك يدين بالهرطقة الكاثارية (التطهيرية)، والهرطقة الفالديسيانية (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب». دار سينا للنشر بالقاهرة والانتشار العربى فى بيروت ١٩٩٧). انتشرت الهرطقة فى لانجويدوك انتشار النار فى الهشيم لدرجة أنه لم تخل عائلة من وجود مهرطقين بين أفرادها. وكان أهالى لانجويدوك، باستثناء الرهبان الفرنسيين الوافدين من الشمال، يناصبون محاكم التفتيش العداء، وينظرون إليها شذرًا. وقد عبر شعراء التروبادور عن احتقارهم لها وللرهبان الفرنسيين الذين يؤيدونها. يقول جويلم دى موتاناجوت فى هذا الشأن: «الآن تحول القساوسة إلى محققين فى محاكم التفتيش، وهم يدينون الناس وفق هواهم. وليس لى اعتراض على محاكم التفتيش لو أنها أدانت أخطاء الناس بالحسنى، وأعادت الضالين إلى حظيرة الإيمان دونما غضب مستشيط، وسمحوا للتائبين أن يجدوا الرحمة». وأيضًا انبرى پيير كاردينال للهجوم على محاكم التفتيش قائلًا: «إن الرهبان الدومنيكان أثناء تناولهم طعام الغداء يتجاذبون أطراف الحديث حول جودة الخمر التى يحتسونها.. وأنشأوا محكمة تتهم كل من يهاجمهم بأنه مهرطق والدنسيانى ساعين إلى النفاذ إلى أسرار جميع الناس بهدف بث الرعب فى قلوبهم».

كان حكام لانجويدوك يتخذون موقفًا متسامحًا من الهرطقة. وحتى إذا لم تكن السلطة الحاكمة مهرطقة، فإنها لا تعترض سبيل المهرطقين وتتركهم وشأنهم، وتهتم بالحفاظ على الحريات المدنية أكثر من اهتمامها بمحاربة الهرطقة. وفى طول لانجويدوك وعرضها كان النبلاء الأقوياء يجهرون بهرطقتهم أو يحتفظون بها فى قلوبهم سرًّا. وكما سوف نرى بالتفصيل كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر ريموند حاكم تولوز فى عداد المهرطقين، وكان أهالى لانجويدوك ينظرون إلى محاكم التفتيش على أنها قوة غازية ورمز للسيطرة الأجنبية.

حمل أهل لانجويدوك المقت لرجال الإكليروس؛ بسبب شدة فسادهم وعنفهم. وكثيرًا ما لجأت الكنيسة إلى الاستيلاء على أموال الناس وممتلكاتهم بزعم أن أصحابها مهرطقون، الأمر الذى اضطر البابا إينوسنت الرابع فى عامى ١٢٤٣ و١٢٤٥ إلى إصدار أوامره بعدم انتهاج هذه السياسة؛ حتى لا يتهم المهرطقون رجال الكنيسة بأنهم مجموعة من اللصوص والمحتالين تسعى إلى الاستحواذ على ممتلكات الناس بزعم إنقاذ أرواحهم من الهلاك. والجدير بالذكر أن الهرطقة لم تنتعش فقط بين المدنيين من سكان لانجويدوك، بل وبين رجال الدين أنفسهم الذين تمتعوا بالحصانة من العزل رغم هرطقتهم، بسبب قلة عدد الأساقفة، فلم يتيسر شلحهم، أى عزلهم من وظائفهم الكنسية. ولهذا أصدر البابا جريجورى التاسع فى عام ١٢٣٣ مرسومًا يقضى بمنح الأسقف الواحد (دون حاجة إلى مجمع أساقفة) الحق فى شلح أى كاهن مهرطق وتسليمه إلى الذراع العلمانية لحرقه حيًّا، وهو نص أدخله هذا البابا فيما بعد على القانون الكنسى. وأيضًا أصدر البابا إينوسنت الرابع فى عام ١٢٤٥ إلى المفوض فى لانجويدوك أمرًا بعدم ترقية أى مهرطق إلى مرتبة أسقف. وقد واجه رجال الدين المتحمسون عداوة مشبوبة من الشعب لدرجة أنه تعذر عليهم استمرار العيش فى أماكن عملهم مثلما حدث لجويلم پيير قسيس ناربون فى عام ١٢٤٦، الأمر الذى أدى إلى امتناع كثير من الكرادلة فى لانجويدوك من تقديم العون والمساعدة إلى محاكم التفتيش؛ مما أثار حنق البابا إينوسنت الرابع ودهشته. وقد وصف برنارد جوى الأساقفة الذين ناصروا ريموند تولوز بأنهم من أخبث خلق الله وبأنهم الأعداء الحقيقيون الذين يهددون الكنيسة ومحاكم تفتيشها. وكذلك تسبب ادعاء المحققين فى محاكم التفتيش بأنه يحق لهم مراقبة أعمال القساوسة فى بذر بذور الشقاق بين محاكم التفتيش وعدد من رجال الكنيسة.

وأيضًا واجهت محاكم التفتيش مشكلة عدم وجود أماكن كافية لحجز المتهمينوالمدانين.

وتهرب الأساقفة من مسئولية إقامة السجون لأعداد السجناء الغفيرة، فاضطر الملك لويس التاسع إلى التدخل لبناء هذه السجون. وبسبب هذه العوائق لم يكن من السهل على المحققين فى محاكم التفتيش أداء واجبات وظيفتهم. ولولا إفراطهم فى التعصب وتحمسهم الشديد لأعمالهم القمعية لربما فَتَّ هذا فى عضدهم. وقد لعب الرهبان الجائلون والشحاذون الذين نذروا أنفسهم لخدمة الله والزهد فى الحياة دورًا مهمًا فى توجيه هذه المحاكم وإدارتها. وأعطاهم عزوفهم المطلق عن زخرف الدنيا طاقة هائلة فى قمع المهرطقين. ولا ريب أن محاكم التفتيش أسهمت بنصيب وافر فى إخضاع أوكيتانيا فى الجنوب إلى ملك فرنسا فى الشمال، موحدة بذلك الشطرين الشمالى والجنوبى، رغم مشاعر الجنوب العدائية ضد الشمال، كما سبق أن رأينا عند الحديث عن الحروب الصليبية الألبيجنسانية. وكما قلنا وجد المهرطقون فى لانجويدوك الحماية لدى النبلاء والأشراف وعلية القوم. ونتيجة قوة المهرطقين وكثرة أعدادهم، تعرض بعض الكهنة فى كثير من الحالات للذبح دون رحمة. وفشلت جهود المفوض البابوى الكاردينال رومانو ومجلس تولوز فى حماية العقيدة الكاثوليكية. والجدير بالذكر أن الجامعة التى أنشأها ريموند فى تولوز تعثرت فى أداء مهمتها فى بادئ الأمر، رغم أنها استقدمت فقهاء لاهوت للتدريس فيها من باريس. بل إن سكان الجنوب سخروا علانية من مداخلات ومجادلات هؤلاء الفقهاء، الأمر الذى اضطر ريموند إلى وقف الإعانات عن هذه الجامعة الوليدة التى اضطرت إلى إغلاق أبوابها لبعض الوقت.

ومع اشتداد ساعد طائفة الرهبان الدومنيكان، بدأ هؤلاء الرهبان يتصدون بقوة وحزم لانتشار الهرطقة فى تولوز حتى قبل أن تنشأ محاكم التفتيش. وفى عام ١٢٣١ اعتلى واحد من غلاة الرهبان المنبر ليعلن أن تولوز مليئة بالمهرطقين الذين ينشرون ضلالهم، دون أن يعترض سبيلهم أحد. وضاق حاكم تولوز ذرعًا بالشكوى من هذا الراهب لما تتضمنه هذه الشكاوى من دعوة إلى القمع. واجتمع القناصلة فى قاعة المدينة وجاء رئيس الأساقفة پيير داليه لتوبيخ الراهب لقوله بوجود هرطقة فى المدينة. ورغم تفاهة هذه الحادثة فإنها تمثل مؤشرًا إلى التوتر الذى شاب علاقة السلطة المحلية فى تولوز بمحاكم التفتيش، ورغبة هذه المحليات فى الاحتفاظ باستقلالها عن الكنيسة. ولكن تولوز كما سوف نشاهد اضطرت فى النهاية إلى الخضوع لاستبداد الكنيسة.

لسحلها وإحراقها:
إخراج جثث الهراطقة

ويعتبر رولان كريمونلة المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان الذى انتدبته جامعة تولوز الوليدة من جامعة باريس لتدريس اللاهوت فيها من أوائل الساخطين على اللغة القاذعة التى استخدمها قناصل تولوز فى هجومهم على الرهبان المتحمسين لتعقب المهرطقين. وذهب رولان كريمونلة إلى أنه اكتشف أن كاهنًا فى كنيسة سيرين يدعى چان پيير دونات مات مؤخرًا ودفن فى أرض الدير، ضل وهرطق وهو على فراش الموت. وبدون الرجوع إلى السلطات، وبدون إجراء أى تحقيق قانونى، قام الراهب رولان بالاجتماع ببعض الرهبان والقساوسة ونبشوا القبر وأخرجوا الجثة منه، وجروها فى الشوارع، ثم قاموا بحرقها أمام الملأ.

وبعد هذا بوقت قصير سمع هذا الراهب عن قسيس مرموق من أتباع الهرطقة الفالديسيانية يدعى جالفان. فقام رولان بإلقاء عظة هيج فيها خواطر الناس، وقاد طغمة من الرعاع إلى البيت الذى مات فيه هذا المهرطق ودمروه وساووه بالأرض. ثم تقدموا إلى المدافن التى دفنت فيها جثة المهرطق وأخرجوها من الأرض وجروها فى المدينة فى موكب حاشد حتى وصلوا بها إلى ميدان الإعدام، حيث حرقوها بكل وقار.

وقبل إنشاء محاكم التفتيش كانت محكمة الأسقفية هى التى تتخذ ما تراه من إجراءات ضد المهرطقين، وكذلك تكليف الذراع العلمانية أو السلطة المدنية بالتصرف، ولكن الراهب رولان قام بالاشتراك مع الرعاع فى حرق رفات ضحاياه دون الاحتكام إلى نصوص القانون. وساعدهم على أخذ القوانين فى أيديهم قيام بعض الأساقفة بشن غارات على المهرطقين خارج أسوار مدينة تولوز فى حين أنهم سمحوا للمهرطقين داخل المدينة بالتمتع بحماية القناصل لهم.

وبالنظر إلى أن عمليات قمع الهرطقة لم تكن قد اتخذت بعد شكلًا منظمًا، فقد شعر الإكليروس بالحاجة إلى تنظيم يضطلع بمهمة مطاردة المهرطقين وعقابهم. ولا شك أن تعيين محققين للتحقيق فى أمور الهرطقة عام ١٢٣٣ كان أول سابقة من نوعها، دون أن تثير الاهتمام أو تلفت النظر إليها. وقد كان پيير بون دى سانت جيل رئيس كهنة تولوز، وپيير سيلد، وجويلم أرنود، وأرنود كاتالا من أول الذين عينوا محققين فى محاكم التفتيش. وعندما نشأت محاكم

التفتيش فى ظل هذه الظروف لم يدر بخلد أحد أنها سوف ترتكب تلك الفظائع الرهيبة، وأنها سوف ترتكب فى المستقبل كل هذا الهول والرعب.

لم يعدم المهرطقون فى تولوز من يدافع عنهم. فعندما قام المحققان بيير وجويلم بإجراء تحقيق حول الهرطقة المتفشية فى المدينة وأشارا إلى وجود عدد كبير من المشتبه فى هرطقتهم، انبرى كبار رجال تولوز للدفاع عنهم، وعندما أدين مهرطق يدعى چين تيسير بتهمة الهرطقة، كاد المسئول الدينى أن يقود المتهم إلى المحرقة، ولكن الجمهور المتعاطف مع المهرطق تجمع وهدد المسئول الدينى بالويل والثبور وعظائم الأمور بصوت راعد هادر، الأمر الذى اضطر ممثل الكنيسة إلى الاكتفاء بإبعاده والزج به فى سجن الأسقفية، بينما هو يؤكد أن مسيحيته صحيحة وفوق مستوى الشبهات. وحدث هرج ومرج فى مدينة تولوز، وهدد الغوغاء بتدمير دير الدومنيكان هناك، ورجم رهبانه بالحجارة؛ لأن هؤلاء الرهبان ينكلون بالأبرياء. وأثناء سجنه تظاهر تيسير المتهم بالهرطقة بشدة مرضه ودنو الموت منه وطلب التناول والصلاة من أجله.. ولكن هذه العودة إلى حظيرة العقيدة الكاثوليكية سرعان ما انتهت بالردة إلى الهرطقة. فبعد أن أحضر مسئول مدينة لافور إلى تولوز عددًا من المهرطقين الذين تأكدت هرطقتهم وسلمهم إلى الأسقف، لم يجد تيسير غضاضة فى مخالطتهم والتأثر بهرطقتهم والسير على دربهم لدرجة أنه قرر الانضمام إليهم عندما قام المحققون باستدعائهم للتحقيق معهم. ودعا الأسقف القضاة وعددًا كبيرًا من المواطنين لحضور التحقيق مع المسجونين، ومن بينهم تيسير، وانتهى التحقيق بإدانتهم جميعًا. وركب تيسير رأسه ورفض التراجع عن هرطقته، ولم يعترض أى منهم على إحراقه حيًّا. والجدير بالملاحظة هنا أن المحققين فى بادئ الأمر كانوا يخضعون لسلطة الأسقف. غير أن المحققين خارج تولوز أجروا تحقيقاتهم فى استقلال تام عن الأساقفة. ففى مدينة كاهور مثلًا تصرفوا بدون الرجوع إلى أسقف كوبرسى أو استشارته؛ حيث إنهم فى عام ١٢٣٤ أدانوا عددًا من الموتى وأخرجوا جثثهم من القبور وحرقوها.

وحين تم فى تولوز إعلان قرار تنصيب دومنيك قديسًا فى الكنيسة الكاثوليكية، أقام الأسقف ريموند قداسًا وقورًا فى دير الدومنيكان، وبينما كان هذا الأسقف يغادر الكنيسة لتناول طعام الغداء فى مطعم الدير، أرسل إليه دومنيك من يبلغه عن وجود مهرطقين فى بيت يقع فى شارع قريب. وهرع الأسقف بصحبته معاونوه إلى هناك، فاتضح لهم أن صاحب البيت هو بيافين بورسييه مبعوث هراطقة تولوز، حيث كانت حماته راقدة تحتضر بسبب الحمى التى أصابتها. وكانت هذه الزيارة مباغتة لدرجة أن المرأة المحتضرة لم تشعر بدخول الأسقف فى

حجرتها، ثم ظنت المرأة أن الأسقف القادم زميل لها فى الهرطقة فأسرت له بمعتقداتها المهرطقة. عندئذ كشف الأسقف عن هويته، وطلب منها نبذ هرطقتها، ولكنها أبت، فاضطر إلى إدانة هرطقتها، وأمر بحملها على سريرها وإضرام النار فيها فى مكان الإعدام. وألقى القبض على بورسييه وبرنارد ألدربك اللذين وشيا بالكثير من أصدقائهما. ولما فرغ الأسقف ريموند من أمر المهرطقين، قفل راجعًا مع أعوانه إلى المطعم لتناول الطعام الذى تركوه، بعد أن شكروا الله وشكروا القديس دومنيك على حسن صنيعه!.

ومع اشتداد مطاردة المهرطقين تزايدت مقاومتهم وتزايدت ضراوة الشعب الذى يدافع عنهم؛ ففى عام ١٢٣٣ أرسلت الكنيسة اثنين من الرهبان الدومنيكان إلى مدينة كورديس للبحث عن المهرطقين. ولكن المواطنين الغاضبين انقضوا عليهما وقاموا بذبحهما. وفى مدينة ألبى، ثار الشعب فى ١٤ يونيه ١٢٣٤ عندما رأى إحراق اثنين من المهرطقين. وعقابًا له على ثورته أمر أرنود المسئول الكنسى بإخراج عظام امرأة مهرطقة تدعى «تسييرها» من قبرها لإحراقها، ولكن المسئول الكنسى لم تطاوعه نفسه على تنفيذ هذا الأمر، فقام أرنود على الفور بمغادرة اجتماع السنودس الذى يحضره، واتجه إلى الجبانة وأمسك بالمعول، وانهال به على القبر، ثم أمر موظفيه بإكمال ما بدأه، ثم عاد إلى السنودس لمواصلة اجتماعه. غير أنه رأى موظفيه يعودون إليه ليبلغوه أن حشدًا من الغوغاء طردوهم من الجبانة. وعندما عاد أرنود إلى الجبانة وجد حشدًا من الناس يحتلونها فأحاطوا به وتكاثروا عليه وأوسعوه ضربًا ولكمًا فى وجهه وجنبيه وهم يصيحون: «اقتلوه، فليس له الحق فى أن يحيا» وحاول بعض المتذمرين جره خارج الجبانة لذبحه، فى حين اقترح البعض إلقاءه فى نهر كارن. ولكن بعض الناس أنقذوه وأعادوه إلى اجتماع السنودس، حيث تبعه جمع من الناس وهم يهتفون بموته، وبدا أن جميع سكان ألبى توحدوا وأنهم يؤازرون المهرطقين، ويناصبون أرنود العداء، الأمر الذى اضطره إلى إلغاء الحظر الذى كان قد فرضه على المدينة المهرطقة، ولكن خليفته الراهب فيرر تمكن من حبس الكثيرين وإحراق عدد آخر منهم.

كانت القلاقل أكثر تفاقمًا فى مدينة ناربون على الرغم من إرسال محققين مخصوصين لها. ففى مارس ١٢٣٤ تطوع الرئيس الدومنيكانى فرانسو فيرير من تلقاء نفسه بإجراء تحقيق مع المهرطقين، وزج فى السجن مواطنًا يدعى ريموند دارجان. ولكن تنظيمًا يعرف بأميستانس هب هبة رجل واحد لإطلاق سراحه. ولكن رئيس الأساقفة پيير أمييل، وأميرى ڤايكونت ناربون

قاما بمحاولة إعادة القبض عليه، غير أنهما وجدا أن أعضاء هذا التنظيم يقومون بحراسة بيته. وما إن رأوهما حتى تابعوهما صائحين «اقتلوهما.. اقتلوهما» ونجحوا فى طرد المهاجمين اللذين جاءا لاقتحام البيت. وحدثت مناوشات بين أعضاء التنظيم وبين المهاجمين وألحقوا الأذى بكثير من القساوسة، الأمر الذى دعا رئيس الأساقفة إلى فرض الحظر الكنسى على التنظيم، ولكن التنظيم تمكن من اقتحام ممتلكاته وطرده من المدينة، عندئذ ناشد البابا جريجورى التاسع جايم ملك أراجون أن يتدخل للتصدى للمهرطقين، فى حين اشتكى قناصلة ناربون إلى قناصلة نيمس وطلبوا منهم الدعم والمؤازرة ضد محاكم التفتيش وإجراءاتها القمعية والتعسفية. وانتهى الأمر مؤقتا بعقد هدنة لم تدُم طويلًا؛ حيث إن رئيس القساوسة أثار المشاكل عندما حاول إجراء تحقيق جديد وإلقاء القبض على عدد من المارقين. وفى عام ١٢٣٥ ثار الشعب فى وجه الرهبان الدومنيكان، وأعملوا نهبًا وسلبًا فى الدير، ودمروا كل السجلات الخاصة بالإجراءات التى اتخذتها محاكم التفتيش ضد الهرطقة. والتجأ رئيس الأساقفة پيير إلى خطة خبيثة تتلخص فى فصل المدينة عن ضواحيها، وقصر عمل محاكم التفتيش على هذه الضواحى، الأمر الذى ساعده على الحصول على التأييد العسكرى من الحضر، فاضطرت ضواحى المدينة إلى الاحتماء بريموند كونت تولوز الذى عين اثنين من غلاة المدافعين عن الهرطقة، وهما أوليڤيه دى ترميس، وجونيود دى نيورت زعيمين لهذه الضواحى. واندلعت حرب أهلية ضروس بين الريف والحضر، استمرت حتى أبريل ١٢٣٧ لتنتهى بهدنة امتدت لعام كامل. وفى شهر أغسطس من هذا العام نفسه تمت دعوة كونت تولوز وعظيم كاركاسون للتحكيم بين الطرفين المتحاربين. وتم عقد معاهدة سلام فى مارس ١٢٣٨. والذى يدل على انتصار الكنيسة فى هذه الحالة على المهرطقين أنها استطاعت إجبارهم على التوبة لفترة عام فى الأراضى المقدسة ومحاربة المسلمين فى إسپانيا.

كان ريموند كونت تولوز كثير الشجار مع الكرادلة الذين اتهموه بحماية الهرطقة. ولهذا لجأت الكنيسة بصفة متكررة إلى فرض الحظر الكنسى عليه. ورغم كثرة شجاره مع الكنيسة فإنه كان يسعى إلى التصالح معها.. وفى معاهدة صلح عقدها عام ١٢٢٩ اشترطت عليه الكنيسة التوجه إلى الأراضى المقدسة فى فلسطين فى غضون سنتين ليشن حملة على الكفار هناك لمدة خمسة أعوام. ولكن ريموند حنث بوعده للكنيسة، فقد امتنع عن شن الحرب المشار إليها؛ لأنه رأى أن غيابه عن البلدة لفترة خمسة أعوام سوف يعرض حكمه للخطر. وفى عام ١٢٣٠ اتهمته الكنيسة بانتهاك شروط معاهدة السلام التى أبرمها. فاضطر إلى التعهد لها ببذل جهود أكبر للتصدى للهرطقة. وفى عام ١٢٣٢ أمره البابا جريجورى التاسع بأن ينشط فى مقاومتها؛ مما

اضطره إلى مصاحبة أسقف تولوز فى حملة ليلية لمباغتة المهرطقين الذين يحتمون بالجبال، حيث تمكن من القبض على تسعة عشر من غلاة المهرطقين والمهرطقات، يتزعمهم القائد باجان سيد بيسيد، ثم أحرقوهم جميعًا.

ورغم ذلك لم تسامحه الكنيسة لتراخيه فى محاربة الهرطقة؛ ولهذا دعا المفوض البابوى أسقف تورناى كرادلة لانجو إلى عقد اجتماع يرمى إلى تقديم شكوى للملك لويس ضد أسقف تولوز لتقاعسه عن تنفيذ الاتفاق الخاص بقمع الهراطقة، الأمر الذى أجبر كونت تولوز إلى استنان قوانين صارمة للحد من انتشار الهرطقة فى فبراير ١٢٣٤. ورغم أن البابا جريجورى التاسع أصدر أوامره إلى أساقفته وكرادلته بالتوقف عن فرض الحظر المتكرر على هذا الكونت، فإنهم فرضوا الحظر الكنسى عليه مرتين فى غضون عام واحد. وحين أصدر هذا البابا أمرًا جديدًا باستئصال الهرطقة فى تولوز، تظاهر الكونت بالموافقة وساير الكرسى البابوى طمعًا فى استعادة ماركيزية پروڤنس، يؤيده فى ذلك لويس ملك فرنسا الذى تزوج أخوه ألفونس من وريثة ريموند كونت تولوز الذى يبدو أنه استطاع أن يتصالح مع البابا جريجورى تصالحًا كاملًا، فقد استقبله هذا البابا فى المقر البابوى، كما أسند إليه مهمة قيادة الجيش البابوى لإخضاع أهل روما المتمردين عليه والذين طردوا رئيس الكنيسة من مدينتهم. ورغم أن ريموند تولوز لم يفلح فى إعادة البابا المطرود إلى كرسيه البابوى، فقد اعتبره البابا صديقًا له.

وعند عودته إلى بلاده، وجد ريموند كونت تولوز أن الأمور تتجه نحو التفاقم والتأزم. ففى عيد القيامة فى عام ١٢٣٥، وعدت الكنيسة المهرطقين الذين يتوبون عن هرطقتهم بمحض إرادتهم بالعفو عنهم، الأمر الذى شجعهم على أن يتوافدوا وحدانًا وزرافات إلى الرهبان الدومنيكان لإعلان توبتهم. وبسبب كثرتهم لم تتمكن طائفة الرهبان الدومنيكان من استتابة المهرطقين الذين أعلنوا تخليهم عن غيهم وضلالهم. فطلبوا من منافسيهم الرهبان الفرنسيسكان وغيرهم من قساوسة المدينة سرعة الحضور لاستتابة الجموع الغفيرة. وشجعت هذه التوبة الجماعية الطواعية رئيس الكهنة بون دى سانت جيل أن يلقى القبض على المهرطقين الذين رفضوا الإعلان عن توبتهم بمحض اختيارهم، ومن بينهم المهرطق أرنود دومينيل الذى دفعته رغبته فى النجاة بجلده إلى تسليم أحد عشر مهرطقًا من معارفه إلى محاكم التفتيش، غير أن أربعة من هؤلاء المهرطقين استطاعوا الهرب بمساعدة جيرانهم من الفلاحين. ولكن

بعض الهراطقة تمكنوا من الإجهاز على هذا المهرطق الغادر من أجل الانتقام لزملائهم، بل إنهم استخدموا القوة لإطلاق سراح مهرطق يدعى پيير جويلم ديلورت أثناء اقتياد رئيس دير سانت ترنين له للزج به فى السجن. وتناثرت أجساد المهرطقين الذين أحرقتهم الكنيسة فى الشوارع لدرجة أفزعت سكان مقاطعة تولوز، فالتمسوا من حاكمهم أن يتدخل لوضع حد لهذه الوحشية. وبالفعل حاول كونت تولوز أن يشفع لدى محاكم التفتيش أن تخفف من وطأة تنكيلها، غير أنها لم تكترث بشفاعته، فاضطر إلى الشكوى إلى المفوض البابوى فى پيير سيك باعتباره مسئولًا عن المجازر التى ترتكبها محاكم التفتيش. وطلب كونت تولوز منه أن يأمر المحقق سيلد بقصر نشاطه على منطقة كويرسى. فتم نقله إلى كاهور التى جابها طولًا وعرضًا وهو يرغم جموعًا غفيرة على التوبة والاعتراف بذنوبهم.

ولكن استبعاد المحقق سيلد إلى كاهور أشعل غضب زميله جويلم أرنود الذى استدعى للمحاكمة بتهمة الهرطقة اثنى عشر زعيمًا فى تولوز من بينهم أحد القناصلة، ولكنهم رفضوا جميعًا المثول أمام المحكمة وهددوه باللجوء إلى العنف وإشعال نار الثورة. ولكن جويلم قابل هذا التحدى بتحدٍّ أكبر، الأمر الذى جعل حاكم تولوز يطلب منه مغادرة المدينة أو التخلى عن عمله. ولكن زملاءه الرهبان الدومنيكان أوعزوا إليه المضى فى تصفية المهرطقين والوقوف فى وجه كونت تولوز، غير أن القناصلة تضافروا ضد هذا الراهب العنيد وأخرجوه من المدينة بالقوة. ورغم انتقال هذا الراهب إلى مدينة كاركاسون فإنه أعطى أوامره لرئيس سانت أتيان وقساوسة الأبرشية بالاستمرار فى استدعاء وجهاء المدينة المطلوبين للمحاكمة. ولكن هؤلاء الوجهاء قاموا بحجز القساوسة فى قاعة البلدية ثم طردوهم من المدينة وهم عازمون على قتل أى قسيس يحاول تكرار اتهامهم بالهرطقة. وكذلك هددوا أى شخص يطيع أوامر محاكم التفتيش بالويل والثبور، ثم أصدر هؤلاء الوجهاء إعلانًا باسم كونت تولوز بحظر تعامل الأهالى مع الإكليروس، وعدم بيع أى شىء إلى رجال الكنيسة، بل إنهم حظروا على الفران أن يخبز أى خبز للأسقف الذى تعرض لهجوم الشعب عليه وعلى مساعديه، كما تعرض لسرقة جياده. غير أن حال الرهبان الدومنيكان كان أفضل من حال سواهم من رجال الإكليروس؛ حيث إنه كان لهم أصدقاء غافلوا الحراس الذين عينهم القناصلة المتمردون على الكنيسة لمحاصرة بيوتهم وقذفوا فوق الحائط للمحاصرين ضرورات الحياة مثل الخبز والجبن، رغم صدور الأوامر إلى الحراس بالقبض عليهم إذا فعلوا ذلك. وتتلخص مشكلة رجال الكنيسة المحاصرين الحقيقية فى نقص الماء الذى يجيئهم من نهر الجارون والذى سيطر عليه المارقون على الكنيسة سيطرة

كاملة. ورغم الأخطار المحدقة بهم ظل رجال الكنيسة المحاصرون يكابدون كل هذا العناء، وهم يتهللون لإيمانهم بقدسية قضيتهم. ولكن هذا لم يفت فى عضد الراهب جويلم، فأرسل من كاركاسون أمرًا باستدعاء المهرطقين للمثول أمامه بصحبة شاهدين على هرطقتهم. ودق رئيس الدير الأجراس لدعوة الرهبان إلى الاجتماع وخاطبهم قائلًا: «أيها الإخوة، اخرجوا وتهللوا؛ لأنه يتحتم علىَّ أن أرسل أربعة منكم إلى الاستشهاد... بناء على أوامر أخينا المحقق جويلم، رغم أن إطاعة هذه الأوامر معناها التعرض للذبح على الفور، كما هدد القناصلة بذلك. فليتقدم للاضطلاع بهذه المهمة كل من يسعى إلى الموت من أجل المسيح». وأبدى جميع الرهبان المجتمعين رغبتهم فى الاضطلاع بهذه المهمة، فوقع اختيار رئيس الدير على أربعة منهم، هم ريموند دى فوارا، وچين دى سانت ميشيل، وجوى دى ناڤار، وجويلم بليسون. وبلغت جسارة هؤلاء المتطوعين للاستشهاد حدًّا جعلهم يقتحمون مضاجع المتهمين فى بيوتهم. وفى أحدها تصدى للرهبان أبناء واحد من المهرطقين فاستلوا خناجرهم، ولكن بعض الحاضرين حالوا دون الاعتداء عليه.

كان هؤلاء الرهبان على أتم استعداد للشهادة فى سبيل القضاء على الهرطقة، الأمر الذى جعل من الصعب على القناصلة التعامل معهم. وفى النهاية قرر القناصلة طردهم من الدير. وفى اليوم التالى الموافق الخامس أو السادس من نوفمبر عام ١٢٣٥، اجتمع الرهبان بعد القداس لتناول طعامهم، حيث فوجئوا بمقدم القناصلة على رأس حشد كبير يهددونهم بتحطيم باب الدير، عندئذ سار الرهبان فى موكب إلى الكنيسة المجاورة، وما إن جلسوا على المقاعد حتى اقتحمها القناصلة وأمروهم بالخروج. غير أن الرهبان رفضوا الانصياع فقام القناصلة باقتيادهم خارج الكنيسة عنوة وقسرًا. وعندما ارتمى راهبان على الأرض قام القناصلة بتوثيق أيديهما وأرجلهما وحملوهما خارج الكنيسة. وبعد اقتيادهما إلى الشارع اصطف الرهبان فى موكب اتجه نحو مزرعة تابعة لكنيسة أرتين وقد ارتفعت عقائرهم بالابتهال والصلاة. وأمر القناصلة الحراس بعدم تزويدهم بأى شىء. وفى اليوم التالى قام رئيس الدير بتوزيعهم على عدد من أديرة المنطقة.

وبطبيعة الحال رفضت الكنيسة هذا الاعتداء الصارخ على حرمتها، وحمَّلت ريموند كونت تولوز مسئولية ما فعله القناصلة، وأصدرت مرسومًا بفرض الحظر الكنسى عليه، وأرسلت هذا المرسوم إلى طائفة الرهبان الفرنسيسكان فى تولوز لإعلانه وتنفيذه. ولكن هراطقة مدينة

تولوز المتمردة على سلطان الكنيسة بادرت بطرد هؤلاء الرهبان الفرنسيسكان؛ وبذلك خلت تولوز تقريبًا من جميع رجال الدين، وأصدرت الكنيسة حظرًا آخر على كونت تولوز. وبادر رئيس الدير موت دى سانت بالتوجه إلى إيطاليا ليشكو إلى البابا من اضطهاد المهرطقين لرجال الدين. واستشاط البابا جريجورى غضبًا، فأغلظ القول لكونت تولوز فى رسالة بعثها إليه فى ٢٨ أبريل ١٢٣٦ مذكرًا إياه بالوعد الذى قطعه على نفسه بشن حرب صليبية لتحرير بيت المقدس، وأنه حنث بهذا الوعد. واتهمته الكنيسة أيضًا بحماية المهرطقين وتوفير ملاذ آمن لهم، الأمر الذى ساعد على اشتداد ساعدهم وعلى تفشى الهرطقة فى تولوز. وأمرته الكنيسة أن يضع حدًّا لهذه المهزلة، ويتوجه على جناح السرعة إلى الأراضى المقدسة على رأس حملة صليبية.

وأيضًا أرسلت الكنيسة إلى الحاكم فردريك الثانى أمرًا بمنعه من التعامل مع مرءوسه ريموند، لأنه مهرطق أو فى حكم المهرطق على أقل تقدير. وكذلك ناشدت الكنيسة لويس ملك فرنسا أن يتدخل لوقف كونت تولوز عند حده، وشددت عليه أن يسرع فى إتمام زواج أخيه ألفونس من چين ابنة ريموند، الذى لم يجد مناصًا من الرضوخ إلى الكنيسة والمثول أمام المحققين فى محاكم التفتيش فى كاركاسون، والاجتماع بالأساقفة الذين انتزعوا منه وعدًا بإعادة كل الرهبان ورجال الكنيسة الذين طردهم القناصلة من تولوز. وبالفعل نفذ ريموند هذا الأمر وأعاد إلى تولوز كل الرهبان المطرودين بعد انقضاء عشرة شهور على طردهم، ومن بينهم الراهب جويلم بطبيعة الحال.

غير أن نشاط المحقق پيير سيلد اقتصر على كويرسى. وبالنظر إلى أن الراهب العائد جويلم كان يحتاج إلى من يعاونه فى أعماله الدينية، فإن المفوض البابوى رأى أنه من المصلحة تعيين معاون له من طائفة الرهبان الفرنسيسكان للتخفيف ـ حسب ظنه ـ من غلواء التطرف الدومنيكانى ولتهدئة ثائرة أهل تولوز على الكنيسة. ولكنه اتضح أن الراهب الدومنيكانى جويلم آنس إلى الراهب الفرنسيسكانى أتيين دى سانت ثيبرى، فاتفقا فى الرأى واتخذا المواقف الساعية إلى استئصال الهرطقة.

تصدى الراهب جويلم للهرطقة بلا كلل أو ملل. وحتى فى فترة نفيه من تولوز إلى كاركاسون انصرف إلى محاكمة السنيور دى نيورت وأدانه وأصدر الحكم عليه فى فبراير (أو مارس) ١٢٣٦. وفى باكورة عام ١٢٣٧ نرى الراهب جويلم ينشط فى تعقب المهرطقين فى كويرسى، حيث تعاون مع المحقق پيير سيلد فى ملاحقتهم. وفى فترة غياب جويلم عن تولوز

جنح عدد من عتاة المهرطقين وأبرزهم إلى التوبة والعودة إلى أحضان الكنيسة مثل المهرطق المخضرم المرموق ريموند جرلوس، الذى ظل زعيمًا محبوبًا لإحدى الطوائف المهرطقة لأكثر من عشرين عامًا، ففى ٢ أبريل من العام المشار إليه سلم نفسه إلى دير الدومنيكان طالبًا من الكنيسة قبول توبته، وواعدًا إياها بتنفيذ كل طلباتها، وأثناء اعترافاته بذنبه أماط اللثام عن شبكة المهرطقين الكاثاريين الذين كان على علاقة بهم. وجاءت اعترافاته مفصلة ودقيقة لدرجة أن تدوينها على الورق استغرق عدة أيام. وباح هذا الزعيم التائب بأسماء علية القوم والوجهاء من المهرطقين. وبطبيعة الحال بثت اعترافاته الرعب والفزع فى المهرطقين الذين انخلعت قلوبهم خوفًا من أن تطولهم محاكم التفتيش.

كانت هذه الحادثة فرصة ذهبية هبطت على جويلم من السماء. فقد أصابت اعترافات المهرطق التائب زملاءه بالذهول، ولم يجرؤ أى منهم على إنكار الاعترافات التى وردت على لسان المهرطق التائب ريموند جرلوس. واضطر الكثيرون منهم إلى الفرار كما تراجع كثيرون عن هرطقتهم، وكشفوا عن وجود شبكات هرطقة جديدة. وهكذا اتسعت دائرة المتهمين وأعدت قوائم طويلة تضم أسماء أناس هرطقوا أثناء احتضارهم، الأمر الذى جعل محاكم التفتيش تخرج أعدادًا غفيرة من جثثهم من القبور وحرقها، ثم مصادرة أموال وممتلكات أصحابها. وتحت هذه الضربة الموجعة ترنحت حركة الهرطقة المتفشية فى تولوز، وسيق إلى المحرقة فرسان ونبلاء ووجهاء كثيرون من تولوز؛ مما أدى إلى انهيار تنظيمهم السرى.

وبذلك تكون محاكم التفتيش قد أحرزت نصرًا مبينًا على المهرطقين. وحتى تتمكن من إحكام قبضتها على المهرطقين، أقامت هذه المحاكم دوائر عديدة فى كل المدن تخضع لسيطرتها. ونجحت هذه السياسة القمعية فى تشتيت المهرطقين ودفعهم إلى الهروب من البلاد. وفى بلدة پروڤنس أظهر المحقق بون دى لاسبار نشاطًا ملحوظًا فى ملاحقة أعداء الكنيسة، فى حين ناشدت مدينة مونپلييه البابا جريجورى أن يتدخل لمنع تدفق المهرطقين الفارين إليها. فأمر هذا البابا مفوضه چين دين فيينا بالذهاب إلى هناك، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون تدفقهم إلى مونپلييه.

ويبدو أن ريموند كونت تولوز ضاق ذرعًا من كثرة أوامر الحظر التى فرضتها الكنيسة عليه، فامتنع عن الوفاء بوعده بالرحيل إلى الأراضى المقدسة، كما قام بالاستيلاء على مارسيليا الثائرة فى وجه حاكمها كونت پروڤنس الأمر الذى أثار غضب البابا جريجورى لما رآه فى ذلك من حماية للمهرطقين. وسعى كونت تولوز إلى شفاعة الملك لويس وزوجته الملكة لدى البابا

الغاضب، وشفعا لديه حتى وافق على إرجاء قيامه بحملته الصليبية لمدة عام آخر، كما أنه أصدر أمرًا يقضى بعدم تمكين الرهبان الدومنيكان من السيطرة على محاكم التفتيش، نظرًا لأنهم على حسب قوله يحملون لكونت تولوز المقت والكراهية.

ولكن المشاكل بدأت تتفجر من جديد فى مدينة تولوز، ففى ٢٤ يوليه ١٢٣٧ فرضت محاكم التفتيش حظرًا كنسيًّا على قناصلها لإحجامهم عن القبض على المهرطق ألامان دى رواء، وبعض المهرطقين الآخرين وإحراقهم، وضاق ريموند بهذا التدخل فى شئونه فعقد العزم على وضع حد له. وتكللت مساعيه فى هذا الصدد بالنجاح. ففى ١٩ مايو ١٢٣٨ استطاع الحصول على أمر بإيقاف أعمال محاكم التفتيش لمدة ثلاثة أشهر. فضلًا عن أن البابا استمع باهتمام إلى مطالب مبعوثيه الذين استطاعوا إقناع الكرسى البابوى بالكتابة إلى أسقف تولوز يأمره باستمرار إيقاف أعمال محاكم التفتيش حتى يتمكن مفوضه الجديد كاردينال بالسترينا من فحص الشكاوى التى وصلته عن تجاوزات الرهبان الدومنيكان وتمحيص مدى إمكانية الاستجابة إلى طلب كونت ريموند بقصر النظر فى أمور الهرطقة على الأساقفة كما جرت العادة فى الماضى. وأيضًا تم تخفيض فترة الحملة الصليبية التى تعهد بشنها إلى ثلاثة أعوام شريطة أن يعطى لويس ملك فرنسا تأكيدات بالإبحار إلى الأراضى المقدسة فى العام التالى، وإصلاح أخطائه التى ارتكبها فى حق الكنيسة. ومقابل هذه التعهدات حصل ريموند على غفران الكنيسة لخطاياه، وعلى حل من أى حظر سبق فرضه عليه. والذى لا شك فيه أن المفوض البابوى نجح فكبح جماح محاكم التفتيش حتى عام ١٢٤١.

وعندما قبل البابا إسناد مهمة التحقيق إلى أساقفة تولوز بدلًا من محاكم التفتيش، تنفس المهرطقون الصعداء؛ حيث إن الأساقفة تقاعسوا فى أداء واجبهم، واهتموا بمتاع الدنيا وزخرفها أكثر من اهتمامهم بملاحقة المهرطقين، على عكس الرهبان الدومنيكان الذين نذروا أنفسهم للقضاء على الهرطقة. وبطبيعة الحال شجع هذا المهرطقين على التمادى فى هرطقتهم وأن يطلوا برءوسهم من جديد. وتاق المهرطقون التائبون إلى العودة إلى سابق هرطقتهم بعد نجاحهم فى استرداد ممتلكاتهم المصادرة. وتطلعت كل عائلات تولوز إلى الثأر من محاكم التفتيش وما أنزلته من عقاب قاسٍ ببعض أفرادها. كما أن كثيرًا من دعاة الهرطقة لاذوا بالجبال والكهوف والغابات يبشرون بالمروق. ونظرًا لكثرة المهرطقين وقلة السجون، لم يتمكن الكرادلة من تنفيذ الأحكام بالسجن فى كثير من الحالات.

وفى عام ١٢٤٠ قام «ترينساڤيل» ـ ابن ڤايكونت بيزييه (وابن عم الكونت ريموند) الذى نجح سيمون دى مونتفورت فى القضاء على والده ـ بإضرام الثورة على الكنيسة. وأحضر ترينساڤيل من كاتالونيا فى إسپانيا قوات أحسن أهل بيزييه استقبالها. وتمكنت هذه القوات من تطويق مدينة كاركاسون. وما إن استسلمت له ضواحى كاركاسون حتى قام هو وأتباعه بذبح ثلاثين رجلًا من رجال الكنيسة بدم بارد، رغم إعطائهم الأمان بالذهاب إلى ناربون. ولكن القوات الملكية بقيادة «چين دى بومنت» سرعان ما أخمدت هذا التمرد وقضت قضاء مبرمًا على جميع الأشراف المتمردين. ولكن هذه التجربة أوضحت بجلاء أن رجال الكهنوت العاديين مثل الأساقفة والكرادلة لا يصلحون للتصدى لانتشار الهراطقة بسبب انشغالهم بأمور الدنيا. والجدير بالذكر أن الهراطقة بلغوا حدًّا من العنف والضراوة والبأس والمنعة جعل الكاثاريين فى عام ١٢٤١ يعقدون اجتماعًا حاشدًا على ضفة نهر لارنيتا تحت رئاسة أسقف مدينة ألبى المهرطق «أيمرى دى كوليت». وأمام استشراء الهرطقة فى الجنوب الفرنسى اقتنعت الكنيسة والدولة على حد سواء بأن الاعتماد فى محاربة الهرطقة على الأساقفة العاديين بلا جدوى، وبأن تفعيل محاكم التفتيش ضرورة لا محيص عنها.

توفى البابا جريجورى التاسع مؤسس محاكم التفتيش فى ٢٢ أغسطس عام ١٢٤١. وأغلب الظن أنه قبل وفاته أطلق هذه المحاكم من عقالها بعد أن قيد حركتها لفترة من الزمن على نحو ما رأينا، ثم تولى الكرسى البابوى من بعده سلستين الرابع الذى لم تدم فترة بابويته أكثر من تسعة عشر يومًا تبدأ فى ٢٠ سبتمبر عام ١٢٤١ وتنتهى فى ٨ أكتوبر من العام نفسه، وبوفاته ظل الكرسى البابوى شاغرًا لحين انتخاب البابا إينوسنت الرابع فى ٢٨ يونيه ١٢٤٣. ومعنى هذا أن الكرسى البابوى ظل خاليًا لما يقرب من عامين كاملين. واتبع ريموند كونت تولوز فى تلك الفترة سياسية رامية إلى استرضاء البابا جريجورى التاسع بسبب طمعه فى إلغاء الحظر الكنسى المفروض عليه، والذى تكرر أربع مرات، وطمعه أيضًا فى التساهل معه فى شن الحرب الصليبية التى وعد بالقيام بها لتحرير بيت المقدس من يد المسلمين الكفار، وفى يوم ١٨ أبريل ١٢٤١ وقع ريموند كونت تولوز معاهدة تحالف مع جايم الأول حاكم أراجون من أجل الدفاع عن الأراضى المقدسة والعقيدة الكاثوليكية ضد الهرطقة. وبسبب رغبته فى استرضاء الكنيسة لم يعارض ريموند فى عودة محاكم التفتيش بعد توقيفها لفترة وجيزة إلى سابق بأسها وعنفوانها. ولكن يبدو أنه تورط بشكل ما فى التمرد الذى ذكرنا أن ترينساڤيل اضطلع به، الأمر الذى

جعل لويس ملك فرنسا يستدعيه فى ١٤ مارس من العام نفسه، ويجبره على التعهد بالقضاء على المهرطقين المتمردين، وأن يسارع بالاستيلاء على قلعة مونتسيجور آخر معقل للهرطقة.

وتُلقى حالة أشراف فينوبليد الذين انخرطوا فى تمرد ترينسافيل المشار إليه الضوء على العلاقة التى ربطت بين الدين والسياسة فيما يتعلق بنشأة محاكم التفتيش وتطورها، وكذلك الصعوبات البالغة التى اصطدمت بها هذه المحاكم فى التصدى للمهرطقين المتشبثين بهرطقتهم اعتزازًا منهم بقوميتهم وروحهم الوطنية. ونذكر مصداقًا لارتباط الدين بالسياسة حالة ثلاثة إخوة من علية القوم هم «جويلم جويرود ـ Guillem Guiraud»، و«برنارد أوث ـ Bernard Othe»، و«جويرود برنارد ـ Guiraud Bernard» بالإضافة إلى أمهم «إسكلارموند ـ Esclar monde» حرصت محاكم التفتيش على إلقاء القبض عليهم بتهمة الهرطقة، ووصفتهم التحقيقات الشاملة التى أجرتها محاكم التفتيش برئاسة الكاردينال رومانو عام ١٢٢٩ بأنهم من قيادى الهرطقة البارزين. كما أن مجلس تولوز آنذاك أدان اثنين من هؤلاء الإخوة باعتبارهما عدوين لله، وهددهما بالطرد من الكنيسة إذا رفضا الاستسلام فى خلال خمسة عشر يومًا. وفى عام ١٢٣٣ قام هذان الأخوان بحرق ممتلكات پيير أمييل رئيس أساقفة ناربون، فضلًا عن اعتدائهما عليه وإصابته بجرح وهو فى طريقه إلى الكرسى البابوى، الأمر الذى جعل البابا جريجورى التاسع يأمره بالاشتراك مع أسقف تولوز فى اتخاذ إجراء حاسم ضدهما. ثم قام الأسقف ريموند دى فوجا بالاشتراك مع مسئول الكنيسة فى تولوز بإجراء تحقيق معهما. ثم أخذت شهادة رئيس أساقفة ناربون المعتدى عليه پيير أمييل بالإضافة إلى شهادة مائة وسبعة أشخاص آخرين، شهدوا بهرطقة الإخوة الثلاثة وبأنهم وفروا الحماية فى قلعة دورن لنحو ثلاثين مهرطقًا من عتاة المهرطقين، وبأنهم نجحوا فى اغتيال أندريه شوليت مسئول كاركاسون الدينى، انتقامًا منه لأنه كان يسعى إلى جمع الأدلة التى تدينهم. وذكر بعض الشهود بأن برنارد أوث فى إحدى المناسبات أخرس قسيسًا أثناء وعظه فى الكنيسة واستبدل به واعظًا مهرطقًا.

ورغم هذا فإن هؤلاء الإخوة الثلاثة المهرطقين وجدوا من يدافع عنهم ويشهد لهم بصحيح الدين وصحة العقيدة. فقد شهد شاهد منهم بأن برنارد أوث كان غيورًا على دينه الكاثوليكى، وأنه أهلك وحده ألف مهرطق. وأيضًا شهد له قسيس آخر بأن أوث ساعد فى إلقاء القبض على المهرطقين. ورغم هذا الدفاع عنهم فإن محاكم التفتيش عند إعادتها اتخذت موقفًا مناهضًا لهم. وفى عام ١٢٣٥ قام المحقق جويلم أرنود فى فترة وجوده فى كاركاسون

وبمساعدة رئيس شماستها باستدعاء الإخوة الثلاثة ومعهم أمهم للمثول أمام محكمة التفتيش. فاستجاب كل من الأخوين برنارد أوث وجويلم لهذا الاستدعاء ونفيا تورطهما فى أية هرطقة. ولكن المندوب الملكى ألقى القبض عليهما وأجبر جويلم على الاعتراف بهرطقته، فحكمت عليه محكمة التفتيش بالسجن المؤبد فى ٢ مارس ١٢٣٦، فى حين أصر برنارد أوث، على إنكاره. غير أن محكمة التفتيش لم تكترث لإنكاره وأصدرت حكمها عليه فى ١٣ فبراير ١٢٣٦ وأجريت الاستعدادات لحرقه.

وأيضًا تمت فى ٢ مارس ١٢٣٦ إدانة جويرود وأمه إسكلارموند لامتناعها عن المثول أمام المحكمة. ومن ناحيته أخذ جويرود يحصن نفسه وقلاعه تحصينًا عظيمًا؛ الأمر الذى أفزع الفرنسيين الذين مارسوا ضغطهم الشديد على المندوب الملكى كى يطلق سراح الإخوة الثلاثة، فاستجاب المندوب الملكى لهم. ولم يتمكن المحققون فى محاكم التفتيش من التحقيق معهم واكتفوا بإدانة كل العائلة على الورق فقط. ومعنى ذلك أن منعة هذه العائلة المهرطقة السياسية كانت السبب فى عجز محاكم التفتيش عن إصدار أية أحكام عليها. ولكن هروب هذه العائلة المنيعة بجلدها من ملاحقة محاكم التفتيش كان الاستثناء وليس القاعدة. وكذلك بعد مرور عامين فشلت جهود المحققين فى إرغام كونت تولوز على تنفيذ أحكامها المتعلقة بمصادرة ممتلكات عدد من النبلاء.

غير أن الفشل الذى منيت به ثورة ترينساڤيل قوى من ساعد محاكم التفتيش، وجعل الأعيان المهرطقين يسعون إلى التصالح معها بدلًا من تحديها. وأجبر برنارد أوث على المثول أمام محاكم التفتيش كما أن المهرطق جويلم دى نيورت أعلن رضوخه واستسلامه وتخلى عن قلاعه للملك لويس كشرط لتصالح عائلته مع الكنيسة. وعقد الملك مع هذه العائلة اتفاقية صلح فى يناير ١٢٤١، واشترط على الإخوة الثلاثة أن يعيشوا خارج مدينة فينوليد التى يتحصنون فيها. ومن الواضح هنا أن الملك الفرنسى تحالف مع الكرسى البابوى لتطهير جنوب فرنسا من المهرطقين لأسباب اقتصادية بقدر ما هى دينية.

وكما قلنا كان لإخفاق ثورة ترينساڤيل أثر عظيم فى انحسار الحركات المهرطقة بشكل واضح، وتعاظم نفوذ محاكم التفتيش. وقد حفظت لنا الوثائق سجلًا بالأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد على المهرطقين فى غضون بضعة أشهر بين عامى ١٢٤١ و١٢٤٢. وكما سبق أن ذكرنا جرت العادة عند زيارة محققى محاكم التفتيش لأية مدينة أن يعلنوا عن فترة سماح

لإعطاء فرصة للمهرطقين للإعراب عن توبتهم باختيارهم ومحض إرادتهم تفاديًا لاستعمال أساليب القسر معهم، مثل السجن ومصادرة الأملاك والحرق على الخشبة (راجع كتاب «محاكم التفتيش» دار الهلال ٢٠٠١). وفيما يلي جدول يبين الأحكام التي أصدرها المحقق بيير سيلد وكذلك أماكن إصدارها في الفترة المذكورة.

اسم المكان	عدد الأحكام	تاريخها
جوردون	٢١٩	عيد ميلاد السيد المسيح في ١٢٤١
مونتكويك	٨٤	عيد الصوم الكبير في ١٢٤٢
سوفيتير	٥	
بيلكاير	٧	
مونتوبان	٢٥٤	أسبوع قبل عيد الصعود (٢١ ـ ٢٨ مايو ١٢٤٢)
مويساك	٩٩	أسبوع الصعود (٢٨ مايو ـ ٥ يونيه ١٢٤٢)
مونتبيزات	٢٢	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
مونتوت	٢٨	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
كاستلنو	١١	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
المجموع	٧٢٩	

وبين مجموع التائبين صدرت الأوامر إلى ٤٢٧ منهم بالحج إلى مزار كومبو ستيلا في الشمال الغربي من إسبانيا، وهو مزار ناءٍ يقع على بعد أكثر من ٤٠٠ ميل في المسالك الجبلية الوعرة. وكذلك صدر الأمر إلى ١٠٨ تائبين بالحج إلى كانتربري بإنجلترا. كما أمرت محاكم التفتيش تائبين فقط بزيارة روما، واشترك ٧٩ منهم في الحروب الصليبية لفترات تتفاوت من عام إلى ثمانية أعوام. وليس أدل على العجلة التي تم بها إصدار الأحكام من أن تسجيل اعترافات المهرطقين التائبين في مدينة جوردون البالغ عددهم ٢١٩ شخصًا وإصدار الأحكام ضدهم لم يستغرق سوى أربعة أسابيع. بل إن الحكم على مهرطقي مونتوبان البالغ عددهم ٢٥٤ شخصًا لم يستغرق أكثر من أسبوع واحد قبل عيد الصعود، أي بمعدل ٤٢ تائبًا كل يوم.

وبسبب كثرة أعداد المهرطقين فى كل من جوردون ومونتكويك، لم يجد المؤمنون الكاثوليك غضاضة فى الاختلاط بهم، الأمر الذى عرضهم بطبيعة الحال للمخاطر والمهالك. وقد كان أحد القساوسة تربطه علاقة وطيدة ببعض المهرطقين يلتقى بهم فى كرمتهم ويطالع كتبهم ويأكل فاكهة الكمثرى معهم؛ مما أثار حفيظة محاكم التفتيش فمنعته من مزاولة عمله الكهنوتى، وأرسلته للتوبة والاستغفار إلى مزار كومبو ستيلا ثم إلى روما. وأيضًا رأى أحد المواطنين، ويدعى سوفيتير، ثلاثة هراطقة يدخلون منزل رجل مريض، ونما إلى سمع سوفيتير أنهم أغروه بالهرطقة، الأمر الذى كان كافيًا لاستتابته. فضلًا عن أن شخصًا اسمه بيلكافر نقل رسالة مهرطق إلى مهرطق آخر فاستتابته محاكم التفتيش، وأرغمته على الحج وزيارة الأماكن المقدسة فى كل من بوى وسانت جيليس وكومبو ستيلا. وكذلك استتيب طبيب فى مونتوبان لأنه عالج ذراع رجل مهرطق بأن ضمدها. وكذلك تمت استتابة بعض المراكبية؛ لأنهم قاموا بنقل بعض المهرطقين فى قواربهم رغم جهلهم بهرطقتهم. وعوقبت امرأة؛ لأنها شوهدت وهى تأكل وتشرب مع امرأة أخرى مهرطقة. وكذلك عوقبت امرأة؛ لأنها استشارت مهرطقًا من طائفة الوالدنسيانيين بشأن علاج ابنها المريض. وعوقب رجل لمجرد رؤيته مهرطقين مرتين أو ثلاث مرات. ورغم توبته وتصالحه مع الدير بتقديم بعض الهدايا له، فقد أرسلته محاكم التفتيش إلى الحج فى كل من كومبو ستلا وكانتربرى، بالإضافة إلى إرغامه على لبس صليب أصفر لمدة عام. وأيضًا أرسل رجل آخر ليحج فى كومبو ستيلا لأنه تصادف أنه ركب فى قارب يقل عددًا من المهرطقين.

وهكذا تغيرت الأحوال من النقيض إلى النقيض، فبعد أن رأينا الكاثوليك فى منطقة لانجويدوك يخالطون المهرطقين الوالدنسيانيين والكاثاريين فى الحياة اليومية، نجد أن محاكم التفتيش بدأت تكشر عن أنيابها وتهدد الكاثوليك بالويل والثبور إذا لم يقاطعوا هؤلاء المهرطقين مقاطعة كاملة، الأمر الذى بث الرعب والفزع فى نفوس الأهالى وخلع قلوبهم لمجرد سماعهم عن وصول محققين من محاكم التفتيش. وليس أدل على ضخامة أعداد ضحايا محاكم التفتيش من أن مجلس ناربون التمس من المحققين تأجيل تنفيذ أحكام السجن الصادرة ضد المهرطقين والمشتبه فى هرطقتهم؛ لأن أعدادًا غفيرة منهم قررت التوبة بعد فوات مدة السماح، كما أنه استحال على السلطة المدنية توفير المال اللازم لبناء سجون تكفى لإيواء كل هذا الحشد الغفير من المهرطقين.

وقد ظلت مونتسيجور لعدة سنوات الملاذ الآمن الذى يلجأ إليه المهرطقون الكاثاريون. ورغم تدمير هذا الملاذ الآمن، فقد أعاد ريموند دى ميريل بناءه كملاذ استمر أربعين عامًا، ودافع عنه ميريل بكل ما أوتى من عزم وقوة. وفى عام ١٢٣٢ استشعر الأساقفة المهرطقون فى كل من تنتو آجن، وجويلابرت دى كاستريس فى تولوز وعدد من القساوسة هناك ضرورة توفير ملاذ حصين يلجأ إليه المهرطقون هربًا من الاضطهاد الواقع عليهم، فاتفقوا مع ريموند دى ميريل على أن يقوم بتوفير الحماية للمهرطقين الكاثاريين وما يحملون من كنوز. وبالفعل خصص هذا الرجل قلعته الواقعة فى منطقة ميرابو كملجأ لهم يحميهم من مطاردة الفرنسيين. وحين شعر المهرطقون بوطأة محاكم التفتيش عليهم لاذوا بهذه القلعة. حتى ريموند دى ميريل نفسه لاذ بها عند هروبه مع زوجته كوربا من تولوز عام ١٢٣٧. ومن المعروف أن ابنته إسكلارموند استمسكت بهرطقتها، وفضلت أن تموت حرقًا على الخشبة على خيانة مبادئها المهرطقة. ولا شك أن هذه المقاومة العنيفة من جانب المهرطقين ضد محاكم التفتيش هددت استقرار الكنيسة والدولة.

المهرطقون يذبحون المحققين

وفى ليلة عيد الصعود عام ١٢٤٢ عندما كان بيير سيلد المحقق يختتم أعماله فى هدوء فى مونتوبان أصيب بالفزع من أفيجنونيت، وهى بلدة صغيرة تبعد نحو اثنى عشر فرسخًا عن تولوز، بسبب الأفعال الفظيعة التى اقترفها المحقق الجهم الصارم جويلم أرنود والمحقق المهذب الدمث إيتينان دى سانت ثيبرى. وهى أعمال فظيعة شبيهة بالفظائع التى سبق للمحقق بيير سيلد أن ارتكبها. وتدل الأحكام التى أصدرها هذان المحققان على قيامهما فى نوفمبر عام ١٢٤١ بتطهير كل من مدينتى لافور وسانت پول دى كوجو من المهرطقين، وأن حضورهما إلى أفيجنونيت كان فى ربيع عام ١٢٤٢. وبمجرد أن سمع ريموند دالفارو وأعوانه عن قدوم المحققين إلى بلدة أفيجنونيت حتى استعدوا للتصدى لهم وقطع دابرهم. وأرسل إلى المهرطقين المحتمين بقلعة مونتسيجور يطلب منهم العون والنجدة، فقام بيير روچر بإرسال عدد من الفرسان وحاشيتهم إليه على الفور. وتمركزت هذه القوة فى غابة قريبة من أفيجنونيت يقال لها جاياك للتزود بالطعام، وقد انضم إليها نحو ثلاثين رجلًا مسلحًا. وتدل السرعة التى استجاب بها هؤلاء المسلحون لطلب العون على عمق الكراهية التى حملها المهرطقون للمحققين ومحاكم التفتيش. وقد يكون من الغرابة أن نجد قسيسًا يستضيف هؤلاء المناوئين لمحاكم التفتيش ويحسن

وفادتهم فى قلعة يقال لها قلعة القديس فيلكس، وحضر المحققون وأتباعهم البالغ عددهم أحد عشر شخصًا، فرحب بهم حاكم المدينة فى قلعته، واستعدوا لافتتاح محكمتهم الرهيبة فى اليوم الثانى. وما إن هبط الظلام حتى تسلل لمراقبتهم عدد من مناوئيهم من المهرطقين فوجدوهم يحتسون الخمر، ثم عاد المتسللون لرصد حركاتهم فوجدوا أنهم بدءوا يخلدون في النوم. ويبدو أنهم شعروا بالخطر الذى يتهددهم؛ لأنهم ناموا جميعًا فى القاعة الكبرى بعد أن أقاموا المتاريس خلف الأبواب الموصدة. وعن طريق الغدر والخيانة فتح أحد أعوان المحققين باب القصر الذى ينامون فيه ليدلف إليه مهرطقو قلعة مونتسيجور بعد أن انضم إليهم دالفارو، وخمسة وعشرون رجلًا من بلدة أفيجنونيت، وقام المهاجمون بتحطيم باب القاعة واندفعوا نحو المحققين يسفكون دماءهم ويعملون فيهم ذبحًا وتقتيلًا. وكان دالفارو يزهو بأعماله الدموية وتهشيم جمجمة المحقق جويلم أرنود. ولم يكتف المهاجمون بذلك بل أعملوا فيهم نهبًا وسلبًا واقتسموا جيادهم وكتبهم وملابسهم. وما إن وصلت أخبار مذبحة المحققين إلى الكرسى البابوى حتى سارع بجمع الكرادلة من أجل اعتبارهم شهداء السيد المسيح، وكان أول ما فعله البابا إينوسنت الرابع عند اعتلائه الكرسى البابوى فى يونيه ١٢٤٣ أن أكد استشهاد هؤلاء المحققين الضحايا. غير أن تطويبهم واعتبارهم قديسين جاء متأخرًا فى عهد البابا بيوس التاسع.

كانت مجزرة أفيجنونيت التى ارتكبها المهرطقون المتمردون ضد المحققين خطأ فادحًا؛ لأنها بث الرعب فى قلوب الناس حتى الذين لا يحملون الود لمحاكم التفتيش وأقنعتهم بضرورة استئصال الهرطقة. وأجرى الراهب فيرير المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون تحقيقًا لمعرفة ملابسات المجزرة، كما أن بعض المشتركين فيها أدلوا باعترافاتهم التفصيلية بعد سقوط ملاذ المهرطقين فى قلعة مونتسيجور عام ١٢٤٤. ولكن الجناة الحقيقيين تمكنوا من الفرار، واستسلم جانب من المتمردين فتمت ترقية واحد من أشد العصاة وهو ريموند دالفارو إلى وظيفة مسئول تولوز. أما زعيم المتمردين الآخر وهو جويلم دى ماسنيتس بويل فقد أقسم على الولاء للحاكم الفرنسى ألفونس شقيق لويس ملك فرنسا فى عام ١٢٤٩ بعد أن وافت المنية ريموند حاكم تولوز، ولا شك أن اشتراك جويلم دى ماسنتيس بويل فى التمرد على المحققين ينم عن اشمئزاز الكثيرين من قسوة محاكم التفتيش وجبروتها؛ فقد تمرد هذا الرجل عليها بعد أن كان من أشد الناس ولاء للكنيسة إبان فترة عمله عام ١٢٣٣ فى لافور؛ لأنه فى تلك الفترة نفذ الأوامر التى أصدرتها محاكم التفتيش إليه وقبض على عدد من المهرطقين ونقلهم من لافور إلى تولوز، حيث تم إحراقهم على الفور.

ومن سوء حظ الكونت ريموند وقعت مجزرة أفيجنونيت فى وقت كان يرنو فيه إلى استعادة نفوذ ومكانة عائلته الحاكمة ويطمع فى تحقيق استقلال تولوز، وخاصة لأن الكونت ريموند اشتهر بعدائه للمحققين الدومنيكان، وعارض نفوذهم وطلب إلى الكرسى البابوى ألا يرسل أيًا من المحققين الدومنيكان إلى أراضيه، مؤكدًا للبابا رغبته الجادة فى استئصال الهرطقة. وحتى يظهر الكونت ريموند جديته، طلب من الأساقفة أن يلعبوا دورًا نشطًا من أجل استئصالها، ووعد بتقديم الدعم لهم. ورحب ريموند كونت تولوز بأن يتولى الرهبان مهمة التحقيق مع المهرطقين بشرط أن يحتفظوا باستقلالهم عن التنظيمات الرهبانية التى ينتمون إليها. وقد هدد أحد معاونيه فى كلمة ألقاها فى كنيسة وساك بالقبض على أى شخص ينفذ العقوبات التى يفرضها عليه المحققون ومصادرة ممتلكاته؛ لأنه لم يخولهم سلطة المحاكمة. ولهذا كان من الطبيعى أن تعتبره محاكم التفتيش شريكًا فى المجزرة التى حدثت.

كان كونت ريموند قد فقد مؤخرًا جانبًا من أراضيه، استولت عليه عائلة «كابيت ـ Capet». ومن أجل استرداد ما فقد، تحالف كونت ريموند مع ملوك إنجلترا وكاستيل وأراجون وغيرهم من الأمراء، ولكن ارتكاب مجزرة أفيجنونيت سببت انفضاض بعض الموالين له عنه، كما أنه بدا كما لو كان انتصار المهرطقين على محاكم التفتيش أمرًا لا محيص عنه. ولكن تدخل قوات لويس ملك فرنسا حسم الموضوع بشكل نهائى لصالح الكنيسة ومحاكم التفتيش ضد المهرطقين المتمردين، الأمر الذى جرد ريموند كونت تولوز من مساندة حلفائه الإنجليز والجاسكون. وعندما انتشر الطاعون وتسبب فى انسحاب الجيش الفرنسى، تحرك المقاتل المخضرم «إمبرت دى بيچو»؛ ليحل محل هذا الجيش فى الوقوف فى وجه كونت ريموند. وعندما شعر الكونت أن الأمور تجرى لغير صالحه، عرض الصلح مع الكنيسة قاطعًا على نفسه عهدًا باستئصال الهرطقة ومعاقبة مرتكبى مجزرة أفيجنونيت، ووافقت الكنيسة على الصلح بعد أن اشترط عليه ملك فرنسا أن يتعهد بأن يجعل كل مواطن من رعاياه فوق الخامسة عشرة يتصدى للمتمردين والخارجين على الكنيسة، كما توعد ريموند نفسه فى حالة عودة الهرطقة إلى تولوز بالتصدى لها، وهكذا رجحت كفة الكنيسة على كفة المهرطقين.

وبانتصار الموالين للكنيسة الكاثوليكية على المهرطقين، أخفقت محاولة الجنوب الفرنسى لاستعادة استقلاله، فضلًا عن أن محاكم التفتيش أكدت سطوتها. وبعد اعتلاء البابا إينوسنت الرابع سدة الكرسى البابوى، سعى عدد من الرهبان الدومنيكان بدافع الرعب مما حدث

لزملائهم فى مجزرة أفيجنونيت إلى التنحى والتنصل عن الاضطلاع بمهمة التحقيق مع المهرطقين، ولكن البابا رفض رغبتهم فى التنحى، وأمرهم بمواصلة التحقيق مع المهرطقين حتى لو أدى ذلك إلى استشهادهم.

غير أن الضعف والتردد الذى أظهره بعض رجال الدين فى التصدى للهرطقة لم يمنع من وجود رجال دين نشطاء، وعلى أتم استعداد لتعريض أنفسهم لمخاطر مقاومة المهرطقين. وساعد على ذلك أن الرجل العادى أصابه الغثيان من جرَّاء المجازر البشعة التى ارتكبها المهرطقون فى أفيجنونيت، ومن جراء فشل التمرد الذى قام به ريموند. وقد دفع اشمئزاز عامة الناس من المجازر التى راح كثير من الرهبان ضحيتها إلى التمسك بالمعتقدات الراسخة ورفض المروق عليها.

وفى أكتوبر عام ١٢٤٣ قام دوراند أسقف مدينة ألبى بتكوين تنظيم يهدف إلى التصدى للهرطقة، ثم ما لبث أن نشأت تنظيمات أخرى مماثلة فى أماكن أخرى، وتولى القديس سيليا حماية التنظيم الذى أنشأه أسقف ألبى. وتعهد أعضاء هذا التنظيم بتوفير الحماية لزملائهم ومساعدة الأسقف فى تنفيذ الأحكام التى يصدرها ضد المهرطقين والمتواطئين معهم فى ألبى وفودوا، وتوفير الحماية والسلامة للمحققين فى محاكم التفتيش. ورصد هذا التنظيم مكافأة من الفضة لمن يلقى القبض على مهرطق ويسلمه إلى السلطات. ثم إن البابا الجديد إينوسنت الرابع برفضه إعفاء رجال الكنيسة من واجب التصدى للهرطقة كان فى واقع الأمر يحثهم على تقديم كل معونة ممكنة للمحققين حتى لا يتعرضوا لسخط البابا عليهم. فضلًا عن أن البابا وعد بإعطاء المنح والعطايا لكل من يقف بجانب المحققين ويساعدهم فى أعمالهم. وأيضًا أصدرت الكنيسة تعليماتها للرهبان الدومنيكان أن يبذلوا كل ما فى وسعهم للحيلولة دون عودة الهرطقة إلى الانتشار. كما أرسلت مفوضًا كنسيًّا جديدًا اسمه زوين إلى منطقة لانجويدوك، وذلك بعد أن شكا محققو محاكم التفتيش من أن أسلاف هؤلاء الرهبان أطلقوا سراح عدد غفير من المهرطقين من السجن بعد تبرئة ساحتهم، وأمر المفوض الكنسى الجديد زوين بملاحقة المهرطقين المفرج عنهم وإنزال العقاب الذى يستحقونه بهم.

وساعد على تضييق الخناق على المهرطقين أن ريموند حاكم تولوز تصالح مع الكرسى البابوى. وفى عام ١٢٤٣ قام ريموند بزيارة إيطاليا؛ حيث تقابل مع الأمير فردريك الثانى فى أبوليا والبابا إينوسنت الرابع فى روما بعد أن استمرت الكنيسة فى فرض الحظر عليه لمدة عشرة

أعوام. وأيضًا توسط لويس ملك فرنسا وبذل مساعيه الحميدة لدى الكرسى الباباوى كى يقبل التصالح مع الكونت ريموند. وبتولى إينوسنت الرابع كرسى الباباوية بعد نياحة البابا جريجورى التاسع أصبح الجو مهيئًا لتضمه الكنيسة إلى أحضانها. وفى ٢ ديسمبر ١٢٤٣ أحلته الكنيسة من أى حظر كانت قد فرضته عليه، كما أن الكنيسة غفرت له ذنوبه فى ١ يناير ١٢٤٤. وأبلغت لويس ملك فرنسا وكرادلة المملكة بهذا الحل وأذاعته فى جميع الكنائس. وفى ٧ يناير ١٢٤٤ صدرت الأوامر للمفوض الباباوى زوين بأن يحسن معاملته ويمتنع عن التحرش به. ولكن يجدر بالذكر أن هذا الحل من الذنوب كان حلًّا مؤقتًا، الأمر الذى مكن المحققين فيرير، وجويلم ريموند بعد مجزرة أفيجنونيت من اتهامه بالتواطؤ مع المهرطقين؛ مما جعله يشكو من هذا الاتهام للكرسى الباباوى فى أبريل ١٢٤٣. وفى ١٦ مايو ١٢٤٤ صدر مرسوم باباوى بإلغاء الحظر الكنسى المفروض على ريموند إلغاء كليًّا. بل إن الكرسى الباباوى أنعم عليه بعدد من الامتيازات تضمنها المرسوم الباباوى فى ١٨ مارس ١٢٤٤. ولعل أهمها ذلك الامتياز الصادر فى ١٢ مايو ١٢٤٥، والذى ينص على عدم خضوعه لأية سلطة دينية قد يعن لها فرض الحظر الكنسى عليه. وهكذا تصالح ريموند مع الكنيسة الرومانية وأصبحت علاقته بها سمنًا على عسل.

ولم يكن بالإمكان كسر شوكة المهرطقين ما دامت قلعة مونتسيجور فى أيديهم. ولهذا كان من الضرورى استيلاء أنصار الكنيسة على هذه القلعة حتى يمكن إخماد التمرد الذى نشب عام ١٢٤٢، والذى تزعمه رئيس أساقفة ناربون وأسقف ألبى ومسئول كاركاسون الدينى وعدد من النبلاء والأرستقراط. وبطبيعة الحال لم يقف المهرطقون مكتوفى الأيدى، فقد أرسل إليهم أعوان الكونت ريموند خبيرًا ماهرًا فى الشئون والمعدات العسكرية اسمه برتراند دى باكاليريا، كما أمدهم أنصار التمرد بالمال والذخيرة.

وفى ربيع عام ١٢٤٣ حوصرت القلعة فبذلت مقاومة عنيفة، ووقفت النساء بجانب أزواجهن المهرطقين يشددن أزرهم، كما أن الأسقف الكاثارى المارق برتراند مارتن حثهم على الاستماتة فى المقاومة واعدًا إياهم بالنعيم الأبدى. وليس أدل على التعاطف العام الذى حظى به المهرطقون المحاصرون من أن محاصريهم سمحوا لهم بإقامة خطوط اتصال مع أصدقائهم فى الخارج، وأسروا إليهم أحيانًا ببعض خطط الهجوم عليهم. حتى الكنز الذى احتفظ به المهرطقون فى حصن مونتسيجور أمكن تسريبه من القلعة المحاصرة نحو عيد الميلاد عام ١٢٤٣. وظلت

الاتصالات السرية جارية بين المهرطقين داخل الحصن وكونت ريموند خارجه واعدًا إياهم بالمساعدة العسكرية والإمدادات إذا أفلحوا فى الصمود حتى عيد القيامة عام ١٢٤٤، ولكن فترة الحصار امتدت نحو عام كامل، الأمر الذى فت فى عضد المهرطقين المحاصرين.

بشرى حرق المهرطقين.. أحياء أو أمواتًا!

وفى ليلة أول مارس ١٢٤٤ قام بعض رعاة الجبل بإرشاد ضاربى الحصار على القلعة إلى المسالك والشعاب الجبلية المؤدية إلى الحصن. وهكذا سقط الحصن واستسلمت حامية المهرطقين بعد مفاوضات قصيرة. وقبل اللاجئون إلى القلعة الاستسلام وتسليم عتاة المهرطقين إلى الكنيسة مقابل الحفاظ على حياة الآخرين، وعند سفح الجبل أقام ضاربو الحصار حظيرة ملأوها بأكوام الخشب وطلبوا من عتاة المهرطقين نبذ هرطقتهم ولكنهم أبوا، فألقوا بهم فى النار التى التهمت أجسامهم. وهكذا تم إحراق ٢٠٥ مهرطقين دفعة واحدة. وأرسل أنصار الكنيسة إلى البابا يزفون إليه بشرى استسلام المهرطقين بعد نجاحهم فى سحق رأس التنين على حد قولهم.

أما المهرطقون الذين أبقاهم المحققون على قيد الحياة فقد خضعوا للاستجواب الدقيق، بهدف استخلاص المعلومات عن المهرطقين الدانين والقاصين والأموات والأحياء والصغار والكبار. وتم استجواب أحداث فى نحو العاشرة من العمر، كما تم تسجيل كل البيانات التى كشفت عنها الاستجوابات، لدرجة أنها شملت مهرطقين قدامى يرجع تاريخ هرطقتهم إلى أربعين أو ثلاثين سنة خلت، وينتمون إلى مناطق نائية مثل كاتالونيا فى إسبانيا. وأيضًا تم استجواب التجار الذين كانوا يمدون قلعة مونتسيجور بالأطعمة. ونبشت عظام المهرطقين من قبورهم. والجدير بالذكر أن المهرطق أرنود دى بريتوس الذى فر إلى لومباردى أُرغم عند القبض عليه على كشف أسماء من وفروا له المأوى وحضروا دروسه المهرطقة.

انكسرت شوكة المهرطقين الكاثاريين فى الجنوب الفرنسى، وصودرت ممتلكاتهم وانتقلت إلى حوزة الكنيسة وأولى الأمر. وقد نظم الشاعر إيزادن دى فيليمور فى تلك الفترة قصيدة جاء فيها أن المهرطق سيكارد دى فيجويراس عبر عن شكواه من خيانة أعز أصدقائه له. وليس فى مقدور أحد تقدير عدد المهرطقين الذين تمت استتابتهم وصدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة وهم بالآلاف. ولكن من المؤكد أن أعدادهم كانت هائلة بدليل أن مجمع ناربون

طلب من المحققين إرجاء الحكم عليهم بالسجن، نظرًا لاستحالة بناء سجون تكفى لاستيعاب هذا العدد الضخم من المهرطقين ممن تابوا وسعوا إلى التصالح مع الكنيسة بعد نفاد مهلة التوبة التى حددها لهم البابا إينوسنت الرابع فى ديسمبر عام ١٢٤٣ . ويكفى للمرء أن يتخيل ضخامة أعداد المهرطقين التائبين إذا عرف أن الآلاف منهم كشفوا فى توبتهم عن جميع معارفهم من المهرطقين، كما كشفوا عن أسماء المهرطقين من معارفهم ممن تحولوا إلى الهرطقة أثناء احتضارهم على فراش الموت. أى أن المهرطقين الأحياء اعترفوا على المهرطقين الأموات، الأمر الذى دفع محاكم التفتيش إلى نبش قبورهم واستخراج عظامهم وحرقها فى النار. واعتاد الناس رؤية أجساد الموتى المتحللة وهى تُسحل فى الشوارع، ومنظر المحارق المقامة لحرق أجداثهم. ورغم انتصار محاكم التفتيش على المهرطقين فإن هذا لم يمنع من اندلاع الأعمال الانتقامية التى ارتكبها نفر من المهرطقين اليائسين، الأمر الذى جعل السلطات الكنسية تحذر المحققين أحيانًا من زيارة أماكن الهرطقة التى تمثل خطرًا على حياتهم. وكان هذا هو السبب الذى حدا بالبابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٧ أن يخول المحققين سلطة استدعاء المهرطقين إليهم.

ومن ناحيتهم بذل المحققون فى محاكم تفتيش لانجويدوك نشاطًا هائلًا وكبيرًا فى ملاحقة المهرطقين. وكان أشد هؤلاء المحققين بأسًا هو «برنارد دى كو»، الذى يعتبر بمثابة المحرك أو الدينامو وراء تعقبهم فى تولوز، والجدير بالذكر أن زميله المحقق «چان دى سانت پير» كان يشاركه حماسه المتأجج نفسه. وقد عمل الاثنان بهمة ونشاط بالغين فى ملاحقة المهرطقين بكل ما أوتيا من قوة وحزم. وتلقى الشذرات الوثائقية التى احتفظ لنا بها التاريخ الضوء على نشاطهما المحموم خلال الفترة من ١٢٤٥ حتى ١٢٤٦ زارا خلالها ما لا يقل عن ٦٠٠ موقع مهرطق، وغطيا ما يقرب من نصف إقليم لانجويدوك. وقد تم كثير من هذه التحقيقات فى المدن الصغرى. ففى مدينة أفيجنونيت بلغ عدد التحقيقات ٢٣٠ تحقيقًا، وفى ماس سانت بويل ٤٢٠ تحقيقًا، ويرجع الفضل فى هذا التوثيق إلى مولينيير فى إحصاء عدد التحقيقات التى سجلها، حيث إن العدد الصحيح لها يتراوح بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف تحقيق. ولا شك أن كثيرًا من هذه التحقيقات كان متعجلًا لا يراعى ضميرًا أو وازعًا كما يتضح من الأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد ضد المهرطقين الماثلين أمامه. ورغم هذا الكم الهائل من التحقيقات نرى أن أساقفة لانجويدوك فى عام ١٢٤٥ يشكون من أن محاكم التفتيش عاملت المهرطقين هناك باللين والرأفة. وبالنظر إلى أن الكنيسة الرومانية آنذاك كانت تفتقر إلى المعايير الموحدة والمنسجمة فى تحقيقاتها مع المهرطقين، فقد أصدر البابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٥ أمرًا إلى محققى محاكم تفتيش

لانجويدوك بالتمهل والتريث عند إصدار الأحكام المغلظة، مثل السجن والحج إلى الأراضى المقدسة، ومصادرة الممتلكات، لحين يضع مجمع ليون وشيك الاجتماع قواعد عامة يلتزم بها جميع المحققين. وهى قواعد تمت بلورتها على كل حال فى مجمع بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦.

قلنا إن ريموند كونت تولوز تصالح فى أخريات أيامه مع الكنيسة الكاثوليكية، وعضدها كثيرًا فى التصدى للهرطقة بعد أن كان يشجعها ويساندها. وحتى يثبت ولاءه للكنيسة الكاثوليكية أصدر أوامره بضرورة حضور رعاياه عظات الرهبان فى كل مدن المملكة وقراها. وفى عام ١٢٤٩ عندما كان يمكث فى بيرليج بالقرب من مدينة أچين، أمر بحرق ٨٠ كاثوليكيًّا بدم بارد اعترفوا فى حضرته بارتكاب بعض الأخطاء الدينية، مظهرًا بذلك قسوة توازى ـ إن لم تكن تفوق ـ قسوة محاكم التفتيش. وقد شكا من أن النبلاء المهرطقين يتسللون بكثرة إلى مملكته لاستعادة سابق قوتهم. وبوفاة الكونت ريموند فى ٢٧ سبتمبر ١٢٤٩ آلت أملاكه إلى ابنته وإلى زوجها الفرنسى ألفونس بواتييه شقيق لويس التاسع ملك فرنسا الذى شن حملة صليبية فاشلة على مصر.

وفى عام ١٢٥٥ سقط آخر معاقل الهرطقة فى الجنوب الفرنسى، فبعد سقوط قلعة مونتسيجور هربت فلول المهرطقين النبلاء المتبقية إلى الجبال للاحتماء بها، ولكن قوات محاكم التفتيش تمكنت من ملاحقتهم فى كل مكان، واستطاعت الاستيلاء على آخر معاقلهم وهى قلعة كويريبوس فى جبال الپرينيز (البرانس)؛ حيث إن المسئول الدينى فى كاركاسون استطاع محاصرتها فى ربيع عام ١٢٥٥، ولكن المهرطقين دافعوا عن قلعتهم بشراسة. وفى ٥ مايو ١٢٥٥ ناشد المسئول الدينى عن كاركاسون الأساقفة المجتمعين فى مجمع بيزييه أن يمدوه بالمساعدة مثلما فعلوا من قبل وقت حصار قلعة مونتسيجور. ولكن الأساقفة استجابوا له بحذر، الأمر الذى حدا به إلى الشكوى من عدم تقديم أية مساعدة فعالة له. ولكنه شحذ همته حتى استطاع التغلب على فلول المهرطقين، الذين اضطروا إلى التشرذم والاختباء فى الكهوف والغابات والاحتماء بالنباتات الشائكة، فأمر باجتثاثها حتى يتمكن من الوصول إلى وكر المهرطقين.

باندحار الهرطقة أحكمت محاكم التفتيش قبضتها على النبلاء المهرطقين مهما علا قدرهم. وكان فى مقدمة هؤلاء النبلاء الكونت فوا المنتمى إلى عائلة واسعة الثراء عريقة المحتد تمتد أراضيها الفسيحة على جانبى الپرينيز؛ مما منح هذه العائلة نوعًا من المنعة والاستقلال عن كونت ريموند. وكان عاهل هذه العائلة النبيلة المهرطقة الكونت روچر برنارد الثانى يتسم بالشجاعة والإقدام، وتحدى الكونت ريموند الذى تصدى له كى يخضعه لسلطاته. ومن

المعروف أن زوجة الكونت روجر برنارد الثانى وأخته انتمتا إلى طائفة الوالدنسيانيين المهرطقة. كما أن أخته الأخرى اعتنقت الهرطقة الكاثارية. وقد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية الكونت روجر برنارد الثانى واحدًا من ألد أعدائها. وفى عام ١٢٢٩ استسلم برنارد الثانى للكونت ريموند قاطعًا على نفسه عهدًا بمحاربة الهرطقة. وفى عام ١٢٣٧ نصح هذا الرجل ڤايكونت كاستيلو فى أراجون أن يسمح لمحاكم التفتيش بدخول أراضيه؛ مما أدى إلى إدانة عدد غفير من المهرطقين. ورغم أن هذا الرجل تعرض لاتهام أسقف أورييل له بالهرطقة، فإنه استطاع فى عام ١٢٤٠ أن يكسب رضاء الكنيسة عنه قبل وفاته عام ١٢٤١. وبعد وفاته ترك للكنيسة ثروة عريضة تضم ديرًا عتيقًا، هو دير السستريان فى بوليون، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة وهو يرتدى زى الرهبان.

ورغم كل ما فعلته عائلة فوا لإثبات ولائها للكنيسة، فإن الكنيسة لم تسامحها على ماضيها المتساهل مع المهرطقين. فضلًا عن أن الكنيسة كانت تتطلع إلى إثبات مروقها طمعًا فى الاستيلاء على ثروتها الضخمة، ولهذا نرى بعد مرور ٢٢ سنة على وفاة روجر برنارد، أى فى عام ١٢٦٣، إحياءً للإجراءات القديمة التى كانت الكنيسة بصدد اتخاذها ضده، ثم أغفلتها بعد أن تصالح معها. واستعانت الكنيسة فى ذلك بأحد الخدم الأوفياء الباقين على قيد الحياة، وهو عجوز يدعى ريموند برنارد دى فلاسكان الذى لم يفارق روجر برنارد إبان فترة مرضه، وحضر الراهب بونس محقق محكمة تفتيش كاواسون إلى حيث يعيش الخادم الوفى فى مازيريس وحقق معه. وحين عجز هذا المحقق عن أن ينتزع من الخادم أى دليل على هرطقة سيده تحت ضغط التعذيب والاضطهاد، اعتبر شهادته غير مرضية وزج به فى غياهب السجن. واستمرت محكمة التفتيش فى تعذيبه لمدة ٣٢ يومًا قرر بعدها المحقق بونس إعادته إلى كاركاسون لكفاءة أداء محاكم التفتيش هناك. وبعد قضاء يوم من الراحة فى دير بوليون، سجل هذا الكاتب الوفى يوم ٢٦ نوفمبر ١٢٦٣ فى حضرة بعض الرهبان التحقيقات التى تعرض لها مؤكدًا أنه لم ير سيده الكونت يرتكب أى انتهاك للعقيدة الكاثوليكية، وأضاف أنه سوف يكون كاذبًا وخائنًا إذا هو سمح لنفسه بأن يقر بغير ذلك تحت وطأة التعذيب. ورغم كل ما تمتع روجر برنارد الثالث من حظوة لدى الكرسى الباباوى، فقد دأب محقق محكمة تفتيش فاربون آيتين دى جاين على مضايقته وتهديده أثناء مرضه العضال. وشكا روجر برنارد الثالث للكرسى الباباوى من كثرة مداهمات قوات محاكم التفتيش لأراضيه بزعم البحث عن المهرطقين لدرجة أن أراضيه تعرضت للخراب.ولم ينقذه من براثن محاكم التفتيش غير موته فى فبراير عام ١٢٦٥. وأسوة

بوالده روچر برنارد الثانى، رقد جسده المسجى فى ملابس رهبان دير السيسترياِن، وأخفق محقق محكمة تفتيش كاركاسون برتراند دى مكير مونت فى التدليل على مروقه وانحرافه عن صحيح العقيدة الكاثوليكية.

ونستدل مما تقدم أن أى شخص مهما علا قدره لم يكن فى مأمن من محاكم تفتيش لانجويدوك التى رأسها إيتين جاتين ويوتسى دى بوييه لعدة سنوات امتدت من عام ١٢٧٣ حتى عام ١٢٧٥ استطاعا خلالها بجدهما ونشاطهما الإيقاع بعدد هائل من المهرطقين. ورغم الانخفاض فى عدد المهرطقين الأحياء بسبب تعقب محاكم التفتيش لهم، فإن تهمة الهرطقة بأثر رجعى بعد الموت ظلت سارية، كما ظلت سارية عمليات نبش قبور الموتى المتهمين بالهرطقة، وشجع الكنيسة والأمراء على ملاحقة الضحايا بعد الموت إغراء مصادرة ممتلكاتهم والاستيلاء عليها.

وفى عام ١٢٧١ عاد حاكم الجنوب الفرنسى ألفونس شقيق ملك فرنسا لويس التاسع مع زوجته چين بعد الحملة الصليبية الفاشلة التى شنها شقيق الملك على تونس. وتوفى الأمير الفرنسى وزوجته دون ذرية، الأمر الذى أدى إلى اندثار حكم عائلة ريموند حاكم تولوز، وأيلولة ممتلكاتها إلى ملك فرنسا. وأدت سياسة استيلاء ملك فرنسا على أراضى وممتلكات عائلة ريموند إلى زيادة سلطة الدولة وانحسار سلطة الكنيسة. فعلى الرغم من ولاء ملك فرنسا لويس التاسع إلى الكنيسة، فإنه كان من الطبيعى أن يحرص على صيانة مصالحه الشخصية أكثر من حرصه على مصالح الكنيسة. ويتضح لنا هذا بجلاء من حالة حفيده فيليب «الحسن» الذى تولى عرش فرنسا عام ١٢٨٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره.

وقد وصل الأمر بأحد مستشارى لويس التاسع ملك فرنسا، ويدعى نوجاريت، إلى تحدى سلطة البابا بونيفاس الثامن تحديًا سافرًا، ويوجه إليه وهو الحبر الأعظم تهمة الهرطقة؛ مما أثلج صدور أهل تولوز، واعتبروه نوعًا من الانتقام لما كابدوه فيما مضى من سوء معاملة الكنيسة لهم. وبالمقارنة شعر أهل الجنوب الفرنسى أن خضوعهم لسلطة الدولة أرحم من خضوعهم لقسوة محاكم التفتيش وتعسفها، والجدير بالذكر أن شعب ألبى وكاركاسون جأر بالشكوى من قسوة المحققين «چين چالاند»، و«چين ڤيجوريه»، واستجمع هذا الشعب شجاعته فرفع شكواه إلى فيليپ هاردى عام ١٢٨٠ . ويبدو أن التذمر الحقيقى ضد محاكم التفتيش لم يعد نابعًا من المهرطقين، بل أصبح يأتى من بعض الصالحين من رجال الدين والقضاة والحكام المدنيين المستائين من استيلاء الكنيسة والكرسى البابوى على أموال المهرطقين وممتلكاتهم المصادرة.

وحين استحدثت محاكم التفتيش أسلوب تعذيب ضحاياها، زاد هلع الناس وسخطهم على هذه الممارسات البشعة. وأيضًا زاد من هلعهم أن أحدًا منهم لم يشعر بالأمان من ملاحقة محاكم التفتيش له ولعائلته حتى بعد مواراتهم الثرى، وهذا ما حدا بقناصلة كاركاسون وبعض رجال الدين البارزين فيها إلى تدبير مؤامرة فى عامى ١٢٨٣ و١٢٨٤ تهدف إلى تدمير جميع ملفات محاكم التفتيش وما تحتويه من اعترافات. ورغم اكتشاف أمر هذه المؤامرة، فإنها تدل بجلاء على الفجوة الكبيرة التى تفصل بين محاكم التفتيش والأهالى. وعبثًا حاول أهل كاركاسون فى عام ١٢٨٥ تقديم الشكاوى للمسئولين الدينيين والمدنيين، فقد تمكنت المحاكم بما لها فى سطوة وقدرة على التخويف وانتزاع الاعترافات أن تتغلب على هذه الشكاوى.

ورغم قدرة محاكم التفتيش على القضاء على الأرستقراط المهرطقين، فإن هذا لم يمنع من انتشار الهرطقة فى صفوف المستويات الأدنى، سواء كانت من الفلاحين أو الطبقة البورجوازية. وفى مقدمة المهرطقين برزت أسماء «ريموند ديبلوك»، و«ريموند جودايل»، اللذين أدانتهما محكمة تفتيش كاركاسون عام ١٢٧٨ إلى جانب المهرطق «جويلم پاجس». وأثبتت الأيام أن محقق محاكم التفتيش الجديد المعين مؤخرًا فى كاركاسون، واسمه نيكولاس دابرفيل، لا يقل فى قسوته عن سابقيه. وعندما جأر شعب كاركاسون بالشكوى من قسوته لدى مليك البلاد، تم الزج بمحرر الشكوى فى السجن. وفى ١٣ مايو ١٢٩١ أرسل فيليپ خطابًا إلى نائب حاكم كاركاسون يشرح له الأضرار التى ألحقتها محاكم التفتيش هناك بسبب ما استحدثته من أساليب التعذيب، مصدرًا أوامره إلى موظفيه بعدم الانصياع لمحاكم التفتيش إلا فى حالة وجود سبب قوى يدعو إلى ذلك، مثل اعتراف المهرطقين أنفسهم بذنبهم وشهادة الأشخاص المحترمين والموثوق بهم ضدهم. وبعد مضى شهر واحد، كرر فيليپ أمره بعدم طاعة محاكم التفتيش، وأعلن أنه بصدد إرسال مندوبين له إلى منطقة لانجويدوك؛ كى يستيقنوا من الوضع بأنفسهم. ويدل هذا على مدى التوتر الذى أخذ يعترى علاقة السلطة المدنية بالسلطة الكنسية. وردت السلطة الدينية على ذلك بأن قام جويلم دى سانت سين محقق كاركاسون فى عام ١٢٩٢ بأمر جميع القساوسة هناك بالتبليغ عن أى شخص يعوق عمل المحققين.

الملك فيليپ والبابا ومحاكم التفتيش واليهود

وفى سبتمبر عام ١٢٩٣ اتبع فيليپ سياسة الدفاع عن اليهود. ورغم أن محاكم التفتيش لم تقم باضطهادهم بوصفهم طبقة أو شريحة من شرائح المجتمع، فإنها اعتبرتهم مهرطقين فى

حالة ردتهم إلى الدين اليهودى بعد اعتناقهم الدين المسيحى، أو فى حالة حث المسيحيين على نبذ دينهم من أجل اعتناق اليهودية. فى هذه الحالة فقط أصبح يحق لمحاكم التفتيش أن تدينهم وتسلمهم إلى الذراع العلمانية. وبالنظر إلى أن كثيرًا من اليهود اتبعوا أسلوب التقية؛ حيث إنهم تظاهروا بالتحول إلى المسيحية درءًا لإيذاء العالم المسيحى لهم، فقد سبب ذلك صداعًا مستمرًا لمحاكم التفتيش، الأمر الذى دفع البابا كليمنت الرابع إلى إصدار مرسوم يجرم هذا فى عام ١٢٦٨. ثم قام الباباوات الآخرون بتجديده لدرجة أن بعض المحققين تخصصوا فى هذا النوع من الهرطقة، مثل الراهب «برتراند دى لاروش» محقق بروڤنس، و«جويلم دوكسير»، الذى أطلق عليه رسميًا محقق المهرطقين واليهود المرتدين فى فرنسا. وبطبيعة الحال كان اليهود فى وضع اجتماعى ضعيف للغاية لا يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. وفى عام ١٢٩٠ أمر فيليب اليهود بالمثول أمام المحاكم الملكية، كما تسلم سيمون برستيت مسئول كاركاسون نسخة من المرسوم البابوى الخاص بمحاكمة اليهود آمرًا بعدم الخروج عنه. كما صدرت الأوامر فى حالة وجود لبس بإحالة قضايا اليهود إلى المجلس الملكى. وأيضًا صدرت أوامر ملكية إلى كل المحققين والرهبان مهما ارتفع شأنهم بالامتناع عن القبض على أى يهودى فى فرنسا بدون إخطار سابق للجهات المدنية التى تقرر ما إذا كان هناك ثمة مبرر قانونى لتقديمهم إلى المحاكمة بدون الرجوع إلى المجلس الملكى. وأمر «سيمون برستيت» موظفيه بالدفاع عن اليهود، وعدم فرض أية عوائق عليهم من شأنها تعجيزهم عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وعدم القبض على أى واحد منهم إلا بعد التبليغ بالسبب.

وأعطت سياسة فيليب هذه أملًا لليهود فى صيانة كرامتهم الآدمية، ولكن هذه السياسة سرعان ما تبدلت أحوالها. فقد أصدر مسئول كاركاسون تعليماته إلى «أيمريك»ڤايكونت ناربون بضرورة تقديم العون إلى المحققين فى محاكم التفتيش كما جرت العادة. ورغم ما تضمنه هذا من تحدٍّ لإرادة فيليب الذى تمسك بموقفه، وأصدر فى نهاية عام ١٢٩٥ أمرًا ملكيًا لتطبيقه على سائر أرجاء المملكة يحظر بمقتضاه القبض على أى شخص بأمر أى راهب مهما علا قدره إلا إذا كانت هناك مبررات قوية ومقنعة أو تفويض باباوى بذلك، وإلا لزم إطلاق سراحه. ويبدو أن التعليمات التى أصدرها فيليب لم تكن فى بادئ الأمر فعالة؛ حيث إننا نراه فى أواخر عام ١٢٩٦ يشكو إلى مسئول كاركاسون من كثرة عدد المقبوض عليهم. ويبدو أن تعليمات فيليب أصبحت نافذة المفعول فيما بعد؛ لأن الوثائق تخبرنا أن «فولك دى سانت ـ چورچ» نائب المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون أمر «آدم دى ماروليس» بالقبض على عدد من المشتبه

فى هرطقتهم. ولكن الرجل أحال الموضوع إلى رئيسه «روبرت دارتوى» ضابط الملك فى منطقتى لانجويدوك وجاكسون.

كان موقف فيليب من محاكم التفتيش يمثل ضربة قاضية عليها؛ حيث إن هذه المحاكم اعتمدت اعتمادًا مطلقًا على المساعدات التى تقدمها لها السلطات المدنية، غير أن فيليب توخى الحذر فى تصرفاته ولم يحاول على الإطلاق إثارة عداوة الأساقفة ضده؛ حيث إن تعليماته التى تحظر القبض على المهرطقين كانت تشير إلى الرهبان دون الإشارة إلى محاكم التفتيش أو ذكرها بالاسم. وبدأ شجار فيليب مع البابا بونيفاس الثانى يلوح فى الأفق، وخاصة فى الفترة من يناير ١٢٩٦ حتى فبراير ١٢٩٧ وهى الفترة التى شاهدت صدور عدد كبير من المراسم البابوية الهادفة إلى فرض قيود على السلطة المدنية، الأمر الذى أثار ثائرة فيليب ودفعه إلى مقاومة السلطة البابوية ومحاكم التفتيش فى كل أرجاء مملكته. وفى أكتوبر ١٢٩٧ أخطر البابا بونيفاس الثامن بأنه أمر محقق محكمة تفتيش كاركاسون باتخاذ الإجراءات ضد بعض موظفى مدينة بيزييه ممن شك البابا فى مروقهم. ولا شك أن تدخل البابا السافر فى شئون السلطة الزمنية جعل فيليب يشعر بدنو الخطر منه، الأمر الذى وسع الهوة التى تفصل بين السلطة الزمنية ومحاكم التفتيش، غير أن علاقة البابا بونيفاس الثامن السيئة مع الكردينالين «چياكومو»، و«پييترو كولونا» جعلته يعيد حساباته ويسعى إلى التصالح مع الملك فيليب واسترضائه؛ وهو ما جعله يوافق فى مايو ١٢٩٧ على أن يعطى أساقفته العشور للملك، بالإضافة إلى قبوله عمل بعض التنازلات السياسية الأخرى. وإزاء حرص الكنيسة على التصالح معه، أبدى الملك فيليب حسن نواياه نحو الكرسى البابوى، وقبل أن يخضع رعاياه لسلطة المحققين ومحاكم التفتيش. واغتنم بونيفاس الثامن هذه الفرصة ليصدر مرسومًا بتاريخ ٣ مارس ١٢٩٨ يأمر بخضوع السلطة المدنية خضوعًا مطلقًا لأوامر محققى محاكم التفتيش؛ حتى لا توقع على أفرادها عقوبة الحظر الكنسى الذى يصبح اتهامًا بالهرطقة إذا استمر مفروضًا عليهم لمدة عام. وهكذا رد بونيفاس الثامن الصاع صاعين لتجرؤ الملك فيليب على تشريعاته البابوية. وحتى يتجنب الملك فيليب استئناف الشجار مع البابا آثر الانحناء أمام العاصفة، وأصدر تعليمات إلى موظفيه بطاعة محاكم التفتيش والأساقفة ومعاقبة من تقوم هذه المحاكم بإدانتهم. ويدل الخطاب الذى أرسله فى ٢ مارس من العام نفسه على أن الملك فيليب لم يعد يوفر الحماية لهم. واستمر الملك فيليب على علاقة طيبة مع البابا حتى عام ١٣٠٠ عندما دب الشجار بينهما من جديد بصورة

أمَرّ وأعنف مما كانت عليه. واستمر هذا الشجار على أشده حتى تمكن فيليب يوم ٨ سبتمبر ١٣٠٣ من الإمساك بالبابا بونيفاس الثامن فى مدينة أناجنى ثم وفاته فى الشهر التالى.

وفى ظل هذا الصراع المرير الذى احتدم بين الخصمين، أصبحت حياة الشعب فى لانجويدوك جحيمًا لا يطاق. وكان محقق محكمة تفتيش كاركاسون نيكولاس إيبفيل رجلًا قاسى القلب إلى أقصى الحدود. وكان له مساعد لا يقل عنه فى قسوته، هو فوللن دى سانت چورچ رئيس دير ألبى، كما كان له مساعد آخر شديد التعصب هو الأسقف «برنارد دى كاستانيت» الذى لا يقل قسوة وجشعًا عن زميله. وليس أدل على جشع أساقفة مدينة ألبى من أنهم بالاتفاق مع الملك لويس التاسع استأثروا بنصف ممتلكات المهرطقين المصادرة. وقبل ترقيته إلى رئيس دير عام ١٢٧٦، نجح برنارد فى إثارة حفيظة شعبه عليه بسبب جشعه وقسوته، ثم هاجم الرعاع قصره فى عام ١٢٧٧ وكادوا أن يفتكوا به. فضلًا عن أنه فى عام ١٢٨٢ شرع فى بناء كاتدرائية عملاقة تضم كنيسة وحصنًا أقامهما من ممتلكات المهرطقين التى نجح فى الاستيلاء عليها.

وبطبيعة الحال انتهز المهرطقون فرصة القيود التى فرضها الملك فيليب على محاكم التفتيش فى مضاعفة نشاطهم، وبدا أن سلطة الكنيسة تخبو وتضمحل، وأن السلطة المدنية تقوى وتشتد. وكان وضع محاكم التفتيش فى كاركاسون أسوأ من غيرها من الأماكن؛ نظرًا للمقت الشديد الذى كان الملك فيليب يحمله لها. وفى عام ١٢٩٥ لم يجد أعيان كاركاسون الذين سبق أن قدمتهم محاكم التفتيش إلى المحاكمة فى عام ١٢٨٥ أية صعوبة فى تحريض أهل كاركاسون على التمرد، واستطاع المتمردون إحكام السيطرة على كاركاسون وإلحاق الضرر الواضح بالرهبان الدومنيكان وأعوانهم. وقام المتمردون بطرد الراهب نيكولاس إبريفيل من فوق المنبر وأخذوا يرجمونه بالحجارة ويستلون عليه سيوفهم، فضلًا عن أنهم أوسعوا بقية الرهبان ضربًا وإهانة بمجرد ظهورهم فى الأماكن العامة. ويرجع رد الفعل العنيف إلى قسوة الكنيسة غير المبررة فى تعاملها مع الأهالى.

ونتيجة لهذا التمرد توقف العمل فى محاكم التفتيش لعدة أعوام، وتهاوت هذه المحاكم عندما امتنعت السلطة الزمنية عن مساندتها. ولكن هذا لم يستمر طويلًا، وانتهى حين عقد الملك فيليب هدنة مع البابا ثم تصالحا، فشعر الأهالى بعدم الاطمئنان فأرسلوا مبعوثين إلى البابا بونيفاس الثامن برئاسة ممثلهم أيمرك كاستيل وبعض الرهبان الفرنسيسكان المتعاطفين معهم. واستمع البابا إلى شكواهم، واقترح انتداب أسقف فيسنزا لدراسة الموضوع ورفع

تقرير بشأنه، ثم أسند هذه المهمة إلى الكاردينال سابينا الذى ساوم الأهالى طالبًا منهم رشوة قدرها عشرة آلاف فلورينة. ولكن رئيس البعثة أيمرك رفض واعتقد أن بإمكانه دفع رشوة أقل مقابل رفع الحظر الكنسى المفروض على المدينة، الأمر الذى أثار غيظ البابا بونيفاس الثامن وحفيظته ضد أيمرك، وهدد بأن كل ملوك العالم المسيحى سوف يعجزون عن إنقاذ كل شعب كاركاسون من الحرق وخاصة أيمرك كاستيل. أنهك الصراع المحتدم بين الكرسى البابوى والسلطة المدنية أهل كاركاسون كما أضر بمصالحهم الاقتصادية. وفى البداية خرج محقق محكمة تفتيش كاركاسون الواعظ الراهب نيكولاس ديفيل من هذا الصراع ظافرًا. وبات من الواضح أن الأهالى سئموا هذا الصراع وفقدوا القدرة على مقاومة السلطة الكنسية، وتطلع الأهالى إلى نهاية لهذا الصراع الذى جر عليهم خراب البيوت؛ فتم عقد اجتماع فى ٢٧ أبريل ١٢٩٩ حضره قضاة كاركاسون ومحقق محكمة تفتيش كل من ألبى وبيزييه ومحقق تولوز وموظفو وأتباع الملك فيليب إلى جانب عدد كبير من رؤساء الأديرة والأعيان. وقبل محقق محكمة تفتيش كاركاسون أن يرفع الحظر عن أهلها مقابل بعض الشروط المعتدلة مثل الاكتفاء بمعاقبة من تثبت هرطقتهم دون إذلال المشتبه فى أمرهم أو مصادرة أملاكهم. ورغم اعتدال هذه الشروط فإن شك الأهالى فى الكنيسة جعلهم يطلبون مهلة أربع وعشرين ساعة لدراسة الأمر، ثم اجتمع الأهالى فى اليوم التالى وأعلنوا رفضهم للشروط. ومرت ستة أشهر أخرى بلغ الإعياء بالأهالى كل مبلغ فعقدوا اجتماعًا فى ٨ أكتوبر من العام نفسه. وفى هذا الاجتماع طلب قناصلة كاركاسون رفع الحظر عنها. واستعمل المحقق نيكولاس الرأفة معهم فأمرهم بالتكفير عن ذنوبهم ببناء كنيسة تكريمًا لذكرى القديس لويس التاسع. وقد تم الانتهاء من بناء الكنيسة فى عام ١٣٠٠ بتكلفة قدرها ٩٠,٠٠٠ جنيه تورنوازىّ، وقام القناصلة نيابة عن الأهالى بنبذ الهرطقة، فى السر. وقررت محكمة التفتيش استتابة اثنى عشر مواطنًا فى كاركاسون من تهمة الهرطقة، وهم أربعة قناصلة متقدمون فى العمر وأربعة مستشارين واثنان من المحامين واثنان من الكتبة. وتروى لنا الوثائق المصير البائس الذى لقيه «جويلم جاريك»، الذى ألقوا به فى زنزانة فى كاركاسون لم يخرج منها إلا بعد مرور ٢٢ عامًا عندما استدعته المحكمة للمثول أمامها فى ١٣٢١، وخيرته محكمة التفتيش بين النفى والاشتراك فى إحدى الحروب الصليبية؛ فجثا الرجل المتهالك على ركبتيه للتعبير عن تقديره لرأفة المحققين به وحسن معاملتهم له. وبعد بضعة أعوام ثارت ضجة عندما تمكن الراهب «برنارد ديلسيو» من الاطلاع على نصوص الاتفاق الذى توصلت إليه كاركاسون مع الكنيسة، واكتشف من خلالها أن القناصلة اعترفوا

بأن الأهالى كانوا عن بكرة أبيهم يتعاطفون مع المهرطقين، وأن القناصل هم الذين نبذوا الهرطقة نيابة عن كل أفراد مجتمعهم. ولكن هذه الاستتابة لم تنجهم من توقيع العقاب الرادع إذا عادوا إلى سابق هرطقتهم أو من توجيه تهمة الانتكاس إليهم. وسرى السخط بين أهالى كاركاسون وهاجوا وماجوا، الأمر الذى دفع المحقق «جيوفرو دابلى» إلى إصدار تصريح فى ١٠ أغسطس ١٣٠٣ يطمئنهم فيه إلى أنه لن يحاول مطلقًا استغلال بنود الاتفاقية. وما إن حضر الملك فيليب إلى كاركاسون فى عام ١٣٠٥ حتى أعلن أن الاتفاقية مزورة، وعاقب «چوى كاپرييه» بسبب توقيعه عليها. واعترف هذا الرجل أن محقق كاركاسون نيكولاس ديفيل أعطاه رشوة قدرها ألف جنيه تورنوازى مقابل التوقيع على الاتفاقية.

وعندما اضطرت محاكم التفتيش إلى التوقف عن العمل، نشطت الهرطقة الكاثارية بشكل واضح، وفى عام ١٢٩٩ دق مجلس مدينة بيزييه ناقوس الخطر معلنًا أن الهرطقة باتت تهدد البلاد من جديد ومطالبًا بملاحقتها. وفى مدينة ألبى دق الشقاق كالعادة بين ممثل السلطة الكنسية الأسقف برنارد وبين شعبه الذى اشتكى إلى بلاط الملك فيليپ، فطلب هذا الأسقف المساعدة من كل من المحققين نيكولاس ديفيل وبرتراند دى مكيرمونت، وقرب نهاية عام ١٢٩٩ صحت مدينة ألبى على نبأ زلزل أركانها مفاده أن محاكم التفتيش هناك ألقت القبض - بتهمة الهرطقة - على خمسة وعشرين شخصًا من أكثر المواطنين ثراء واحترامًا وأكثرهم انتظامًا فى حضور القداس ومراعاة لواجباتهم الدينية.

وتمت محاكمات هؤلاء الأشخاص بسرعة غير عادية، ويبدو أنهم تعرضوا للتعذيب؛ لأنهم سارعوا بالاعتراف بذنبهم والكشف عن أسماء شركائهم بعد أن أنكروا الاتهامات الموجهة ضدهم. وهذا ما يؤكده واحد من الضحايا اسمه «جويلم كالڤيرى». ورغم أن المتهمين لم يحرقوا بسبب إنكارهم للتهم الموجهة إليهم، فقد حكمت عليهم محاكم التفتيش بالسجن المؤبد وهم مكبلون بالأغلال.

وبدت البلاد جاهزة للتمرد فى وجه السلطة الكنسية. وشجع هذا التمرد ذلك الشجار الذى تجدد بين الملك فيليپ والبابا بونيفاس الثامن. وعندما تقاعس الملك فيليپ عن مد يد العون إليهم لم يجدوا مانعًا من التطلع إلى ملك آخر يجمعهم. وتدل حادثة القبض على أسقف باپيير واتهامه بالخيانة العظمى عام ١٣٠١ على حقيقة مشاعر أهل لانجويدوك الذين كرهوا الفرنسيين، واعتبروهم غرباء وطغمة من الطغاة الأجانب، لدرجة أنهم لم يجدوا غضاضة فى

تغيير ولائهم إلى إنجلترا أو أراجون إذا وجدوا أن مصلحتهم تقتضى ذلك. ولا شك أن هشاشة حكم باريس والشمال الفرنسى على لانجويدوك كان يرجع فى الأساس إلى سياسة الملك فيليپ المتغيرة وغير المستقرة.

وروعت محاكمات محاكم تفتيش ألبى الأهالى؛ لأن ضحايا هذه المحاكمات كانوا من الكاثوليك الذين لا غبار على إيمانهم، وأن الهدف من وراء محاكمتهم هو نهب ثرواتهم والاستيلاء عليها. وذاع بين الناس اعتقاد بقدرة نفر من المحققين أمثال چين دى فوجو، وجويلم دى مولسيون، وچين دى سانت سينى، وچين جالاند، ونيكولاس ديفيل، وفولوك دى سانت چورچ على انتزاع ما يشاءون من اعترافات من أى متهم، سواء كان بريئًا أو مذنبًا، وأن قدرتهم على تزوير السجلات فائقة. وقد اشتهر هؤلاء المحققون بالقدرة على إلصاق التهم بمن يشاءون حتى ولو كانوا قد ماتوا وشبعوا موتًا. وعندما توفى أسقف كاركاسون «جوتييه دى مونتبرون»، أظهروا وثائق تثبت أنه كان يتعبد فى محراب المهرطقين وأنه هرطق وهو على فراش الموت. غير أن رئيس أساقفة كاركاسون كان يعرف أن شاهدًا اسمه «چوردين فيرول» لم ير بنفسه جوتييه دى مونتبرن وهو يتعبد فى محراب الهرطقة، ومن ثم فإن شهادته باطلة، ولهذا حث «چين مارتن» رئيس الأساقفة على تدمير هذه السجلات المزورة وطرد الرهبان الدومنيكان من وظائفهم. وعندما شعر نيكولاس ديفيل، وپيير مولسيون محققا كاركاسون وتولوز بأنه من المحتمل توجيه تهمة التزوير إليهما قاما بإخفاء السجلات فى برويل واستبعاد البيانات المزورة منها.

ووقعت حادثة أكدت لشعب كاركاسون شرور محاكم التفتيش. فعندما توعد البابا بونيفاس الثامن بالانتقام من إيمرك كاستيل بإحراق والده كان يعنى ما يقول، وساعده على هذا الشر أن المحقق نيكولاس كان طوع بنانه. كان فابرى والد أيمرك مواطنًا مرموقًا فى كاركاسون يجمع بين التقوى الشديدة والشهرة العريضة. وكانت تربطه بطائفة الرهبان الفرنسيسكان علاقة طيبة، وحرص هذا الرجل على حضور القداديس قبل وفاته فى عام ١٢٧٨، وفى أيامه الأخيرة أحاط به جمع من هؤلاء الرهبان، ولازمه وهو فى النزع الأخير ستة منهم، لكن بالنظر إلى قدرة محاكم التفتيش على قلب الحقائق رأسًا على عقب وتزييف الأحداث؛ فإنها لم تجد أدنى صعوبة عندما أصدرت عام ١٣٠٠ إعلانًا أمرت جميع كنائس الأبراشية بقراءة نصه على المترددين عليها، أهاب الإعلان بكل من يعن له الدفاع عن ذكرى كاستيل فابرى المثول أمامها، حيث إنه ثبت لها

أن هذا الرجل هرطق وهو يحتضر. وقد انتهزت محكمة التفتيش فرصة غياب ابنه عند نشر هذا الإعلان، وجاء للدفاع عن هذا الرجل الصالح عدد من الرهبان الفرنسيسكان الذين أوصى لهم بجانب كبير من ثروته، وتشاور الرهبان الفرنسسكان فيما بينهم وقرروا إرسال مندوب عنهم يدعى برنارد دى ليبجوس (تو ديلسبيه) توجه إلى رئيسه الموجود آنذاك لحضور اجتماع لتلقى التعليمات منه، وخاصة لأن تصرفات محكمة تفتيش كاركاسون بدت وكأنها تتآمر ضد طائفة الفرنسيسكان الذين يقيمون أودهم من التجوال فى البلاد والشحاذة من العباد. وأيضًا وقع الاختيار على إليازاد دى كليرمونت كى يتعاون مع المندوب برنارد، ولم يضيع المحقق نيكولاس الوقت؛ حيث شرع فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدانة والد أيمرك المتوفى. وفى يوم ٤ يوليه عام ١٣٠٠ تقدم كل من برنارد وإليازاد للإدلاء بأقوال الرهبان، الذين مكثوا مع والد أيمرك وهو فى النزع الأخير، غير أن المحقق نيكولاس رفض الاستماع إلى شهادتهما. وعندما ألحا عليه أن ينصت إليهما ترك لهما الحجرة وانصرف. ولما عاد برنارد وإليازاد بعد الظهر ليطلبا من المحقق نيكولاس السماع لشهادتهما ما حدث وجدا باب محكمة التفتيش موصدًا.

عندئذ قرر الرجلان المدافعان عن والد أيمرك أن يلتمسا من البابا التدخل لوضع الأمور فى نصابها، ولكن اللجوء إلى البابا لم يكن بالأمر الميسور؛ حيث يؤدى إلى الاصطدام بالمحقق نيكولاس. حتى متسلم الشكوى ارتعدت فرائصه وطلب من الشاكيين أن يتكتما اسمه، حتى إنه بعد مرور تسعة عشر عامًا حين تم تقديم برنارد إلى المحاكمة رفض الكشف عن اسم متلقى الشكوى. وأيضًا وجد الشاكيان عسرًا بالغًا فى العثور على كاتب يشهد بسلامة إجراءات استئنافهما؛ فقد أبى جميع كتبة كاركاسون تسجيل الاستئناف المقدم منهما لدرجة أنهما اضطرا إلى إحضار كاتب من خارج كاركاسون.ودرءًا للأذى طلب المستأنفان أن يشملهما الكرسى البابوى بالحماية وحماية جثة كاستيل فابرى وجميع أفراد دير الفرنسيسكان. وعندما توجه المستأنفان إلى مقر المحقق نيكولاس وجداه مغلقًا مرة أخرى. ولهذا تمت تلاوة نص الاستئناف فى الشوارع قبل لصقه على باب محكمة التفتيش. وبعد وقت ليس بالقصير، وفى عام ١٣١٩ على وجه التحديد، استخدمت محكمة التفتيش هذا الملصق لإدانة برنارد. وتبين أن الاستئناف لصالح كاستيل فابرى لم يكن مجديًا؛ حيث يتضح من السجلات التى خطها أساليت عام ١٣٢٢ ـ ١٣٢٣ أن أراضى وضياع المتوفى كاستيل فابرى كانت لا تزال تخضع للمصادرة. ولم تقف قسوة محاكم التفتيش عند هذا الحد؛ حيث إنها فى عام ١٣٢٩ كانت أكثر قسوة بأن أمرت بنبش جثة زوجته ركسند وإخراجها من القبر.

كان من الممكن أن يهمل التاريخ حالة كاستيل فابرى لولا أن هذه الحالة جعلت معلم دير كاركاسون برنارد ديلسييه يصطدم مع محاكم التفتيش، كان برنارد ديلسييه قرة عين طائفة الفرنسيسكان التى انضم إليها عام ١٢٨٤. وقد وقع عليه الاختيار معلمًا بسبب شدة تبحره فى العلم؛ مما أتاح له فرصة الاتصال بأنضج العقول فى زمانه. وكمعلم كانت فصاحته مضرب الأمثال، كما كان يكره الهرطقة من سويداء قلبه ويريد اجتثاثها من جذورها. ولكنه كان فى الوقت نفسه يؤمن بفساد محاكم التفتيش بسبب خضوعها لسيطرة الرهبان الدومنيكان. ولهذا آمن بأنه من الخير لهذه المحاكم والعقيدة الكاثوليكية لو أن هذه المحاكم أصبحت فى أيدى منافسيهم من الرهبان الفرنسيسكان. وفى الوقت نفسه تبرم البابا بونيفاس الثامن من تصرفات وشطط الرهبان الدومنيكان فاستبدل ببعض المحققين الدومنيكان فى كل من بادوا وفسينزا بعضًا من المحققين الفرنسيسكان، ورأى المعلم الفرنسيسكانى برنارد أنه من المستحسن أن يحدث مثل هذا الشىء فى لانجويدوك لإزاحة الظلم والاضطهاد عن كاهل أهلها. وبطبيعة الحال كان ذلك سببًا فى احتدام النزاع بين طائفتى الدومنيكان والفرنسيسكان، حتى صب الرهبان الدومنيكان جام غضبهم عليه. وفى رغبته التخفيف عن ضحايا محاكم التفتيش نراه فى عام ١٢٩٨ يساند الالتماس الذى رفعه أهل كاركاسون إلى البابا بونيفاس الثامن تؤيده فى ذلك سائر أديرة الفرنسيسكان. وانبرى برنارد من فوق منابر أديرة الفرنسيسكان يطالب بضرورة استبعاد الرهبان الدومنيكان من محاكم التفتيش وإحلال رهبان فرنسيسكان محلهم؛ مما جعل الدومنيكان يهاجمون دير الفرنسيسكان الذين نجحوا فى ردهم على أعقابهم.

وعبثًا اشتكى المحققون فى محاكم التفتيش لدى الكرادلة الفرنسيسكان من أن الراهب الفرنسيسكانى برنارد يعوق أعمالهم وأعمال المكتب المقدس. وقدم الفرنسيسكان برنارد إلى محاكمة صورية انتهت بإثبات براءته.

وعندما انقضت محاكم التفتيش على المهرطقين فى ألبى فى أواخر عام ١٢٩٩ وأوائل عام ١٣٠٠، انخلعت قلوب عامة الناس. وكان الشقاق بين الملك فيليب والبابا بونيفاس الثامن قد بدأ يتفجر من جديد، ورأى فيليب أن الموقف الجديد يتطلب منه ظهوره بمظهر حامى شعب لانجويدوك، والرافض لسطوة وجبروت محاكم التفتيش؛ فقرر الأمر بإجراء تحقيق مع المسئولين عن هذه المحاكم، ولكنهم أبوا وتكبروا ورفضوا الانصياع للأوامر الملكية. وفى عام ١٣٠١ أرسل الملك فيليب إلى منطقة لانجويدوك كلًا من، چين دى پيكوينى، وريتشارد

نوفيه وأمرهما بإصلاح ما اعوج وفسد من أمور محاكم التفتيش ووضع حد لمباذلها. وكان اسما هذين الموظفين.

استقر هذان المصلحان فى تولوز، حيث كان فولك دى سانت چورچ يعمل محققًا منذ عام ١٣٠٠، واستطاع المصلحان جمع الأدلة الدامغة التى تدين هذا المحقق للجوئه إلى التعذيب والاعتداء على عفاف الفتيات اللاتى استعصين عليه عندما حاول اغتصابهن، وشجع الجماهير وجود ممثل الملك فيليپ بين ظهرانيهم فباحوا بحقيقة مشاعرهم المعادية نحو المحققين، وجاء أسقف ألبى لتبرير الإجراءات الظالمة التى اتخذتها محاكم التفتيش. وما إن شاهدت الجماهير أسقف ألبى يقترب حتى تجمهر ضده جمع غفير غاضب يصيح: «الموت للخائن»، وكاد الجمع أن يفتك به ولكنه نجا بمعجزة. وفكر البعض فى إحراق قصره ولكن شجاعتهم خانتهم، ومع ذلك فقد تجرأ عليه وجهاء المدينة واستعانوا بالكتبة فى مقاضاته ومقاضاة المحقق نيكولاس ديبفيل لدى بلاط الملك فيليپ، الذى انتهز الفرصة لتجريده من امتيازاته الزمنية وتوقيع غرامة ضخمة عليه، تصل إلى عشرين ألف جنيه اقتطعت من ثروته غير المشروعة لتئول إلى خزانة الملك.

واستدعى مندوبا الملك الراهب برنارد ديلسييه الذى كان يعمل فى ناربون واعتبراه حليفًا لهما بسبب الدور الذى لعبه فى فضح حقيقة محاكم التفتيش فى قضية كاستيل فابرى. وترأس ديلسييه الوفد الذى أرسله أهالى ألبى كى يطلب من الملك فيليپ التدخل لردع المحققين. وكان البلاط الملكى آنذاك يجتمع فى سينليس، فجاء إليه رهبان دومنيكان كثيرون للدفاع عن محاكم التفتيش. واقترح برنارد على الملك فيليپ تعليق محاكم التفتيش لحين الانتهاء من التحريات والاستجوابات، وكذلك تعليق عمل الرهبان الدومنيكان لحين صدور الأحكام البابوية عليهم. وفى حضرة الذات الملكية قدم الراهب فولك اعترافه بمساندة الراهب جويلم فى توجيه اتهامات لا تقوم على أدلة وبراهين إلى پيكوينى، الذى وجه بدوره اتهامات مماثلة إلى فولك. وتكونت لجنة مكونة من رئيس أساقفة ناربون ورئيس الشرطة الفرنسية للاستماع إلى حجج وأقوال كل من الطرفين المتنازعين. وجاء قرار هذه اللجنة لصالح پيكوينى؛ فأمر الملك بعزل المحقق فولك المشكو فى حقه. وطلب أن يتولى تنفيذ قرار العزل رئيس طائفة الدومنيكان فى پاريس باعتباره صاحب الحق فى عزل المحققين من وظائفهم. ولكن الرجل عقد اجتماعًا دينيًّا تقرر فيه إبقاء المحقق فولك فى وظيفته بعض الوقت لحين انتهائه من المحاكمات التى

بدأها. واستشاط الملك فيليب غضبًا من هذا القرار فأرسل مجموعة من الخطابات الغاضبة إلى أولى الأمر. ولم يكتف بهذه الخطابات بل كتب فى ٨ ديسمبر ١٣٠١ إلى محقق تولوز ومسئول تولوز وألبى يقول إن صرخات شعبه وأناته، ومن بينها أنات رجال الكنيسة والوجهاء، جعلته يقتنع بأن المحقق فولك مذنب فى حق الأهالى وأنه يضطهدهم، كما أنه يقوم بتعذيبهم لانتزاع الاعترافات منهم، فضلًا عن لجوئه إلى شهادات الزور ضد الأبرياء. وأضاف الملك الغاضب أن هذا الظلم ينذر بتمرد الناس وثورتهم؛ ومن ثم وجب تصحيح الأوضاع على وجه السرعة. وعندما توفى فولك فقيرًا فى ليون اعتبرته طائفة الدومنيكان شهيدًا.

لم يكتف الملك فيليب بردع المحقق فولك والتخلص منه، بل إنه اضطلع بإدخال إصلاحات فى محاكم التفتيش تدل على سعيه الحثيث إلى إخضاع السلطة الدينية إلى السلطة المدنية، وأول هذه الإصلاحات وضع السجن الذى شيده الملك فيليب على أراضيه فى تولوز لاستخدام محاكم التفتيش فى يد شخص يتولى الأسقف والمحقق اختياره، فإذا اختلف الاثنان فى الرأى يقوم مندوب القصر باختيار من يراه مناسبًا. فضلًا عن أن الملك جرد المحققين من سلطة القبض التعسفى، وأوجب عليهم التشاور مع الأساقفة المحليين. وفى حالة الاختلاف فى الرأى ينعقد اجتماع لهذا الغرض يتكون من بعض العاملين فى الكاتدرائية وعدد من الرهبان الفرنسيسكان والدومنيكان. وكذلك حظر الملك فيليب القبض على أى مشبوه إلا بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر، اللهم إلا إذا كان المهرطق أجنبيًّا ويمكنه الهروب. وكذلك استن الملك اشتراطات مماثلة خاصة بدفع الكفالة، وأصدر تعليماته بعدم طاعة الأسقف أو المحقق إذا كانا يتصرفان على هواهما. قال الملك: «نحن لا نستطيع إقرار أن تتوقف مصائر رعيتنا على قرار شخص بمفرده يمكن أن تكون المعلومات المتوفرة لديه قاصرة، هذا إذا لم يكن الطمع والجشع يحركانه». ورغم أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإصلاح محاكم التفتيش بشكل حاسم ونهائى، فإنها أصابت نجاحًا مؤقتًا؛ فقد توقفت فجأة ممارساتها فى القبض على العباد، وخاصة عندما تجسدت هذه الإصلاحات فى شكل أوامر عامة خلال عام ١٣٠٢، فضلًا عن إعادة إصدار التشريع الصادر عام ١٢٩٣ والخاص بحماية اليهود من اضطهاد محاكم التفتيش، والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات واكبها فى الوقت نفسه حرص من جانب الملك فيليب على استئصال الهرطقة؛ حيث إنه قام بإحياء المرسوم المتشدد الذى كان الملك لويس قد أصدره بشأن محاربة الهرطقة. وعند تعيين «جويلوم دى موريير» للعمل فى محكمة تفتيش تولوز، أصدر

الملك فيليب إلى مندوبه تعليمات بأن يضع السجون الملكية تحت تصرف هذا المحقق وإعطائه الراتب المعتاد وتقديم كل العون له.

غير أن هذه اللوائح الملكية الجديدة فشلت فى التخفيف من وطأة ظلم محاكم التفتيش على كاهل مدينة ألبى بالذات، الأمر الذى أدى إلى اندلاع أعمال العنف والشغب فيها، حيث ألقى بالكثيرين منهم فى غياهب السجن التابع لمحكمة تفتيش كاركاسون. وأرسلت ألبى وفدًا كبير العدد من الذكور والإناث لمقابلة الملك فيليب. وصاحب هذا الوفد اثنان من الرهبان الفرنسيسكان هما «چين هكتور»، و«برتراند ڤيليدول»، وحضر المقابلة بأمر ملكى برنارد ديلسييه الذى كان على علاقة سيئة بالبابا بسبب اعتراضه على محاكم التفتيش. وعندما اجتمع هذا الوفد بالملك فيليب وعدهم بزيارة لانجويدوك على وجه السرعة، ومنح أعضاء الوفد ألفى جنيه من حصيلة الممتلكات التى استولى عليها الملك من المارقين. غير أن هذا لم يكن كافيًا لإرضاء أهل ألبى الساخطين. فضلًا عن أن استبعاد المحقق نيكولاس ديفيل لم ينجح فى تهدئة خواطر شعب ألبى المتذمر؛ حيث حل محله محقق آخر فى كاركاسون يدعى «جيوفروى دابليس» لا يقل سوءًا عن سلفه، والذى أحضر معه خطابات ملكية مؤرخة فى ١ يناير ١٣٠٣ تأمر جميع المهرطقين بطاعته. وفى ظل هذا الشر المستتر تصاعدت حدة تذمر الأهالى ضد محاكم التفتيش، وبالنظر إلى أن ألبى لم يكن فيها محكمة تفتيش محلية خاصة (حيث إنها كانت تتبع محكمة تفتيش كاركاسون)، فقد صب أهالى ألبى جام غضبهم على طائفة الرهبان الدومنيكان باعتبارهم المتحكمين فى هذه المحاكم. واستهلالًا لمقدم عام ميلادى جديد توجه هؤلاء الرهبان كعادتهم يوم ٢ ديسمبر ١٣٠٢ للتبشير فى الكنائس، فإذا بجمهرة من الشعب تهاجمهم وتطردهم من منابر الأديرة وتقابلهم بصيحات الاستهجان قائلين: «الموت للخونة». واستمر هذا الوضع الملتهب والمتوتر ضد الدومنيكان لعدة أعوام لدرجة أنهم خوفًا على حياتهم امتنعوا من النزول إلى الشارع، وأيضًا امتنع الشعب الساخط عن دفع أية نذور للكنيسة كما قاطعوا القداديس. وبلغ السخط بأهل ألبى على الكنيسة مبلغًا جعل الأهالى يمحون اسمى القديس دومنيك (مؤسس طائفة الدومنيكان) والقديس بطرس الشهيد من البوابة الرئيسية للمدينة. واستبدلت بهذه الأسماء متمردين على الكنيسة وزعمائهم أمثال بيكونين، ونيفو، وأرنود جارسيا، وبيير بروبى.

لم يكن سجناء محاكم التفتيش فى ألبى قد أطلق سراحهم بعد، الأمر الذى جعل برنارد

ديلسييه المناهض للكرسى البابوى يحث بيكوينى موفد الملك فيليب إلى لانجويدوك على الحضور إلى كاركاسون لمناقشة الأمر واتخاذ ما يراه مناسبًا. وفى صيف عام ١٣٠٣ حضر بيكوينى حيث قابل عددًا كبيرًا من أهالى ألبى الذين توسلوا إليه أن يحررهم من سطوة محاكم التفتيش، وتدارس أسلوب رأب الصدع بين المحقق نيكولاس ديبفيل وقناصلة كاركاسون، وفى عظة نارية ملتهبة إلى الشعب كشف الراهب برنارد دبليو عن الشروط التى توصل إليها الطرفان المتنازعان، فجن جنون الشعب وثارت ثائرتهم ودمروا منازل بعض القناصلة المعروفين بصداقتهم لمحاكم التفتيش، وأيضًا هاجم الثائرون كنيسة الدومنيكان وحطموا نوافذها والتماثيل الموجودة فى الممرات الخارجية، وهال بيكوينى موفد الملك أن يرى سجون محاكم التفتيش تستباح ويعتدى عليها على هذا النحو، كما أنه تردد كثيرًا قبل أن يتخذ قرار إطلاق سراح سجنائها. وفى أغسطس ١٣٠٣ استسلم المحقق جيوفروا دابليس، فقام بيكوينى بترحيل سجناء محاكم التفتيش فى ألبى إلى السجون الملكية، ولكنه امتنع عن تسليمهم إلى الملك فيليب كما أشار عليه برنارد ديلسييه. غير أن محاكم التفتيش ما لبثت أن استعادت سيطرتها من جديد.

على أية حال حرص المصلحان المعينان من قبل الملك فيليب على معرفة ما تعرض له المتهمون من تعذيب، ومعرفة الذين أجبروهم على اتهام آخرين بالهرطقة زورًا وبهتانًا. وانتهز الرهبان الفرنسيسكان هذه الفرصة السانحة للكيد للرهبان الدومنيكان المهيمنين على محاكم التفتيش بإذاعة بيانات السجناء على أوسع نطاق ممكن؛ مما أثار مشاعر الأهالى وحفيظتهم على هذه المحاكم. وكذلك انتهز المحقق القاسى جيوفروا دابليس هذه الفرصة للنيل من غريمه بيكوينى موفد الملك فاستدعاه إلى المحاكمة بتهمة عرقلة أعمال محاكم التفتيش، وعندما رفض بيكوينى المثول أمام المحكمة، قام جيوفروا بفرض الحظر الكنسى عليه. وبمجرد أن وصل الخبر إلى مسامع طائفة الدومنيكان فى باريس بادروا بتأكيد الحظر الكنسى المفروض على غريمهم. وهكذا تمخض عن هذا النزاع نشوب صراع بين الكنيسة والدولة. فعلى الصعيد المدنى توسل شعب وقناصلة مدينة ألبى إلى الملكة كى تحث زوجها الملك فيليب على ألا يتخلى عنهم، وألا يسحب المصلحين اللذين أوفدهما لإصلاح مباذل محاكم التفتيش. وبذلت دون جدوى جهودها للحيلولة دون إذاعة الحظر الكنسى، فقد قام الراهب چين ريكوليس بإذاعته من فوق منبره، فقام بالقبض عليه مندوب حاكم ألبى وحمله إلى دير الفرنسيسكان، حيث أساء هؤلاء الرهبان معاملته ومارسوا الضغط عليه كى يسحب ما سبق أن نشره. وبفرض الحظر

الكنسى على پيكوينى أصبح عاجزًا عن اتخاذ أية إجراءات لحين رفع الحظر عليه، وهو الأمر الذى يقرره من قام بفرض الحظر أو البابا نفسه.

غير أن الأمل فى رفع الحظر عن پيكوينى كاد أن يتلاشى عند اعتلاء البابا بنديكت الحادى عشر كرسى البابوية (١٣٠٣ ـ ١٣٠٤) المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان، والذى كان من أشد الباباوات انتصارًا لمحاكم التفتيش. ولم يجد پيكوينى أمامه مفرًّا من مناشدة البابا كى يقف بجانبه، كما أنه كتب من پاريس يستحث أهل لانجويدوك لمساندته مذكرًا إياهم أن الاضطهاد الذى يكابده يرجع إلى دفاعه عن قضيتهم. ومن ناحية أخرى سعى الراهب برنارد ديلسييه إلى كسب التأييد والمساندة، وأيضًا حث مدن كاركاسون وألبى وكورديس على الدخول فى تحالف.

واستمر الشجار محتدمًا فانتقل إلى روما، حيث ذهب پيكوينى إلى إيطاليا يرافقه مبعوثون من الملك ومن مدينتى كاركاسون وألبى لمؤازرته. ولكن محقق محكمة تفتيش تولوز جويلم دى موريير الذى أنيط به النظر فى حالته اعترض طريقه ووقف له بالمرصاد، ومن الواضح أن البابا كان يتعاطف مع محقق تولوز. وحدث فى ١٧ مايو ١٣٠٤ الموافق عيد العنصرة أن تجرأ پيكوينى على انتهاك الحظر المفروض عليه؛ إذ إنه دخل الكنيسة فى بيروجيا. وبمجرد أن وقع بصر البابا عليه فى الكنيسة أمر بطرده منها. وقد توفى پيكوينى فى أبروزو فى ٢٩ سبتمبر ١٣٠٤ وهو يعتبر مهرطقًا فى نظر القانون؛ حيث إن الحظر الكنسى المفروض عليه لم يكن قد رفع. غير أن وفاة بنديكت الحادى عشر مكنت أعوان پيكوينى من دفنه فى مدافن المسيحيين. ولكن المحقق جيوفروا دابليس أمر باستخراج عظامه من قبره وإحراقها. وفيما بعد التمس أبناء پيكوينى من الكنيسة رد الاعتبار إلى والدهم. وظل الموضوع مثار أخذ وعطاء حتى أمر البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥ ـ ١٣١٤) بإنشاء لجنة مكونة من ثلاثة كرادلة لتمحيصه. وبعد البحث والفحص وسماع شهادة جميع الأطراف قررت هذه اللجنة فى ٢٣ يوليه ١٣٠٨ أن الحظر الكنسى المفروض على پيكوينى مخالف للقانون، كما أمرت بإلغاء هذا الحظر الجائر وإذاعة هذا الإلغاء فى جميع الأماكن التى تم فيها نشر هذا الحظر، وعبثًا حاول المحقق جيوفروا الاستئناف لدى البابا ضد تبرئة ساحة پيكوينى، فقد رفض البابا كليمنت الخامس الاستماع إليه بسبب اقتناعه بأن مظالم محاكم التفتيش هى السبب الحقيقى فى تمرد الأهالى على الكنيسة. والذى يدل على أن البابا كان نصيرًا لمحاكم التفتيش أنه أمر كاهن أكويتين بالقبض على الراهب برنارد ديلسييه دون سابق إنذار، وإرساله للمثول أمام محكمة الكرسى البابوى بتهمة الهرطقة، مهددًا

هذا الكاهن بفقدان وظيفته إذا لم يفعل هذا، فضلًا عن أن البابا أدان زعماء مدينة ألبى. وبدوره كلّف كاهن أكويتين الراهب چين ريجود بتنفيذ أمر القبض عليه، وتم ذلك فى يونيه ١٣٠٤ فى دير كاركاسون، غير أن الرهبان الفرنسيسكان عبروا عن شديد تعاطفهم معه، وبرأوه من التهم الموجهة إليه، ولولا وفاة البابا بنديكت لما سلم هؤلاء المتعاطفون معه من العقاب.

قام فيليپ بتنفيذ وعده بزيارة مناطق الجنوب الفرنسى من أجل رفع الظلم عن الأهالى وإزالة أسباب شكواهم من محاكم التفتيش. وفى ١٣ مايو عام ١٣٠٤ نجح فى إقناع البابا بنديكت بأن يرفع عن شعب الجنوب الحظر الكنسى الذى كان البابا بونيفاس الثامن قد فرضه عليه. وعندما وطئت أقدامه أرض تولوز عام ١٣٠٣ فى يوم عيد ميلاد المسيح تقاطرت عليه من مدينتى ألبى وكاركاسون جموع الشعب تطلب منه الإصلاح والحماية. وعبر پيكوينى عن مشاعرهم على خير وجه. وفى حين تولى الراهب الدومنيكانى جويلم پير الدفاع عن محاكم التفتيش، عارضها برنارد ديلسيه بكل ما أوتى من قوة، مبينًا مظالم محاكم التفتيش وتعسفها وافتراءاتها وقدرتها على إلصاق تهمة الهرطقة بمن تشاء، حتى ولو كان من تلاميذ المسيح الاثنى عشر. وأيضًا حامت حول الراهب نيكولاس كاهن اعتراف الملك شبهة التحيز لمحاكم التفتيش. أما جيوفروا دابليس محقق كاركاسون فقد سعى إلى كسب ود الملك فيليپ عن طريق التفاوض بهدف تحقيق المصالحة بين الملك فيليپ والكرسى الباباوى فى روما.

واستمع الملك فيليپ إلى طرفى النزاع من مؤيدين ومعارضين لمحاكم التفتيش، ثم سجل قراره فى مرسوم أصدره يوم ١٣ يناير عام ١٣٠٤ ويمثل حلًا وسطًا. وجاء فى هذا المرسوم أن الملك بعد الاستماع إلى جميع أطراف النزاع، قرر ضرورة أن يقوم مندوبو الملك برفقة المحققين بزيارة سجناء محاكم التفتيش وأيضًا بضرورة إصلاح أحوال السجون. وفى المقابل طالب الملك موظفيه بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى محاكم التفتيش، فضلًا عن حماية طائفة الدومنيكان الذين كان الرهبان الفرنسيسكان يتربصون بهم الدوائر.

وفى حين خلت مدينة ألبى من الهرطقة، ظلت الهرطقة تطل برأسها فى كاركاسون، وطالب شعب كاركاسون الملك فيليپ بزيارة المساجين التعساء الذين تعرضوا للاضطهاد، والذين كان اضطهادهم سببًا فى إثارة تذمره وقلاقله. ولكن الملك فيليپ رفض وأرسل أخاه لويس بدلًا منه. وأراد شعب كاركاسون كسب ود الملك فيليپ فقدموا إليه وإلى الملكة الهدايا الثمينة ولكنه رفضها، وأجبر الملكة على رفضها، الأمر الذى أصاب قناصلة كاركاسون باليأس

والقنوط. وفى هذا الجو الذى يدعو إلى الإحباط، لم يتوقع أهل كاركاسون خيرًا من الملك، وعلى سبيل الاحتجاج أبلغ زعيم كاركاسون «إلياس پاتريس» الملك فيليپ بأن شعب كاركاسون سوف يسعى إلى حاكم آخر إذا لم يبادر بقمع محاكم التفتيش ورد أذاها عن الناس، وغضب الملك فيليپ من تهديد إلياس پاتريس فأمره بالغروب عن وجهه على الفور. والجدير بالذكر أن شعب كاركاسون أطاع زعيمه إلياس پاتريس عندما أمر بنزع الزينات المقامة لاستقبال الملك من الشوارع. وهاج هذا الشعب وماج لاعتقاده أن الملك قد خذله وأنه انضم إلى صفوف أعدائه من الرهبان الدومنيكان، وأنه تراجع عن وعده بحمايتهم؛ مما جعلهم يهددون بحرق مدينة كاركاسون، وبلغ استياؤهم من فيليپ مبلغًا جعلهم يقدمون ولاءهم إلى فيراند ابن ملك مايوركا [الإسپانى] رغم أنه غريب عنهم. واتهم الملك معارضيه بأنهم يتآمرون عليه. غير أن مدينة ألبى استطاعت تبرئة ساحتها من هذه التهمة. ونتيجة لذلك توترت العلاقة بين الملك فيليپ وكاركاسون.

محاكم التفتيش فى كاركاسون وألبى

وعندما انعقدت محكمة التفتيش فى هذه المدينة فى صيف ١٣٠٥ لجأت إلى التعذيب فى أثناء استجواب المتهمين بالهرطقة. وسنحت الفرصة للرهبان الدومنيكان كى ينتقموا من الرهبان الفرنسيسكان، وقضت محكمة تفتيش كاركاسون بإعدام أربعين مواطنًا فى مدينة ليموكس، كما أنها أنزلت عقابًا صارمًا بأهل كاركاسون فشنقت جميع قناصلتها وعلى رأسهم إلياس پاتريس، بالإضافة إلى سبعة مواطنين آخرين. وأيضًا تم فرض غرامة باهظة على هذه المدينة بلغت ستين ألف جنيه، التمس الأهالى إلغاءها دون جدوى. ومن ناحيته لاذ بالفرار إيمريك كاتيل الذى أراد تبرئة ساحة أبيه من تهمة الهرطقة. ولكن محاكم التفتيش أفلحت فى القبض عليه، وانتهى الأمر بتصالحه مع الملك بأن دفع إلى خزائنه فدية كبيرة وغرامة ضخمة. أما الراهب برنارد فقد توجه إلى الملك على رأس وفد يمثل أهل ألبى لإثبات عدم ضلوع أهل ألبى فى المؤامرة ضده، غير أن الوفد عاد من پاريس تاركًا الراهب برنارد وراءه، حيث طلب الملك من البابا كليمنت الخامس إلقاء القبض عليه وإرساله إلى مدينة ليون ثم إيداعه فى أحد الأديرة. وفى مايو ١٣٠٧ قام الملك فيليپ بإيحاء من البابا كليمنت الخامس بإصدار عفو عن جميع المتهمين بالتآمر ضده، كما أنه أعفى كاركاسون من دفع بقية الغرامة الموقعة عليها. وفى عام ١٣٠٨ تم الإفراج عن الراهب برنارد، وسمح له بالعودة إلى مدينة پواتييه. وفى نهاية المطاف عاد الراهب برنارد إلى

تولوز، حيث توقف عن العمل العام مكتفيًا بما شاهده من الحرص الذى أظهره البابا كليمنت الخامس على إصلاح مفاسد محاكم التفتيش.

ويموت البابا بنديكت الحادى عشر فى يوليو عام ١٣٠٤ تجددت آمال الأهالى فى وضع نهاية لظلم محاكم التفتيش، وبعد موته انقضى ما يقرب من عام قبل انتخاب خلفه كليمنت الخامس فى ٥ يونيه ١٣٠٥. وفى تلك الأثناء قدمت سبع عشرة هيئة دينية فى منطقة إلبيجو - وقد انضم إليها كرادلة وأحبار ألبى وكنيسة سانت إلفى ودير جايلاك وآخرون - التماسًا إلى كلية الكرادلة أو كلية اللاهوت يطلبون التدخل من أجل القضاء على تعسف محاكم التفتيش؛ نظرًا لخلو البلاد فعلًا من المارقين والهراطقة، وحيث إن قلوب الناس عامرة بالإيمان بالعقيدة الكاثوليكية. ولا شك أن محاكم التفتيش استغلت تمرد أهل كاركاسون عليها كما استفادت من التغير الذى طرأ على موقف الملك الذى تحول عن سابق تعاطفه مع ضحايا الاضطهاد الدينى، فكما أسلفنا تغير موقف الملك فيليب منهم وصار غير عابئ بمصيرهم بسبب تمرد أهل كاركاسون عليه وخيانتهم له. ومنذ عام ١٣٠٧ فصاعدًا اعتمد الملك على محاكم التفتيش للقضاء على هرطقة طائفة فرسان هيكل سليمان (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»)، الأمر الذى رسخ قوة محاكم التفتيش وبأسها. ولم تكترث كلية اللاهوت الضالعة فى المؤامرات برفع الظلم الذى شكا منه رجال الإكليروس الألبيجانسينون. وعندما فاز كليمنت الخامس فى الانتخابات الباباوية بمساندة الفرنسيين، بات الشعب يأمل فى إزاحة مظالم محاكم التفتيش عن كاهله. وكان الكاردينال «برتراند دى جوت» رئيس أساقفة بوردو والمنحدر من أصل جاسكونى رغم مواطنته الإنجليزية أكثر إحساسًا بمحنة وشقاء أهل لانجويدوك. وزاد من تفاؤل المطالبين بوضع حد لمظالم محاكم التفتيش أن البابا الجديد كليمنت الخامس نقل مقر الكرسى الباباوى من الأراضى الإيطالية إلى أراضٍ تابعة للتاج الفرنسى. وما إن وصلت أنباء انتخاب البابا الجديد إلى مسامع أهل مدينة ألبى حتى ترأس الراهب برنارد بعثة تمثل سعى هذه المدينة إلى المطالبة بكبح جماح محاكم التفتيش. وعندما زار الراهب برنارد مدينة تولوز التفت حوله زوجات السجناء الذين زجت بهم محاكم التفتيش فى الزنزانات، وألححن عليه أن يقبل شكواهن إلى المسئولين، وتدفقت الشكاوى المنتقدة لمحاكم التفتيش من أهالى مدينة ألبى يساندهم راهبان من طائفة الدومنيكان هما «برتراند بلانك»، و«فرانسوا أيمرك» اللذان انضما إلى وفد مدينة ألبى الشاكى من مظالم محاكم التفتيش. وسارع جيوفروا دابليس محقق محكمة تفتيش كاركاسون بمغادرة هذه المدينة من أجل الدفاع عن نفسه، لدرجة أنه من فرط عجلته

لم يكلف أحدًا أن ينوب عنه فى غيابه. ولم يستدرك هذا الخطأ إلا بعد وصوله إلى مدينة ليون فى ٢٩ سبتمبر ١٣٠٥.

وباءت بالفشل الذريع جهود جيوفروا دابليس للدفاع عن محاكم التفتيش، وخاصة لأن أهالى ألبى عززوا شكواهم منها بتقديم رشوة قدرها ألفان من الجنيهات التورنوازية إلى «ريموند دى جوث» ابنة عم البابا، ورشوة أخرى مماثلة إلى كاردينال سانت كروتشى، ورشوة ثالثة قدرها خمسمائة جنيه تورنوازى إلى الكاردينال «بييركولونا». وفى ١٣ مارس ١٣٠٦ كلف البابا كليمنت الخامس اثنين من الكاردينالات هما بيير سانت فيتال وبيرنجير فيربو، وشخصًا آخر يدعى أخيل، أن يجوبوا لانجويدوك لتقصى مسلك محاكم التفتيش واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه. وتقدم أهالى كاركاسون وألبى وكورديس للإدلاء بشهادتهم، ومفادها أن محاكم التفتيش تجبر الكاثوليك المؤمنين على الاعتراف بهرطقتهم عن طريق التعذيب والسجون، وصدرت الأوامر إلى المحققين كى يكفوا عن الزج بالناس فى السجون والامتناع عن تعذيبهم إلا بعد الرجوع إلى السلطات الدينية المحلية المختصة.

وفى ١٦ أبريل عام ١٣٠٦ عقد الكرادلة اجتماعًا عامًّا فى مدينة كاركاسون حضره جميع أعيانها ونبلائها. وفى هذا الاجتماع عبر قناصلة كاركاسون وممثلون عن مدينة ألبى عن شكواهم المرة من محاكم التفتيش. وأيدهم فى هذه الشكوى الراهبان الدومنيكان اللذان سبق ذكرهما، وهما بلانك وأيمرك. وفى المقابل تولى محقق كاركاسون جيوفروا دابليس ومندوب أسقفية ألبى الدفاع عن هذه المحاكم من سوء معاملة الأهالى للمحققين وافترائهم عليهم. وبعد سماع الطرفين المتنازعين قام الكرادلة بتأجيل البت فى الموضوع حتى ٢٥ يناير ١٣٠٧، لحين وصول المزيد من المندوبين فى كل من كاركاسون وألبى وكورديس. وبالنظر إلى احتمالات انتقام محاكم التفتيش من الأهالى الشاكين، وعد الكرادلة بتوفير الأمان لهؤلاء الشاكين. كانت الأخطار المحدقة بالشاكين أخطارًا حقيقية لدرجة أن أحد الشاكين وهو أيمرك كاستيل ومبعوث أهالى كاركاسون تعرض للخطر فى سبتمبر ١٣٠٨، فلجأ إلى البابا كليمنت طالبًا منه الأمان وحمايته من اعتداء المحققين. وأيضًا تعرض لخطر الحرق الشهود الذين اتهموا محاكم التفتيش بتزييف السجلات باعتبارهم مهرطقين منتكسين، حيث إن هؤلاء الشهود كانوا قد قطعوا على أنفسهم عهدًا بعدم إفشاء أسرار محاكم التفتيش. وتفاديًا لانتقام المحققين طلب هؤلاء الشهود من الكرادلة إعفاءهم من الأقسام التى سبق أن قطعوها على أنفسهم بعدم إفشاء هذه الأسرار.

ورغم أن الكرادلة لم يحسموا النزاع الناشب بين الأهالى والمحققين بشكل قاطع، فقد اتخذ الكرادلة بعض الخطوات الدالة على اقتناعهم بصحة الاتهامات التى وجهها الأهالى إلى محاكم التفتيش؛ ولهذا زاروا سجن كاركاسون وطلبوا من المحبوسين فيه وعددهم أربعون محبوسًا ـ من بينهم ثلاث سجينات ـ المثول أمامهم. وظهرت عليهم أعراض المرض والهزال وسوء التغذية وسوء المعاملة. وتولى الكرادلة طرد معظم حراس السجن الذى وضعوه تحت الإشراف المباشر لأسقف كاركاسون، وكذلك تم استبدال السجانين وموظفى السجن. وصدرت الأوامر إلى الحراس بعدم استجواب المحبوسين إلا فى حضرة شخص كنسى مسئول وعدم سرقة طعامهم. وارتاع أحد الكرادلة عندما زار السجن التابع لأسقف ألبى؛ حيث إنه وجد المساجين فى حالة يرثى لها تكبلهم الأغلال فى زنزانات معتمة وضيقة. وقد استمر حبس بعض المساجين لأكثر من خمسة أعوام دون صدور أية أحكام عليهم. فأمر الكاردينال الزائر للسجن بفك أغلال السجناء، وضرورة السماح بدخول النور داخل الزنزانات، كما أمر بتشييد سجن يصلح للاستعمال الآدمى فى غضون شهر.

غير أن الكرادلة عجزوا عن استحداث أية إصلاحات جوهرية فى نظام محاكم التفتيش مكتفين بتأكيد اقتراح الملك فيليب بعدم انفراد المحقق بالسلطة، وضرورة تعاونه مع المسئول الدينى المحلى. حتى هذا الإجراء الاحترازى ألغاه البابا كليمنت فى ١٢ أغسطس ١٣٠٨، الأمر الذى يدل على أن الكنيسة الكاثوليكية عجزت عن أو تنصلت من تصحيح أوضاع محاكم التفتيش الخاطئة رغم اقتناعها بالظلم البين الذى تلحقه بالعباد.

وأيضًا وجد البابا كليمنت الخامس نفسه عاجزًا عن إدخال أية إصلاحات جوهرية فى نظام السجون. وإزاء هذا العجز الكنسى رأى المحققون أن مصلحتهم تقتضى الاستناد إلى المرسوم الذى سبق أن أصدره إينوسنت الرابع، والذى يخولهم إرجاء إصدار الحكم ما دام أن هذا فى صالح العقيدة والحفاظ عليها. ولم تصدر أحكام على كثير من السجناء الذين كان أسقف ألبى قد قبض عليهم فى عام ١٢٩٩. وقد اكتشف الكاردينال سان ڤيتال هذا التقصير البشع والجور الواضح؛ حيث قام بزيارة السجون التابعة لهذا الأسقف.

وبعد مرور خمسة أعوام كتب البابا كليمنت الخامس فى عام ١٣١٠ إلى أسقف ألبى ومحقق كاركاسون جيوفروا دابليس يقول إن الكثيرين من مواطنى ألبى ناشدوه مرارًا وتكرارًا بضرورة إتمام محاكمتهم سواء بالإدانة أو التبرئة بعد أن أمضوا فى سجونهم أكثر من ثمانية أعوام.

ولهذا أمر هذا البابا بسرعة إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام ورفعها للتصديق عليها إلى كل من كاردينال «پاليسترينا»، و«فراشكاتى». ولكن أسقف ألبى برتراند دى بورديس والمحقق جيوفروا دابليس تجاهلا هذا الأمر الباباوى وضربا به عرض الحائط، وخاصة لأن بعض المساجين قد ماتوا وشبعوا موتًا قبل صدور المرسوم الباباوى. وعندما ترامى نبأ هذا العصيان إلى سمع البابا كليمنت الخامس بعد مضى عام أو عامين، كتب إلى أسقف ألبى وجيوفروا مشددًا على ضرورة محاكمة المتهمين سواء كانوا أحياء أو أمواتًا. غير أن المحقق جيوفروا استمر فى شق عصا الطاعة على الكرسى الباباوى.

وليس أدل من قضية «جويلم جاريك» على إمعان محاكم التفتيش فى تحدى الكرسى الباباوى؛ فقد زج المحقق بهذا الرجل فى السجن بتهمة محاولة تدمير وثائق محكمة تفتيش كاركاسون فى عام ١٢٨٤. ولكن الرجل كان معروفًا بورعه وتقواه مما حدا بالبابا كليمنت الخامس إلى تبرئته. ولم يهدأ بال المحققين حتى أنزلوا العقاب بهذا الرجل الطاعن فى السن بمجرد أن سنحت لهم الفرصة؛ ففى عام ١٣٢١ استدعاه المحقق «برنارد جوى» من السجن لمحاكمته واستخدم معه الرأفة بأن نفاه مدى الحياة فى الأراضى الفرنسية متجاهلًا تبرئة البابا له. وفى حادثة أخرى حاول البابا كليمنت الخامس أن يعهد إلى أساقفة تولوز وناربون بمحاكمة اليهود بدلًا من أن يقوم المحققون بهذه المهمة. ولكن هذه السلطة التى سحبها البابا من المحققين لصالح الأساقفة ما لبثت أن عادت إلى محاكم التفتيش بعد وفاة كليمنت الخامس.

وقد نجم عن هذا الصراع بين دعاة الإصلاح ومحاكم التفتيش اتخاذ عدد من التدابير الإصلاحية عام ١٣١٢ بناء على أوامر من البابا كليمنت الخامس تعرف بقوانين كليمنت التى كانت جاهزة للعرض على هذا البابا لمراجعتها، غير أن المنية لم تمهله، فقد توفى فى ٢٠ أبريل عام ١٣١٤. وعلقت هذه القوانين وتأخر صدورها حتى ٢٥ أكتوبر ١٣١٧ فى عهد البابا يوحنا الثانى والعشرين. وتقضى هذه القوانين الجديدة بتحديد سلطة المحقق وإلزامه بالتشاور مع السلطات الدينية المحلية فى حالات تعذيب المتهمين أو الزج بهم فى سجون بالغة القسوة، إلى جانب التهديد بفرض الحظر الكنسى على من تسول له نفسه انتهاك القوانين.

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات الباباوية لم تطبق على أرض الواقع، فإن استنانها دليل واضح على إقرار الكنيسة بمخالفات محاكم التفتيش. وعندما مات البابا كليمنت الخامس فى ٢٠ أبريل ١٣١٤ فى كاربنتراس، تحمل وزر تدمير المهرطقين المعروفين باسم «فرسان هيكل سليمان».

واحتدم النزاع حول انتخاب البابا الجديد، فالإيطاليون يحبذون إجراء الانتخابات فى روما المقر التقليدى للكرسى الباباوى، والفرنسيون، والجاسكون يصرون على ضرورة إجرائها فى نفس الموقع الذى فاضت فيه روح البابا السابق، أى فى القصر الباباوى فى كاربنتراس. ثم أقدم الفريق الجاسكونى فى ٢٣ يوليه ١٣١٤ بزعامة أبناء عمومة البابا المتوفى كليمنت على حرق القصر الباباوى فى كاربنتراس وهددوا بالفتك بالرهبان الطليان الذين خافوا على حياتهم ولاذوا بالفرار. وانقضى عامان دون انتخاب خلف للبابا المتوفى، وراود البلاط الفرنسى أمل فى أن يكون البابا المنتخب فرنسيًا. ومرت قرابة ستة أشهر دون انتخاب بابا يخلف كليمنت الخامس، فأمر الملك فيليب بعقد اجتماع لانتخاب بابا جديد فى دير الرهبان الدومنيكان، وحتى يجبرهم على الانتهاء من هذه المهمة حاصرت قواته المجتمعين. وبعد انقضاء أربعين يومًا على هذا الحصار المضروب استقر رأيهم على انتخاب «چاك دوزو» كاردينال بورتو رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية، وانتخاب بابا جديد، هو يوحنا الثانى والعشرون (١٣١٦ ـ ١٣٣٤).

انتهت متاعب محاكم التفتيش فى لانجويدوك، واطمأن المحققون إلى أن أحدًا لن يجرؤ على تحديهم أو إنكار سلطتهم؛ مما ساعدهم على الانقضاض على الإصلاحيين المناوئين لهم. وكان برنارد ديلسييه أول ضحية لهم. وواجه البابا الجديد المنتخب مشكلة العمل على رأب الصدع الناجم عن هذه الانقسامات والصراعات المحتدمة، فاستدعى رهبان بيزييه وناربون للمثول أمامه، فتجرأ الراهب برنارد كعادته لمناشدة البابا وضع حد لمظالم محاكم التفتيش، فاتهمه هذا البابا بتعطيل عمل هذه المحاكم، وتم إلقاء القبض عليه على الفور إلى جانب توجيه اتهامات أخرى إليه مثل استخدام السحر فى إماتة البابا بنديكت الحادى عشر (١٣٠٣ ـ ١٣٠٤)، والتآمر مع أهل كاركاسون ضد المحققين. ولهذا زجت محاكم التفتيش بـ «برنارد ديلسييه» فى السجن لأكثر من عامين تعرض فيهما للمضايقات والاستجواب. وفى ٣ سبتمبر ١٣١٩ تم تقديمه إلى المحاكمة فى كاستيلودادى، وتشكلت المحكمة من رئيس أساقفة تولوز وأسقف باميير وسانت بابول. غير أن رئيس أساقفة تولوز اعتذر فجأة عن عدم الحضور تاركًا المحاكمة فى أيدى زملائه الذين قاموا بنقل المحكمة إلى كاركاسون فى ١٢ سبتمبر ١٣١٩. وليس أدل على أهمية المحاكمة من أن ممثل الملك نفسه الذى شغل وظيفة المندوب الملكى المسئول فى كاركاسون وتولوز كان حاضرًا إلى جانب آخرين من أبرز رموز الكنيسة.

وتحفظ لنا السجلات والوثائق أدق التفاصيل الخاصة بمحاكمة برنارد، ومثل أمام

المحاكمة نفسها شركاء برنارد أمثال «جارسيا»، و«جويلم فرانزا»، و«بيير بروبي» وآخرين ممن استخدمتهم المحكمة «شاهد ملك». وقد تعرض برنارد الطاعن فى السن الذى أنهكه السجن لمدة عامين إلى تكرار استجوابه للتحقيق الدقيق لمدة شهرين بشأن أحداث جرت له خلال فترة امتدت من اثنى عشر إلى ثمانية عشر عامًا واختلطت ببعضها البعض، بحيث يصعب تذكرها على النحو الصحيح. ووجهت إليه المحكمة تحذيرًا بأنه أصبح مطرودًا من الكنيسة بسبب عرقلته لسير محاكم التفتيش، وأنه لا سبيل أمامه للنجاة من الحرق على الخشبة إلا بالاعتراف الكامل والخضوع التام. وقام المحققون بتعذيبه مرتين فعذبوه فى المرة الأولى فى ٣ أكتوبر من العام المشار إليه آنفًا بتهمة الخيانة، ثم تكرر تعذيبه يوم ٢٠ نوفمبر من العام نفسه بتهمة الاشتغال بالسحر الأسود. ورغم أن السجلات ادعت أن تعذيبه كان مخففًا فإن الكتبة سجلوا صرخاته الزاعقة من جراء التعذيب الذى فشل فى حمله على الاعتراف بذنبه، وإن كان قد أفلح فى تدميره نفسيًّا وجعله فى نهاية الأمر يرتمى أمام المحققين طالبًا منهم أن يرحموه ويعفوا عنه.

ويقضى الحكم الصادر عليه فى ٨ ديسمبر بتبرئته من تهمة محاولة قتل البابا بنديكت الحادى عشر، ولكن التهم الأخرى ازدادت سوءًا؛ حيث إنه اتهم بالإدلاء بما لا يقل عن سبعين شهادة زور فى أثناء استجوابه. وبعد أن نبذ برنارد أفكاره برأت المحكمة ساحته وتم نزع ملابس الكهنوت عنه، كما حكم عليه بالسجن المؤبد وأن يعيش على الخبز والماء وحدهما وهو قابع فى سجن محكمة تفتيش.

ورغم ذلك فقد احتج شانثوه لدى البابا على ما اعتبروه حكمًا مخففًا. غير أن عددًا من المسئولين الدينيين رأوا أنه حكم غليظ؛ حيث إن برنارد ديلسييه الطاعن فى السن أصبح هزيلًا نتيجة ما لقيه من تعذيب وتكبيل بالأغلال والعيش على الخبز والماء. ومع ذلك فقد رفض البابا معاملته بالرأفة. ومن سوء حظه أنه وقع فى يد واحد من ألد أعدائه هو المحقق «چين دى بون». وقد وضع موته نهاية لبؤسه وشقائه.

انتصار رهبان الدومنيكان

ويتولى البابا يوحنا الثانى والعشرين الكرسى البابوى تعاظم سلطان الرهبان الدومنيكان، رغم أنه نشر قوانين سلفه كليمنت الخامس الهادفة إلى كبح جماح محاكم التفتيش، وفى ٣٠ مارس ١٣١٨ تراجع عن توفير الأمان والحماية للمتمرد أيمرك كاستيل وبقية الشاكين من تجاوزات

ومظالم محاكم التفتيش فى كل من كاركاسون وألبى وكورديس، وأخذ المحققون ينقبون دون كلل أو ملل عن كل المعترضين على محاكم التفتيش لينزلوا بهم أشد العقاب، وليردعوا المدن التى شقت عصا الطاعة عليهم.

وفى ١١ مارس ١٣١٩ عقد المسئولون عن محاكم التفتيش اجتماعًا حاشدًا فى كنيسة الجبانة لمساءلة المنشقين عليها وحملهم على إعلان ندمهم وتوبتهم على الآثام التى اقترفوها فى حق الكنيسة الكاثوليكية، وكذلك رضائهم عن أى عقاب يفرض عليهم. أما الذين تخلفوا عن إعلان توبتهم فقد أعطوا مهلة للاستغفار. وعوقب الأهالى على عصيانهم للكنيسة، وصدرت إليهم الأوامر ببناء كنيسة صغيرة ملحقة بالكاتدرائية فى غضون عامين، وكذلك إقامة بوابة كنيسة الدومنيكان، وإعطاء خمسين جنيهًا تبرعًا لكنيسة الرهبان الكراملة، ثم بناء مقابر من الرخام كى تضم رفات كل من المحققين الراهب نيكولاس ديبفيل، وفولكس دى سانت چورچ فى مدينتى ليون وكاركاسون، اللذين لحق الأذى بهما نتيجة تمرد الأهالى عليهما. وأيضًا شمل العقاب جميع القناصلة الذين اتخذوا مواقف عدائية ضد محاكم التفتيش فى الفترة من عام ١٣٠٢ حتى عام ١٣٠٤. وأيضًا وقّعت محاكم التفتيش ـ التى خرجت فى هذا الصراع ظافرة منتصرة ـ العقاب على مدينة كورديس قبل أن تتصالح معها. وليس هناك دليل على أن المهرطقين الذين قبضت عليهم محاكم التفتيش فى ألبى عام ١٢٩٩ كانوا بالفعل من المارقين. وتحت وطأة التعذيب استطاعت هذه المحاكم أن تنتزع من كثير من الأبرياء اعترافات بهرطقتهم. وقد أصر «لامبرت دى فويسيه» على عدم التراجع عن أفكاره الدينية المارقة، فتم حرقه فى ١٣٠٩ فى حين انهار معظم السجناء أمام التعذيب.

كان المحقق البارز فى محاكم التفتيش برنارد جوى على حق حين شكا من أن القيود التى فرضها الملك فيليب على هذه المحاكم شجعت على انتشار الهرطقة فى لانجويدوك. ورغم ذلك فبحلول عام ١٣٠٤ أكد الراهب الدومنيكانى جويلم پيير أن لانجويدوك تطهرت من المهرطقين، وأن عددهم فى ألبى وكاركاسون وكورديس لا يزيد على أربعين أو خمسين مهرطقًا. ويبدو أن هذه الأرقام غير مؤكدة، فقد دأب المحقق برنارد جوى على الزهو بأن محاكم التفتيش استطاعت فى الفترة من ١٣٠١ إلى ١٣١٥ أن تكتشف ألف مهرطق اعترفوا بمروقهم، وتم توقيع العقوبة عليهم.

وتشير السجلات التى احتفظ بها المحقق جيوفروا دابليس فى كاركاسون إلى كثرة عدد

المهرطقين الذين مثلوا أمام محكمة التفتيش فى كاركاسون فى الفترة من ١٣٠٨ حتى ١٣٠٩. ويؤكد أحد الشهود فى محاكمة برنارد ديلسييه كثرة عدد المهرطقين الذين اكتشفتهم محاكم التفتيش. وفى الوقت نفسه تقريبًا بدأ «ليمبورش» فى نشر الأحكام التى أصدرتها محاكم تفتيش تولوز. والجدير بالذكر أنه تم تعيين المحقق برنارد جوى فى محكمة تفتيش تولوز عام ١٣٠٦. وجوى من أبرز المحققين الذين عرفتهم محاكم التفتيش عبر التاريخ، وهو رجل مشهود له بالعلم الغزير والكفاءة النادرة. وقد اعترف البابا يوحنا الثانى عشر بفضله وأياديه البيضاء على الكنيسة الكاثوليكية، ويرجع الفضل إليه فى اقتلاع جذور الهرطقة الكاثارية من لانجويدوك عندما كان يعمل محققًا فى محكمة تفتيش تولوز. ورغم نجاح محاكم التفتيش فى القضاء على النبلاء المهرطقين والمؤمنين بالكاثارية، فإن هذه الهرطقة ظلت تضرب بجذورها الراسخة بين الريفيين البسطاء الذين يعيشون فى الوديان والوهاد وسفوح جبال البرينيز (البرانس).

وكان «بيير أوتييه» الكاتب السابق لمدينة باكس (باميه) من أبرز الذين انخرطوا فى الهرطقة الكاثارية. وكان هذا الرجل ذا ثراء واسع وعريض، فهو يملك الضياع فى سفح جبال البرينيز الوعرة، حيث الكهوف الكثيرة والمخابئ العديدة والدروب القليلة شديدة الوعورة، الأمر الذى سهل على المارقين والمهرطقين مهمة الهروب إلى حدود إقليم أراجون. أصبح أوتييه بعد حياة شهوانية قضاها فى المتع والملذات من أكثر الناس تقشفًا وزهدًا فى الحياة، والتف حول هذا المهرطق المريدون والأتباع لدرجة أفزعت محاكم التفتيش وجعلتها تجدُّ فى طلبه وتسعى حثيثًا للقبض عليه. وعرض رجل غادر يدعى جويلم چين على الرهبان الدومنيكان الإيقاع بهذا الرجل وتسليمه إليهم. وبالفعل استطاع بعض الخونة الإمساك به فى جنح الظلام وكمموه ثم حملوه إلى الجبال، حيث ألقوا به فى هوة بعد انتزاع اعتراف منه بأنه مذنب.

وتلخصت مهمة محقق كاركاسون جيوفروا دابليس أساسًا فى تحديد الأشخاص الذين وفروا الحماية والملجأ الآمن للمهرطق بيير أوتييه. وكذلك بذل محقق تولوز جهدًا نشيطًا مماثلًا لتحقيق الغرض نفسه، مما دفع هذا المهرطق لتغيير الأماكن التى يختبئ فيها. وبسبب التفاف المريدين حوله عجزت محاكم التفتيش عن الإمساك به؛ مما دفع المحقق برنارد جوى فى ١٠ أغسطس ١٣٠٩ إلى إصدار بيان خاص يحث فيه الكاثوليك المؤمنين على إلقاء القبض عليه وعلى شريكيه فى الهرطقة «بيير سانش»، و«سانش ميرساديه» حتى يكسبوا رضاء الله عليهم. وفى الواقع لم يكن هناك أى داع لإذاعة إصدار مثل هذا البيان على العالمين، لأن المهرطق أوتييه

كان قد تم إلقاء القبض عليه وعلى معظم أفراد عائلته وأصدقائه فى الفترة من ١٣٠٨ إلى ١٣٠٩. وكذلك ألقت محاكم التفتيش القبض على مريده الوفى «بيرين موريل»، الذى ظل ينكر هرطقة معلمه أوتييه حتى نصحه هذا الأخير فى سجنه بالاعتراف.

وتبع ذلك القبض على مهرطق آخر اسمه «أمييل دى بيرليس»، الذى أُحرق على الخشبة يوم ٢٣ أكتوبر ١٣٠٩، أى قبل إحراق شيخ المهرطقين بيير أوتييه فى أبريل ١٣١٠، وذلك حين جاء المحقق جيوفروا دابليس من كاركاسون ليشارك زملاءه فرحة الانتصار على الهرطقة. واستقبل بيير أوتييه مصيره برباطة جأش ولم يخف أفكاره المارقة، فقد وصف كنيسة روما بأنها مجمع إبليس. ويبدو أنه تعرض للتعذيب لإجباره على الكشف عن رفاقه ومريديه الذين وفروا له ملاذًا آمنًا فى فترة هروبه. ونظرًا لامتلاك بيير أوتييه قدرًا هائلًا من المعلومات عن نشاط زملائه المهرطقين، فقد اعتبره المحقق برنارد جوى صيدًا ثمينًا.

وهكذا تم القضاء على الهرطقة الكاثارية، ونجح المحققان برنارد جوى، وجيوفروا دابليس فى غضون سنوات قلائل فى القبض على أتباع المهرطق بيير أوتييه ومريديه وإحراق البعض منهم. ويمكن القول إن فرنسا بعد عام ١٣١٥ لم تشهد مهرطقًا عملاقًا فى مكانة أوتييه، ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض التوابع كما نستدل على ذلك من بعض الأحكام الواردة فى سجلات عامى ١٣٢٧ و١٣٢٨، حيث نرى محقق كاركاسون «جين دوبرات» يدين هرطقة «جويليا تورنير» التى أحرقت بسبب تشبثها بمعتقداتها المارقة. وأيضًا من بين التوابع أو الذيول المشار إليها أن المحقق هنرى دى شاماى حكم فى كاركاسون بالسجن على مهرطق كاثارى اسمه «جويلم أميل»، كما أنه حكم بالسجن عام ١٣٢٩ على اثنين من الكاثاريين، هما «بارتولومى پايز»، و«ريموند جاريك»، وفى العام نفسه (١٣٢٩) أمر هذا المحقق بهدم أربعة منازل ومزرعة؛ لأن أصحابها تحولوا إلى الهرطقة أثناء معيشتهم فيها، فضلًا عن استمرار المحققين فى اتباع سياسة مصادرة ممتلكات المهرطقين. ويمكن القول إن لانجويدوك آنذاك أصبحت خالية من الهرطقة بعد أن بلغت ذروتها قبل ذلك بمائة وخمسين عامًا، وبلغت من الضراوة والعنف مبلغًا كاد أن يقتلع المذهب الكاثوليكى من جذوره.

ومع الانتصار الساحق الذى حققته محاكم التفتيش على جنوب فرنسا، وشن الحروب الصليبية التى لا تنتهى، فقد هذا الجنوب انتعاشه الاقتصادى بعد أن كان يتفوق على كل أوروبا فى مضمار التقدم والتحضر وفى الفنون والعلوم والرخاء فى القرن الثانى عشر. وفى فترة ازدهار

الجنوب الفرنسى أصبحت مدنه تحكم نفسها بنفسها، وتحرص على توفير الحرية لمواطنيها، كما انشغل النبلاء بالفنون والآداب وقرض الشعر، موفرين لمواطنيهم الرفاهية وقدرًا عظيمًا من الحرية. ولكن بشن الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش انهارت الصناعة والتجارة وعاش الناس فى فاقة، وصودرت أموال النبلاء والحكام وحل محلهم حكام أغراب عن البلاد يحكمون بالحديد والنار، ويعملون على ترسيخ النظام الإقطاعى المتخلف الذى كان يسود شمال أوروبا ويجعلها تعيش فى ظلام حضارى دامس. وبدلًا من أن تؤدى حضارة الشمال الأوروبى إلى بزوغ عصر من النهضة، أصبح الأمل معقودًا على إيطاليا فى الجنوب فى بزوغ هذه الحضارة.

ورغم ما أحرزته محاكم التفتيش من نصر ساحق على المهرطقين، فإنها كانت تحمل فى أحشائها بذور انهيارها، كما يدل على ذلك ذيوع وانتشار النهضة الإيطالية فى جميع أرجاء القارة الأوروبية.

* * *

الفصل الرابع

فرنسا

فرنسا

عندما نتحدث عن فرنسا فى ذلك الزمان فنحن نعنى المناطق الشمالية منها، حيث كان الجنوب الفرنسى المتمثل فى أوكيتانيا مستقلًا عن الشمال، ورغم أن الهرطقة الكاثارية لم تهدد الكنيسة الكاثوليكية فى الشمال كما هددتها فى الجنوب، فإن الحروب الصليبية التى شنتها الكنيسة على الجنوب، دفعت الكثير من المهرطقين إلى الفرار للشمال طلبًا للأمان. وكان لويس التاسع ملك فرنسا شديد الحرص على تطهير بلاده من المهرطقين؛ فكان يرى أن أفضل سبيل إلى التعامل مع المهرطقين هو إغماد السيوف فى قلوبهم. وبينما كان الجنوب فى عام ١٢٣٣ يعين فى محاكم تفتيش تولوز محققين أشداء وأكفاء، أمثال پيير سيلد، وجويلم أرنود، بذل الشمال الفرنسى جهدًا مضنيًا ليفعل الشىء نفسه. وبطبيعة الحال لم يجد الشمال الفرنسى أكثر غلوًّا وتعصبًا وتطرفًا فى الدين من طائفة الرهبان الدومنيكان. وحاول الشمال أن يسند إلى رهبان «فرنش كومتيه» مهمة مطاردة المهرطقين، ولكنهم رفضوا الاضطلاع بهذه المهمة. وعلى أية حال أصابت كنيسة الشمال فى غرب إقليم بورجندى نجاحًا ملحوظًا عندما عثرت على رهبان متطرفين، أمثال «رينيرى ساكون» على أتم استعداد للقيام بهذه المهمة. وزعم راهب آخر هو روبرت، المعروف باسم البورجندى، القدرة على اكتشاف المهرطقين المختبئين والتعرف إليهم من مجرد مسلكهم وأسلوبهم فى الحديث.

وفى أوائل عام ١٢٣٣، لم يجد الرئيس الدينى فى بيسانكون من يمثله فى مطاردة الهراطقة أفضل من روبرت الذى لم يضيع أى وقت، بل سارع بمداهمة مركز مهم من مراكز الهرطقة عُرف باسم الشارتيه، قاطعًا على نفسه عهدًا بتطهير هذا المركز من شرها. غير أنه أخفق فى تحقيق هدفه بسبب عناد المهرطقين وتشبثهم بهرطقتهم، كما أن المسئول الدينى فى بيسانكون صادف الفشل نفسه فى محاولة هدايتهم. ولكن فشل المحقق روبرت فى مهمته ما لبث أن تحول إلى نشاط ناجح محموم بسبب فرط حيويته. ونتيجة لذلك جاء إليه الهراطقة من كل حدب وصوب ليعترفوا له بذنوبهم ويكيلوا الاتهامات إلى بعضهم البعض، ورفع المحقق روبرت

إلى البابا جريجورى التاسع تقريرًا اعترف فيه بتردى الأوضاع، مؤكدًا أن المدينة بأسرها تفوح برائحة الهرطقة النتنة، زاعمًا أن المهرطقين تفننوا وبرعوا فى استخدام أساليب التمويه والخداع. فتلقى هذا المحقق تعليمات من البابا جريجورى التاسع بضرورة تعاونه مع الأساقفة واتباع القوانين البابوية الهادفة إلى استئصال الهراطقة عن طريق استخدام القسر إذا لزم الأمر والاستعانة بالسلطة المدنية. والأرجح أن تعصبه الدينى الأعمى جعله لا يميز بين المذنبين والأبرياء. ولم يمض وقت طويل حتى أعلن رئيس أساقفة «سنس» فى منطقة شارتيه للبابا جريجورى عن احتجاجه الشديد على كثرة تدخل هذا المحقق فى اختصاصاته، إلى جانب تعبير كثير من الكرادلة عن انزعاجهم من غلواء طائفة الرهبان الدومنيكان فى باريس وتطرفهم. وأكد الكرادلة أن روبرت يبالغ فى حجم الهرطقة كى يبرر تطرفه. واستجاب البابا لشكوى الكرادلة ضد المحقق روبرت بأن ألغى فى أوائل فبراير ١٢٣٤ التكليفات التى أسندها إليه. ولكن فى الوقت نفسه حث الكرادلة على المزيد من اليقظة ونصحهم بالتشاور مع الرهبان الدومنيكان عند اتخاذ أية إجراءات ضد الهراطقة، بسبب ما عرف عن هؤلاء الرهبان من التصدى للهرطقات وتفنيدها.

البابا: جميع أرجاء فرنسا تعج بالأفاعى المهرطقة
روبرت: حرق المشتبه فيهم... حتى دخل السجن

ولكن حماسة المحقق روبرت جعلته يمضى قدمًا فى ملاحقة المهرطقين والعمل على إقامة محاكم تفتيش فى كل أرجاء فرنسا. ولحمايته من أذى المهرطقين وضع الملك لويس حرسًا مسلحًا للذود عنه، وجاب روبرت البلاد طولًا وعرضًا ينشر فيها الرعب والفزع، ففى مدينة بيرون أحرق خمسة أشخاص، ثم أحرق أربع ضحايا فى مدينة هورانكورت، ثم ذهب إلى كامبراى حيث ساعده رئيس أساقفة ريمز وثلاثة أساقفة على القضاء على نحو عشرين مهرطقًا، بالإضافة إلى الزج بآخرين فى غياهب السجون، ومن هناك توجه إلى ديواى حيث أحرق عشرة هراطقة آخرين، وحكم على العديدين بالسجن وارتداء الصلبان للدلالة على التوبة فى حضرة كونت فلاندرز ورئيس أساقفة ريمز وكثير من الأساقفة، ثم عرج على مدينة «ليل»، حيث حكم بإعدام الكثيرين. وكان هذا العدد الهائل من الاعترافات سببًا فى إقناع البابا جريجورى بأنهم لم يتحروا الدقة عندما أخبروه أن المنطقة خالية من الهراطقة؛ ولهذا نرى البابا فى أغسطس

١٢٣٥ يعلن أمام المسئول الدومنيكانى أن جميع أرجاء فرنسا تعج بالأفاعى المهرطقة. ومن هذا المنطلق أصدر الكرسى البابوى مجددًا تعليمات إلى الراهب روبرت بالتجوال فى ربوع فرنسا مع فريق من معاونيه للتصدى للهرطقة، وأمر البابا رئيس أساقفة سنس أن يقدم إلى المحقق روبرت كل ما يستطيع من عون، وأيضًا عيَّنه الكرسى البابوى على رأس لجنة خاصة، حاثًّا إياه على التضحية بروحه فى سبيل تطهير البلاد من المارقين.

وألهبت تعليمات البابا حماس روبرت الذى بدا وكأن مسًّا من الجنون قد أصابه، كما أن الملك لويس أمر الكرادلة بتقديم كل ما يحتاج إليه من مساعدة. ويقال إنه فى فترة لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة قضى على نحو خمسين مهرطقًا من الذكور والإناث، الأمر الذى جعل فرائص الناس ترتعد بمجرد سماع اسمه، كما جعلهم يضجون بالشكوى لدرجة أنه لم يكن بمقدور البابا أن يصم أذنيه، فاضطر فى عام ١٢٣٨ إلى إجراء تحريات أثبتت تعسف روبرت وطغيانه. ولكنه استطاع قبل أن يكبح الكرسى البابوى جماحه أن يحرق فى عام ١٢٣٩ عددًا كبيرًا من المهرطقين فى مونتموريكون، ويقال إنه أحرق ١٨٣ مهرطقًا فى مونت وايمر معقل الهراطقة الكاثارية فى القرن الحادى عشر، فى حضرة ملك ناڤار وحشد من الكرادلة والنبلاء وجمهور غفير من الشعب يقدر عدده بسبعمائة ألف شخص. وأمام الفظائع التى ارتكبها روبرت قام البابا بتجريده من السلطات الاستثنائية التى سبق أن منحها له، فضلًا عن أنه زج به فى سجن دائم.

ورغم اختفاء روبرت عن مسرح الأحداث، فقد ظل الاضطهاد مستمرًّا فى فرنسا بزعم أنها لم تتطهر من الهراطقة، واستمر هذا الاضطهاد عنيفًا ومستمرًّا لمدة ما يقرب من أربعة أعوام بزعامة الرهبان الدومنيكان. وشجع على استمرار محاكم التفتيش الفرنسية فى عملها أن لويس ملك فرنسا تولى الإنفاق عليها، وتسجل سجلات الخاصة الملكية لعام ١٢٤٨ المبالغ التى أنفقت على محاكم التفتيش فى پاريس، وأورليانز، وغيرها من المناطق. ولم يهدأ عنفوان محاكم التفتيش إلا فى عام ١٢٦٦ عندما احتدم الصراع بين طائفتى الرهبان المتنافسين الدومنيكان والفرنسيسكان، غير أن معظم الأراضى الفرنسية كانت فى قبضة الدومنيكان. ويدل المرسوم الذى أصدره البابا إينوسنت الرابع عام ١٢٥٣ على أن المسئول الدينى المحلى فى پاريس يبسط سلطانه الدينى على كل المملكة بما فى ذلك أراضى ألفونس تولوز، فقد نص المرسوم البابوى على أن تبسط محاكم التفتيش نفوذها على جميع أركان المملكة، وأن تعمل بأكبر قدر من الكفاءة.

والجدير بالذكر أن وضع محاكم التفتيش فى لانجويدوك فى الجنوب تأرجح بين الاستقلال عن فرنسا والتبعية لها، ففى عام ١٢٥٥ كانت تتمتع بالاستقلال عن باريس، فى حين أنها كانت فى عام ١٢٥٧ تابعة لها، ثم عادت فى عام ١٢٦١ إلى سابق استقلالها كى تصبح عام ١٢٦٤ تابعة للمسئول الدينى فى باريس. فى عام ١٢٥٥ تقاسم الرهبان الفرنسيسكان والدومنيكان السلطة على محاكم التفتيش فى باريس. ولكن بحلول عام ١٢٥٦ استعاد الرهبان الدومنيكان كامل سيطرتهم عليها. وبمضى الوقت استكملت محاكم التفتيش هيكلها الوظيفى، ورغم اندثار الوثائق التى تسجل نشاط محاكم التفتيش فى فرنسا فإن التاريخ يحتفظ لنا ببعض السجلات التى أصدرها المحقق «سيمون دڤال» فى عامى ١٢٧٧ و١٢٧٨.

دأب المحققون فى محاكم تفتيش فرنسا على الشكوى من النص القانونى الذى يعطى المجرمين والآثمين حق الاستمتاع بملاذ آمن فى الأماكن المقدسة. فالقانون يحظر القبض على أى شخص داخل الكنيسة أو الدير، كما أن القانون العام نص على فرض الحظر الكنسى على كل من تسول له نفسه انتهاك الملاذ الآمن وإنزال العقاب به؛ ولهذا كان من الطبيعى أن يلجأ بعض المهرطقين إلى أماكن العبادة كملاذات آمنة. وبسبب شكوى المحققين من استغلال الملاذ الآمن، أصدر البابا مارتن الرابع فى عام ١٢٨١ مرسومًا ينص على عدم السماح للمهرطقين باستغلال حق اللجوء إلى الأماكن المقدسة، وقد أشار هذا المرسوم البابوى بوجه خاص إلى اليهود الذين اعتنقوا المسيحية ثم ارتدوا عنها، وقد تم حرق واستتابة الكثير من هؤلاء اليهود المرتدين فى الفترة من ١٣٠٧ حتى ١٣١٠.

وأيضًا أصبح الواجب يقتضى من محاكم التفتيش محاسبة الذين صدر ضدهم حظر كنسى لمدة عام دون حصولهم على غفران الكنيسة لخطاياهم؛ لأن مثل هؤلاء الناس مهرطقون فى نظر القانون. وقد رأينا البابا بونيفاس الثامن فى عام ١٢٩٧ يصدر تعليماته إلى محققى محاكم تفتيش كاركاسون لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض أهالى مدينة بيزييه لهذا السبب. والجدير بالذكر أن مجلس ريمز أوصى بضرورة البدء فى اتخاذ الإجراءات ضد الذين فرض عليهم الحظر الكنسى لمدة عامين دون أن يحاولوا فى أثنائهما الحصول على مغفرة الكنيسة؛ حيث إن شبهة الهرطقة تحوم حولهم. وفى عام ١٣٠٣ عقد الأساقفة محكمة للنظر فى مثل هذه الحالات بمعزل عن المحققين الذين كانوا فى كثير من الأحيان على علاقة سيئة برجال الدين العاديين.

أعمال الإيمان

ونحن نسمع فى عام ١٣٠٨ عن شخص يدعى «أيتين دى ڤيربيرى سواسون»، اتهمته محاكم التفتيش بالتجديف على جسد المسيح، وعلل الرجل تجديفه بأنه كان مخمورًا، ومن ثم استخدمت محكمة التفتيش الرأفة معه، وبعد مضى وقت قصير صدر فى باريس فى يوم ٣١ مايو ١٣١٠ أول عمل إيمانى (حكم بالإعدام) ضد امرأة مهرطقة تدعى «مرجريت دى هاينولت» بسبب انتمائها إلى طائفة مهرطقة تعرف باسم الروح الحرة (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). نادت هذه المرأة بأن الروح التى يغمرها الحب الإلهى لا تتدنس حتى إذا كانت غارقة لأذنيها فى الخطيئة، وعبرت هذه المرأة عن رأيها فى كتاب أدانه أسقف كامبراى قبل عام ١٣٠٥، وكان هذا الأسقف رحيمًا بها فاكتفى بحرق الكتاب وتحذيرها من تداوله؛ ولكنها لم تهتم، فقدمها فيليپ دى مارجينى محقق اللورين الذى خلف الأسقف إلى المحاكمة فيما بعد بتهمة الترويج لمذهبها بين البسطاء، ولكنها تمكنت من الهرب. وتجاسرت هذه المرأة فقدمت نسخة من كتابها إلى چون أسقف شالون وذاعت أفكارها المهرطقة حتى وصلت إلى باريس، ولكن الأمر انتهى بوقوعها فى أيدى جويلم محقق محكمة تفتيش باريس، فرفضت القسم أمامه فألقى بها فى السجن بعد فرض الحظر الكنسى عليها. وقام المحقق بكتابة بيان وتقديمه إلى فقهاء القانون فى الجامعة على غير ما جرت عليه العادة فى مثل هذه الأحوال، وقرر الفقهاء بإجماع الآراء أن المرأة مهرطقة وينبغى تسليمها إلى الذراع العلمانية لتنفيذ حكم الإعدام فيها؛ فتم إحراقها فى اليوم التالى أمام حشد من النظارة ذرفوا الدموع سخينة عليها بسبب وفائها النادر لمبادئها. وكان كاتب الأسقفية واحدًا من المعجبين بهذه المرأة، وسعى هذا المريد واسمه «جيون» إلى إقناع المحكمة بتبرئتها، فتم القبض عليه وحبسه. واقتدى التلميذ بمعلمته فرفض القسم قبل التحقيق معه، ويبدو أن عقله اختل فى فترة حبسه التى امتدت إلى ثمانية عشر شهرًا، فقد ادعى أنه مبعوث العناية الإلهية التى أرسلته لخلاص العالم، فلم يجد المحقق مفرًّا من إدانته وحكم عليه بالسجن المؤبد.

ظهر فى عام ١٣٢٨ فى باريس مهرطق اسمه سبور دى بارتينياى، تدل قصته على مدى سلطة محاكم التفتيش فى فرنسا، فقد اتهم محقق فى محكمة تفتيش باريس الراهب موريس واحدًا من نبلاء بواتو بالهرطقة، فأمر الملك بالزج به فى السجن ومصادرة جميع ضياعه وممتلكاته. وكان هذا المهرطق بارتينياى من أصحاب السطوة والنفوذ وله أصدقاء أقوياء من بينهم أسقف نوايو،

الذى عمل جاهدًا لتبرئته. ونظرًا لما تمتع به هذا المهرطق الثرى من نفوذ، أبلغ البابا أن السبب الحقيقى فى اتهامه بالهرطقة هو كراهية الراهب موريس له؛ فتم إرساله إلى أڤنيون، حيث نجح فى جعل البابا يوحنا الثانى والعشرين يشرك بعض الأساقفة مع المحقق موريس فى التحقيق معه، وأخيرًا استطاع هذا النبيل عن طريق ثروته العريضة أن يحصل على أمر بإطلاق سراحه.

وفى ١٦ يناير ١٣٢٩ أصدر هنرى دى شاماى عملًا إيمانيًا فى باميه حكم فيه على سبعة متهمين بالهرطقة بالسجن مدى الحياة، وتقديم ستة من المهرطقين الأموات إلى المحاكمة. وفى ١٩ ديسمبر من العام نفسه عقد هنرى دى شاماى محاكمة للمهرطقين فى ناربون، ثم عقد محاكمة أخرى فى بامير يوم ٧ يناير ١٣٢٩، وأخرى فى العام نفسه يوم ١٩ مايو فى بيزييه وثالثة فى ٦ سبتمبر فى كاركاسون، حيث حكم على ستة مهرطقين بالحرق وواحد وعشرين بالسجن المؤبد. وبعد وقت قصير قام بحرق ثلاثة مهرطقين فى ألبى، إلى جانب محاكمات أخرى عقدها فى أماكن مختلفة، الأمر الذى يدل على أن هذا المحقق كان شعلة من الحيوية والنشاط. ويبدو أن بعض المصادمات نشبت بين المحققين وموظفى الملك؛ لأننا فى عام ١٣٣٤ نسمع عن شكوى المحققين إلى الملك فيليپ، الذى أمر موظفيه فى كل من نيميس وتولوز وكاركاسون بعدم تعطيل سير العمل فى محاكم التفتيش أو الاعتراض على امتيازاتها.

واستمر نشاط المحققين على أشده بعضًا من الوقت. ويخبرنا مسئول تولوز عام ١٣٣٧ أن المحقق «پيير برونى» بذل جهدًا ملموسًا فى محاكمة المهرطقين، فقد أمر بمصادرة ضياع ثلاثين مهرطقًا، كما أصدر عملًا إيمانيًا يتضمن الحكم بالسجن على نحو اثنين وثمانين مهرطقًا. وصدرت أيضًا أعمال إيمانية مهمة أخرى فى الأعوام ١٣٤٦ و١٣٥٧ و١٣٨٣ فى كاركاسون إلى جانب الأعمال الإيمانية الصادرة فى تولوز عام ١٣٧٤. ثم أخذت قوة محاكم التفتيش تأفل وتضمحل فى الفترة من ١٣٥٠ حتى ١٣٦٣؛ حيث إننا لم نعد نسمع عن وجود محاكم تفتيش فى تلك الفترة فى الشمال. ولا شك أن الحروب التى اندلعت بين فرنسا وإنجلترا آنذاك عطلت سير محاكم تفتيش الشمال. وعلى أية حال تشير الدلائل إلى أن هذه المحاكم لم تكن خاملة، بل استمرت فى مباشرة عملها بشكل أو بآخر. ويتضح لنا هذا من شكوى المسئول الدينى فى باريس إلى البابا كليمنت السادس عام ١٣٥١ من تقاعس هذه المحاكم فى أداء واجبها، الأمر الذى دفع البابا إلى توسيع سلطات المحقق الراهب جويلوم شيڤالييه وغيره من المحققين فى إقليمى تورين وماين.

وبانتهاء الحروب بين إنجلترا وفرنسا تعززت سلطة محاكم التفتيش. ورغم أن الطائفة المهرطقة المعروفة باسم «الروح الحرة» فقدت زعيمتها المهرطقة مرجريت لابوريت، فقد استمرت هذه الطائفة فى نشر هرطقتها فى الخفاء؛ مما أدى إلى انزعاج البابا إيربان الخامس الذى قام فى سبتمبر ١٣٦٥ بتبليغ جميع الكرادلة والمحققين بضرورة التصدى لهرطقة هذه الطائفة، كما أبلغ أسقف پاريس ورجال الكنيسة والمحققين فى جميع أرجاء فرنسا بطبيعة هذا المذهب والأماكن التى يتفشى فيها، ونحن نعلم عن حماس محقق مدينة بوجريه الراهب ماك دى مور فى التصدى لهم عام ١٣٧٢ بغية اجتثاث جذورهم. وقد ذاعت الهرطقة البيجاردية على وجه الخصوص فى ألمانيا، ويسمى أتباع هذه الهرطقة باسم «صحبة الفقراء»، وكانوا فى ألمانيا يرتدون زيًا خاصًا بهم. وتشجيعًا لمحقق محكمة التفتيش فى بوجريه على أداء مهمته، أعطاه الملك شارل الخامس منحة قدرها خمسون فرنكًا، كما أن البابا جريجورى الحادى عشر شكره على حماسه وتفانيه. وتمثل نشاط هذا المحقق فى إحراق كتب المهرطقين وملابسهم فى سوق الخنازير، إلى جانب إحراقه شخصية بارزة فى هذه الطائفة المهرطقة هى چين دوبينيتون، أما شريكها فى الهرطقة فقد نجا من الموت حرقًا؛ حيث إنه توفى فى السجن، غير أن محكمة التفتيش احتفظت بجثته فى مادة حافظة حتى تتمكن من إحراقه مع شريكته. وكما ذكرنا كانت هذه الهرطقة البيجاردية أكثر رسوخًا فى ألمانيا منها فى فرنسا. وزاد من ذيوع هذا المذهب وانتشاره أنه يبرر الاستغراق فى شهوات الجسد ويضفى عليه سموًا روحيًا.

كما أنه ساعد على ذيوعه أن امرأة تدعى «مارى ڤالنسيانس» ألفت كتابًا شرحت فيه أركان هذا المذهب. وفى مايو ١٤٢١ تمت إدانة خمسة وعشرين من أتباع هذا المذهب فى مدينة دواى على يد أسقف أراس؛ فتراجع عنه عشرون متهمًا، وحكم عليهم بالتوبة عن طريق حمل الصليب والنفى والسجن، فى حين أصر الخمسة الآخرون على هرطقتهم ولم يبالوا بإلقائهم فى النار.

وفى عام ١٣٨١ وقع المهرطق «هوج أوبريوت» فى قبضة الراهب «چاك دى مور»، واستطاع هذا المهرطق بحيويته أن يكسب ثقة الملك شارل فأسند إليه مهمة دينية كبيرة فى پاريس، وكذلك استطاع هذا المهرطق بتصرفاته أن يحظى باحترام الجميع. ولكنه أثار عداوة جامعة پاريس بسخريته منها، ولكن الجامعة لم تستطع أن تنال منه فى حياة الملك شارل الخامس المؤيد له. غير أن الوضع تغير بعد وفاة هذا الملك. وفى ٢٥ نوفمبر ١٣٨٠ اندلعت أعمال شغب ضد اليهود، وسطا الدهماء على منازلهم وقاموا بتعميد أبنائهم قسرًا. ولكن أوبريوت أثار سخط الكنيسة الشديد عليه حين

أعاد الأطفال اليهود إلى ذويهم؛ ومن ثم قام الأسقف والمحقق باستدعائه للمثول أمامهما فى ٢١ يناير ١٣٨١، ولكنه رفض الامتثال لهذا الاستدعاء فطردته الكنيسة من حظيرتها، وأعلن هذا الطرد فى جميع كنائس باريس، واضطر هذا المنشق إلى المثول أمام المحقق فى ١٠ فبراير من العام آنف الذكر، وألقى به فى السجن لحين الانتهاء من محاكمته، حيث وجهت إليه مجموعة من التهم التافهة باستثناء تهمتين كانتا على درجة كبيرة من الخطورة، هما إعادة الأطفال اليهود الذين عمدوا بالقوة إلى ذويهم، إلى جانب إطلاق سراح مهرطق زج به المحقق فى السجن. وفى يوم ١٧ مايو من العام المشار إليه صدر عمل إيمانى بشأنه، وأقيمت سقالة أمام كاتدرائية نوتردام اعتلاها أوبريوت ليعترف بذنبه ويكفر عنه، فعدلت المحكمة الحكم بحرقه واكتفت بسجنه سجنًا مؤبدًا ومصادرة كل ثروته. وانتهز شانتوه فى جامعة باريس هذه الفرصة لقرض الأشعار والأهازيج المستهزئة به، وتم نقله إلى زنزانة تحت الأرض بقى فيها حتى عام ١٣٨٢. وبالنظر إلى شدة تعلق الشعب به فقد حطموا قضبان سجنه وأخرجوه وحملوه على أعناقهم واعتبروه زعيمهم، غير أنه انتهز حلول الليل وتسلل ليهرب إلى مسقط رأسه فى بورجندى، حيث توقف نشاطه وطواه النسيان.

أفول محاكم التفتيش؛

ونحن نسمع بعد ذلك القليل عن محاكم التفتيش رغم وجودها، ففى عام ١٣٨٨ ظهر مهرطق وخطيب يدعى «توماس أبوليا» نادى بأن الحب جوهر المسيحية؛ فاجتذب إليه حشدًا غفيرًا من الناس. وقد أنكر هذا المهرطق أهمية القداديس والطقوس المسيحية وشفاعة القديسين. كما أنه ألف كتابًا هاجم فيه بشدة مفاسد الكرادلة والباباوات ورجال الكنيسة عمومًا، ورغم هذا الكفر الواضح فإن محاكم التفتيش لم تلعب دورًا فى إسكاته، بل إن الذى تدخل طالبًا منه الإقلاع عن هرطقته هو بروفست باريس المسئول الدينى فيها. وحتى عندما رفض هذا المهرطق الانصياع إلى البروفست، تولى الأسقف والجامعة محاكمته وأمرا بحرق كتابه، وكادا أن يحرقا هذا الكافر لولا شهادة الأطباء بجنونه فاكتفيا بحبسه حبسًا مؤبدًا. وإذا دلت هذه الحادثة على شىء فهى تدل على تهافت محاكم التفتيش فى فرنسا إيذانًا بانهيارها.

ويرجع انهيار محاكم التفتيش فى فرنسا إلى عدة أسباب، منها أن هذه المحاكم لم تعد تصب فى خزانة الملك فيضًا من المصادرات مثلما كانت تفعل فى الماضى، فضلًا عن أن النظام الملكى الذى أسهمت محاكم التفتيش الفرنسية فى ترسيخه اشتد ساعده فلم يعد بحاجة إليها. وتدل

حالة أبتيل دى لوتريه رئيس دير سيرين على أن سلطة ملك فرنسا فاقت بكثير سلطة المكتب المقدس، ففى عام ١٣٢٢ اتهمه المسئول الدينى فى تولوز لدى محاكم التفتيش بأنه يبشر بأن الروح فانية، وأن بركة الله هى التى تمنحها الخلود. وبعد أن فحصت محاكم التفتيش هذا الرأى قررت أنه لا يعتبر هرطقة؛ فأغضب ذلك مسئولًا فى القصر الملكى فاستأنف ضده لدى البرلمان وليس لدى البابا. وجاء حكم البرلمان مؤيدًا حكم محكمة التفتيش. وأزعج هنرى دى شاماى كثيرًا أن يرى الملك فيليپ يفعل كل ما فى وسعه للحد من سلطة محاكم التفتيش، فلم يألُ شاماى جهدًا حتى استطاع فى نوفمبر ١٣٢٩ أن يحصل من الملك على قرار يتضمن تأكيدًا للمزايا الممنوحة لهذه المحاكم ووضع السلطة الزمنية من جديد رهن إشارتها، وإلغاء كل القرارات التى سبق أن أصدرتها المحاكم الملكية والمعوقة لعمل المحققين وأدائهم لمهام وظيفتهم طبقًا للتعليمات الباباوية بهذا الشأن.

وفى عام ١٣٢٨ قام الملك وليس البابا بتعيين هنرى شاماى محققًا فى محاكم التفتيش، ولا غرو فقد اتبع الملك فيليپ سياسة توسيع سلطانه الملكى. ومن هذا المنطلق أرسل الملك مبعوثه «جويلوم دى ڤيلار» إلى منطقة تولوز لإصلاح تجاوزات محاكم التفتيش وافتئاتها على سلطة المحاكم الملكية. وفى عام ١٣٣٠ طلب دى ڤيلار عرض سجلات المحاكم الكنسية عليه، كما فعل الشىء نفسه فى العام ذاته بالنسبة لسجلات محاكم التفتيش. ونحن نشعر أكثر فأكثر بغرابة هذا الطلب عندما نتذكر أن المحقق نيكولاس ديفيل رفض بكل كبرياء وشمم إطلاع الأساقفة الذين أرسلهم الملك فيليپ على هذه الوثائق والمستندات، وإذا تذكرنا تردد چين دى بيكوينى فى التدخل فى شئون جيوفرا دابليس. وتدل هذه التغيرات الجذرية التى طرأت على العلاقة بين الكنيسة والدولة على مدى ما اعترى السلطة الكنسية من ضعف أمام السلطة الزمنية، فعندما رفضت محاكم التفتيش الاستجابة لطلب ڤيلار بعرض وثائقها عليه، اقتحم حجرة السجلات عنوة واقتدارًا واستولى على ما فيها من أوراق. وحين أراد المحقق الاحتجاج على هذا التدخل لم يلجأ إلى الكرسى الباباوى كما هو مفروض، بل لجأ إلى البرلمان الذى أدان ڤيلار لاستخدامه العنف، وحكم عليه بدفع تعويض لمحاكم التفتيش ليس باعتبارها محاكم كنسية، بل باعتبارها محاكم تابعة للملك. ومعنى هذا أن محاكم التفتيش أصبحت جزءًا من كيان الدولة. وهذا نفسه ما حدث فى عام ١٣٣٤ عندما استمع الملك فيليپ إلى شكاوى المحققين من أن ممثليه يتدخلون دومًا فى شئونهم ويسلبونهم سلطتهم؛ وبناء عليه أمر الملك باستمرار المحققين فى الاحتفاظ بمزاياهم القديمة.

ونسوق الحادثتين التاليتين للتدليل على مدى تحول محاكم التفتيش إلى أداة خاضعة فى يد الدولة أو السلطة الزمنية فى فرنسا، ففى عام ١٣٤٠ حضر ضابط القصر الملكى لويس براتو إلى منطقة لانجودوك لدخول مدينة تولوز فوجد أبوابها موصدة؛ فترجل عن جواده وجثا بركبتيه على مسند ليقسم على قسمين متعارضين، أحدهما عدم المساس بمزايا المحققين فى محاكم التفتيش، والثانى الحفاظ على الحريات المدنية. ويدل هذا القسم المزدوج على أن السلطة الزمنية فى نظره على قدم المساواة بمحاكم التفتيش، وهو الأمر الذى كانت الكنيسة ترفضه رفضًا باتًّا فيما مضى؛ لأن بابا روما وضع محاكم التفتيش فوق الجميع.

أما الحادثة الثانية فيرجع تاريخها إلى عام ١٣٦٨ عندما نضبت خزائن ملك فرنسا بسبب نفقات حربه الباهظة مع الإنجليز، فقد عجزت هذه الخزانة عن دفع راتب محقق محكمة تفتيش كاركاسون، وأمر الملك أن يتولى قناصلة كاركاسون (نيابة عن الدولة) دفع هذا الراتب نظرًا لأن محاكم التفتيش لم تعد تملأ خزانة الملك بالأموال المصادرة، وكذلك باعتبار المحققين رجال دولة وليس رجال دين.

وحتى عندما كان لطائفة الرهبان الدومنيكان اليد الطولى فى مدينة كاركاسون، تجرأ عليها حداد يدعى هيج، وفتح فى عام ١٣٥٤ دكانًا على مقربة من كنيسة هؤلاء الرهبان، حيث مارس عمله المزعج لدرجة منعت الرهبان من إقامة صلواتهم والتوفر على الدراسة. وعبثًا حاول هؤلاء الرهبان تهديده، فلم يجدوا أمامهم مفرًّا من الشكوى ليس إلى الأسقف أو المحقق كما كان مفترضًا، بل إلى الملك نفسه الذى أمر بإغلاق محل الحدادة.

وفى نهاية القرن الرابع عشر وقعت فى مدينة دايمز حادثة تدل على مدى انهيار نظام محاكم التفتيش فى جميع أنحاء فرنسا، ،وحلول سلطة المحاكم الملكية التابعة للبرلمان الفرنسى محلها، ففى عام ١٣٨٣ نشب نزاع بين قضاة هذه المدينة ورئيس أساقفتها حول من له سلطة محاسبة المجدفين والمهرطقين وتوقيع العقاب عليهم. وفى البداية حسم هذا الأمر لصالح رئيس الأساقفة، غير أن هذا النزاع ما لبث أن نشب من جديد بعد انقضاء عشرين عامًا حول قضية رجل يدعى درويت لارجيل، وجهت إليه تهمة الهرطقة والتجديف حول صلب المسيح وعذرية مريم العذراء، وعند رفع الأمر إلى البرلمان أيد رأى رئيس الأساقفة وتجاهل تمامًا سلطة محاكم التفتيش.

وفى فرنسا تجلت سلطة البرلمان وتفوقها على سلطة محاكم التفتيش فى حالة المهرطقة «مارى دى كانيش كامبراى» التى قدمها أسقف كامبراى والراهب نيكولاس بيرونى للمحاكمة بتهمة الهرطقة، واستأنفت هذه المرأة ضد الحكم لدى رئيس أساقفة مدينة دايمز، غير أن أسقف دايمز ومحقق التفتيش فيها ذهبا إلى البرلمان. ونشبت ملاحاة شديدة بين مؤيدى رئيس الأساقفة وأنصار البرلمان، وزعم رئيس الأساقفة خلو فرنسا آنذاك من المحققين، ولكن البرلمان تدخل لفض النزاع بين رئيس الأساقفة والمحقق، وجاء حكمه لصالح رئيس الأساقفة، ولكنه فى الوقت نفسه وقع غرامة على الطرفين المتنازعين. وتدل هذه الحادثة على عودة السلطة الدينية المتمثلة فى رئيس الأساقفة إلى بسط نفوذها على محاكم التفتيش التى استمدت نفوذها وصلاحيتها أصلًا من الكرسى البابوى. وأدى الانشقاق العظيم الذى شطر العالم المسيحى إلى شطرين، والذى تمخض عن مجمعى كونستانس وباسل إلى إضعاف سلطة بابا روما ضعفًا ملحوظًا؛ ومن ثم إلى ضعف محاكم التفتيش التى كانت تستمد سلطتها منه. والجدير بالذكر أن موقف ملك فرنسا شارل السابع من الكرسى البابوى اتسم بالتحدى على طول الخط، كما أن الأمر الملكى الذى أصدره عام ١٤٣٨ أفضى إلى استقلال الكنيسة الجاليكانية عن الكرسى البابوى، فضلًا عن تعزيز السلطة الزمنية المتمثلة فى سلطة البرلمان. وعندما اعتلى ملك فرنسا لويس الحادى عشر عام ١٤٦١ ألغى هذا الأمر، وعندما أنحى عليه البرلمان باللائمة أبرز الملك شرور الكرسى البابوى وأعلنها على رءوس الأشهاد. غير أن البرلمان استمر فى اعتبار هذا الإلغاء كأن لم يكن؛ مما اضطر الملك لويس الحادى عشر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتتالية فى الأعوام ١٤٦٣ و١٤٧٠ و١٤٧٢ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٩؛ لترسيخ قراره بالإلغاء بصورة تدريجية. وكان هذا قمينًا بتوفير استقلال فرنسا العام عن الكنيسة الرومانية، لولا المؤمرات التى حاكها البابا ليو العاشر فى عام ١٥١٦ بالتواطؤ مع الملك فرنسيس الأول للحيلولة دون تحقيق فرنسا لهذا الاستقلال مقابل تقاسم أسلاب الكنيسة وغنائمها. وتجاسرت جامعة باريس فاعترضت على هذه السياسة التآمرية التى اتبعها البابا ليو العاشر والملك فرنسيس الأول، واعترض عليها البرلمان أيضًا.

بروز جامعة باريس

وفى تلك الفترة التى تصاعدت فيها عداوة فرنسا ضد الكرسى البابوى فى روما، سعت

جامعة باريس ما وسعها السعي إلى الحط من شأن محاكم التفتيش وفضح مثالبها. وتولت هذه الجامعة بنفسها مهمة دحض الهرطقات، وزاد من هيمنتها فى الأمور الروحية امتلاؤها بعدد كبير من فقهاء اللاهوت، ونما سلطان جامعة باريس التى حظيت باحترام العلمانيين ورجال الدين على حد سواء حتى صارت مؤسسة قومية تزاحم البرلمان فى سلطته. وبعد أن أصاب الجنون ملك فرنسا شارل السابع أعلنت هذه الجامعة بكل جرأة وجسارة أنها أصبحت المرجع فى شتى الشئون العامة، ولم يمانع المواطنون الفرنسيون من اعتبارها المحك فى شئون الدين والدنيا. وفى عام ١٤١١ لجأ ملك فرنسا إلى جامعة باريس كى تفرض الحظر على مناوئيه ففعلت ما أراد، وفى العام التالى (١٤١٢) قامت الجامعة بتوبيخ الملك فى موضوع الفوضى المالية التى عمت البلاد وطالبته بالإصلاح. وبمؤازرة أهل باريس تولت هذه الجامعة عام ١٤١٣ أمر تطهير الحكومة من الفاسدين والناهبين؛ وبطبيعة الحال أسخط هذا البلاط الملكى فعمل على السخرية من أساتذة الجامعة والاستهزاء بهم. وفى الوقت نفسه تعاونت جامعة باريس تعاونًا وثيقًا مع البرلمان لتهدئة خواطر الشعب الغاضب، ومن جانبه اعتبر ولى العهد دوق «جيين» جامعة باريس جزءًا لا يتجزأ من الدولة. ولكنه ما لبث أن غضب منها وقلب لها ظهر المجن عام ١٤١٥ عندما تجرأت وأرسلت إليه وفدًا يشكو من سياسته الضريبية الجائرة وتذمر الناس منها، فقد ألمح هذا الوفد بجفاء وغلظة إلى أخطائه؛ مما جعله يتهم الجامعة بالتدخل فى أمور لا تعنيها، وعندما حاول عضو فى الوفد الدفاع عن الجامعة أمر الدوق بالقبض عليه على الفور وحبسه عدة أيام.

ورغم أن الجامعة لم تكن بيدها سائر المقاليد اللازمة لتوجيه شئون الدولة فإن نجاحها فى مجال اللاهوت كان عظيمًا، فقد أصبح الأساقفة والمحققون يسترشدون برأى أساتذتها فى كل ما يعرض لهم من قضايا ومشاكل روحية. وحيث إن أشكال الهرطقة كانت تتغير باستمرار فإنه لم يكن هناك محيص من استفتائها فى أمور العقيدة، ولا غرو فقد كان لها القول الفصل.

وفى عام ١٤٣٢ تجرأ شخص على الراهب «بيير دى فوا» نائب محقق محكمة التفتيش أيفرو، وعاب عليه أحكامه متهمًا إياها بمخالفة صحيح الدين، فاشتكى الرجل إلى الجامعة التى توفرت على دراسة الشكوى، وقررت بعدها أن الرجل وقح وأنه يميل إلى التمرد ويجنح إلى المروق، ومن ثم يستحق العقاب رغم عدم هرطقته. وهكذا شاهدت فرنسا تغيرًا هائلًا فى

وضع المحققين فى محاكم التفتيش، فبعد أن كانوا الحكام بأمر الله أصبحوا يلتمسون المشورة والإرشاد على أيدى فقهاء اللاهوت فى جامعة باريس.

وحتى ندرك مدى تدخل جامعة باريس فى الشئون الروحية وحلولها محل محاكم التفتيش المضمحلة، نذكر حالة راهب فرنسيسكانى يدعى «چين ڤيتريبه» بَشَّر فى مدينة تورناى ببزوغ عصر الإصلاح الدينى فى عام ١٤٩٨، كما اعتبر هذا الإصلاح تمهيدًا لقدوم المذهب البروتستانتى الذى استحدثه مارتن لوثر، وهاجم هذا الراهب القساوسة الذين يحتفظون بجوارٍ ومحظيات، ويشترون ويبيعون صكوك الغفران إلى غير ذلك من مباذل، حتى شفاعة القديسين كانت موضع شكه. لقد كانت مثل هذه الهرطقات فى الماضى كفيلة بإحراق محاكم التفتيش لقائلها دون أدنى تردد، ولكن مدينة تورناى أحالت موضوع هرطقة الراهب المذكور إلى الجامعة التى أدانت ما لا يقل عن ست عشرة فكرة من أفكاره. وأيضًا ليس أدل على تزايد سلطة جامعة باريس وتقلص سلطة البابا من القرار التالى الذى اتخذته الجامعة عام ١٥٠٢، فقد قام البابا ألكسندر السادس (١٤٩٢ ـ ١٥٠٣) بفرض ضريبة العشور على رجال الإكليروس فى فرنسا حتى يتمكن من محاربة الأتراك، ولكنهم رفضوا دفع العشور فأمر البابا بفرض الحظر الكنسى عليهم. وتقدموا بطلب إلى جامعة باريس لإفادتهم عن مدى شرعية هذا الحظر الكنسى، فردت على الشاكين بأنه لا يحق للبابا فرض مثل هذا العقاب على رجال الكنيسة.

ومع ذلك فمن الخطأ أن نعتقد أن محاكم التفتيش انتهت أو ألغيت أو توقفت عن العمل تمامًا، فقد كان من مصلحة البابوات أو المحققين استمرارها رغم ما اعتراها من ضعف. فنحن فى عام ١٤١٤ نسمع عن رجلين يتنافسان على وظيفة محقق تولوز، كما أن مشاجرة غير لائقة نشبت بين هذين المتنافسين عام ١٤٢٤ فى مدينة كاركاسون. وأيضًا حدثت مشاحنات مماثلة سببها التنافس على هذه الوظيفة فى مدينة جنيف التابعة آنذاك إلى محاكم التفتيش الفرنسيسكانية. ودب شجار بين طائفتى الدومنيكان والفرنسيسكان حول أحقيتهما فى شغل هذه الوظيفة، وهكذا تأرجحت تبعية محكمة تفتيش جنيف بين الدومنيكان والفرنسيسكان. وباضمحلال نفوذ محاكم التفتيش لم يعد لشاغلها دخل ذو راتب ثابت؛ ولهذا السبب أصدر البابا ألكسندر الخامس فى عام ١٤٠٩ أمرًا إلى مفوضه الكاردينال سوزانا بالعثور على طريقة ما لدفع رواتب المحقق ومعاونه وكاتبه، واقترح فرض ضريبة مقدارها ثلاثمائة فلورينة على اليهود الذين يعيشون فى أڤينيون، أو أن يتكاتف الأساقفة فيدفع كل منهم من دخله الخاص

عشر فلورينات سنويًا. ولكن يبدو أن هذه المقترحات لم توضع موضع التنفيذ، بدليل أن مارتن الخامس بابا روما كتب عام ١٤١٨ إلى رئيس أساقفة ناربون يطلب منه إيجاد وسيلة لدفع النفقات الضرورية لمحاكم التفتيش. وكانت أفينيون موضعًا لليهود الذين تمتعوا بالحماية نظير دفع رواتب المحققين فى هذه المدينة، ومن الواضح أن اعتماد محاكم التفتيش فى فرنسا على التمويل اليهودى ساعد اليهود على اكتساب بعض النفوذ داخل هذه المحاكم، حيث أصبح من حقهم تعيين المعاون الذى يعين المحقق على أداء عمله.

وتدل الدلائل على أن محاكم التفتيش رغم ما اعتراها من ضعف ظلت تمارس عملها، فنحن نشاهد فى عام ١٤١١ بيير دايل أسقف كامبراى يستدعى محقق هذه المقاطعة الدومنيكانى ليشترك معه فى إصدار الأحكام. وأيضًا نسمع فى عام ١٤٣٠ عن قيام نائب المحقق وأسقف تورناى بحرق عدد من المهرطقين فى مدينة ليبل. كما نرى فى عام ١٤٣١ الملك فيليب يأمر موظفيه بتنفيذ الأحكام التى أصدرها الراهب هنريتش كاليسر الذى عينه المسئول الدينى الدومنيكانى محققًا فى كامبراى، وليبل. ولكن تجدر الإشارة إلى أن عمل المحقق كان يتم تحت إشراف البرلمان، فهو لا يلقى القبض على أى شخص إلا طبقًا للقانون، وبناء على تحقيقات مبدئية يجريها البرلمان. وحتى ندرك أن محاكم التفتيش لم تختفِ يتعين علينا أن نتذكر أنها لعبت دورًا فى مأساة چان دارك (١٤١٢ ـ ١٤٣١). وليس أدل على ضعف النفوذ البابوى ونفوذ محاكم التفتيش بوجه عام من أن الناس فى فرنسا آنذاك كثيرًا ما كانوا لا يكترثون بالحظر الكنسى المفروض عليهم. ولهذا نرى البابا أجينيوس الرابع فى عام ١٤٣٥ يأمر محقق كاركاسون بمعاقبة كل الذين لم ينفذوا الحظر الكنسى عليهم لفترات طويلة.

وحين تمكن الفرنسيون من طرد القوات الإنجليزية التى احتلت بلادهم، رأى البابا نيكولاس الخامس (١٤٤٧ ـ ١٤٥٥) أن الوقت قد حان لإنشاء محاكم التفتيش على أسس أقوى وأرسخ مما كانت عليه، فأصدر مرسومًا فى أغسطس ١٤٥١ وجهه إلى محقق فرنسا «هيج لونوار» يحدد له اختصاصاته التى شملت مملكة فرنسا ودوقية أكويتين وكل أراضى جاسكونيا ولانجويدوك. ومعنى ذلك أن كافة الأراضى الفرنسية باستثناء المقاطعات الشرقية انضمت فى كيان موحد. وبحكم هذا المرسوم البابوى اتسع نطاق اختصاصات المحقق، بحيث تشمل التجديف والزراية بالمقدسات والتنجيم والهرطقة والجرائم غير التقليدية. وأيضًا منح المرسوم المحقق حق إصدار القرارات والأحكام بدون التشاور مع الأساقفة. ورغم اتساع هذه

الاختصاصات فإن الوهن الواضح اعترى نظام محاكم التفتيش بحيث لم يعد بإمكانها استعادة سابق قوتها.

وفي عام ١٤٥٨ رسم كاهن بورجندي الفرنسيسكاني للبابا بيوس الثاني صورة للحالة المزرية التي آلت إليها محاكم التفتيش في كل من ليون، وفيين، وأرلس وأكس، وأمبرون، وتارنتيز وضفتي نهر الرون وجانب كبير من منطقة سافوى. وانهار النظام الذى تقوم عليه محاكم التفتيش، لدرجة أن البعض كان يعين نفسه محققًا في هذه المحاكم، الأمر الذى اضطر البابا إلى التدخل لوضع حد لهذه المهازل بأن حاول أن يعيد للقساوسة المحليين سلطتهم القديمة. وفي ظل هذه الظروف فقدت محاكم التفتيش هيبتها. ففي عام ١٤٥٨ عاث «برارد تريمو» محقق تفتيش ليون في الأرض فسادًا لدرجة أن الأهالي تمردوا عليه وزجوا به في السجن، ولولا تدخل البابا پيوس الثاني ومفوضه الكاردينال آلانو لظل حبيسًا في سجنه ولما أطلق سراحه. وساعد على فقدان محاكم التفتيش لهيبتها كثرة المباذل التي اقترفتها، حتى المحققون كانوا يعينون عن طريق المحسوبية والرشوة.

وفي عام ١٤٥٩ تم إحراق راهب ورع وزاهد اسمه ألفونس البرتغالي، كان قد أثار غضب البابا عليه بقوله إن روما لم تعرف بابا طاهر الذيل منذ البابا جريجوري، وإن الباباوات الذين جاءوا من بعده لم يعودوا صالحين لإقامة الصلوات والشعائر الدينية. ونحن نطالع في عام ١٤٨٤ أن كاهن پاريس «چين لايلييه» الذى كان مسجلًا لدرجة الدكتوراه في اللاهوت من جامعة پاريس اعتاد في مواعظه المطالبة بإلغاء شرط العزوبية في الكهنوت الكاثوليكي، كما شن هجومًا قاسيًا على البابا يوحنا الثاني والعشرين الذى وصفه بخليفة إبليس، كما هاجم جشعه للمال وقبوله الرشاوى مقابل الاعتراف بقدسية بعض رجال الكنيسة. وبالنظر إلى الضعف الذى اعترى السلطة الكنسية لم يجد هذا الهجوم عليها من يتصدى له، حتى محاكم التفتيش نفسها وقفت مكتوفة الأيدى أمامه. والأدهى أن هذا الرجل المارق على الكنيسة تقدم إلى جامعة پاريس للحصول على درجة الدكتوراه والتي رفضت منحه هذه الدرجة إلا إذا تاب إلى الله وطهر نفسه من كل رجس ودنس وحصل على موافقة الكرسي الباباوى. وإمعانًا في تحدى السلطات الدينية، تقدم الكاهن بطلب إلى البرلمان ـ الذى أصبحت له اليد الطولى في شئون الدين والدنيا ـ للتدخل لدى الجامعة لقبوله دارسًا فيها، ولم يراود البرلمان أى شك في أن له حق التدخل في الشئون الروحية التي تقررها الجامعة. ولكن قرار البرلمان جاء لغير صالح

لايلييه، فقد أمر البرلمان أسقف پاريس بالاشتراك مع المحقق وأربعة دكاترة تختارهم الجامعة لاتخاذ الإجراءات القضائية ضده وإنزال العقاب به. واتفق الأسقف والمحقق على أن يقرر كل منهما إجراءاته بمعزل عن الآخر ثم التداول فيما بينهما، ولكن كان من الواضح أن هذا الكاهن المارق يستند إلى أصدقاء أقوياء؛ لأن أسقف پاريس سمح له بالتراجع الجزئى عن أفكاره ونبذه العلنى لمعتقداته؛ مما مكنه من الحصول فى ٢٣ يونيه ١٤٨٦ على الغفران الكنسى وتبرئته من تهمة الهرطقة وإرجاعه إلى وظيفته المعزول منها، بحيث يصبح مؤهلًا للترقية إلى مناصب أعلى. ومن ناحيته قام المحقق الراهب چين كوسارت ببذل جهد جهيد فى جمع الأدلة التى تدفع وتدين أفكار لايلييه الفاضحة وإبلاغ زميله الأسقف بما تجمع لديه من معلومات، ولكنه وجد نفسه مضطرًا إلى التراجع والتزام الصمت أمام تسامح زميله مع المتهم. غير أن الجامعة عزت عليها كرامتها فتقدمت فى ٦ نوفمبر ١٤٨٦ باحتجاج ضد الأسقف المتساهل، وطالبت البابا بالتدخل، وبالفعل سارع البابا إينوسنت الثامن (١٤٨٤ - ١٤٩٢) بالتدخل على الفور، فأمر المحقق بالاشتراك مع رئيس أساقفة سنس وأسقف مو بإلقاء المهرطق لايلييه فى السجن، وإرسال أوراق التحقيق معه إلى الكرسى البابوى فى روما لاتخاذ القرار. وكان أخشى ما يخشاه البابا هو الخوف من أن تخضع الجامعة للضغوط التى تمارس عليها فتقبل التحاق المتهم بقسم الدكتوراه. والجدير بالذكر أن أسقف مو الذيف تم اختياره لمحاكمة لايلييه كان موضع ملامة الجامعة بسبب سعيه إلى إحياء الهرطقة الدوناتية التى تعتبر الطقوس الدينية - التى يقيمها كاهن زانٍ أو فاسد - لاغية وعديمة الجدوى (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). ورغم مروقه الدينى الواضح، فإن المحقق لم يجرؤ على مساءلته، ويبدو أيضًا أن هذا الأسقف امتنع عن التدخل فى حالة قسيس مهرطق آخر فى سانت كريسبين يدعى چين لانجلو، الذى روع رعيته عندما ألقى الخمر والقربان المقدس وداسهما بقدمه. وحاول هذا الرجل المهرطق تبرير فعلته الشنعاء، ولكنه رفض فى عناد التراجع عن هرطقته فتم إحراقه، كما تم إحراق المهرطق «أيمون پيكارد»، الذى انتزع يوم ٢٥ أغسطس ١٥٠٣ المناولة من يد أحد المتناولين وقذف بها على الأرض. والجدير بالذكر أن مثل هذه الهرطقات الفظيعة حدثت فى وقت كانت الحاجة فيه شديدة إلى محاكم تفتيش قوية وقادرة على الردع، وليست تلك المحاكم الضعيفة المتخاذلة التى يديرها القسس والأساقفة.

قلنا إن الدولة فى فرنسا استطاعت فرض سيطرتها على الكنيسة ومحاكم التفتيش. ويتضح

لنا هذا من القرار الذى اتخذه الراهب «دى كليد» عام ١٤٨٥ بتعيين مجرد راعى كنيسة بسيط كى ينوب عنه فى كل من روديز وفابر، وبسبب التسيب العظيم الذى ألم بالكنيسة آنذاك، لقب هذا الرجل نفسه فى الأوراق الرسمية بمحقق فرنسا وأكويتين وجاسكونيا ولانجويدوك بتكليف من البابا والبرلمان. ولا تدل هذه الحادثة على مدى التهرؤ والتسيب الذى اعترى الكنيسة فحسب، بل تدل أيضًا على أن البرلمان أصبح فى قوته فى شئون الدين على قدم المساواة مع الكرسى البابوى، فهو يتولى تعيين المحققين. ولم يكن بمقدور البابا تعيين محقق إلا بعد موافقة البرلمان على هذا التعيين، والأدهى من هذا أن محاكم التفتيش هانت فى نظر رجال الإكليروس أنفسهم. فقد نشبت مشادة لسبب تافه بين المحقق رايموند جوزين وزملائه الرهبان الدومنيكان عام ١٥١٦ حول أثاث منزل هذا المحقق وما يحتويه من أدوات مطبخ، حيث إن زملاءه أرادوا استخدامها فى دير الدومنيكان. وطلب المحقق من الرهبان إعادة ما أخذوه من منزله إليه فأعادوا إليه جزءًا منها ورفضوا إعادة الباقى، بل إنهم طالبوه بأن يعيد إليهم ما سبق أن أرجعوه، فرفض المحقق الاستجابة إلى طلبهم، فالتجأ الرهبان الدومنيكان إلى رئيسهم الذى أصدر أوامره إلى المحقق بالامتثال غير عابئ بالالتماس الذى قدمه إلى البابا. وبعد لأى نجح المحقق فى عام ١٥٢٠ فى الحصول على موافقة البابا على التدخل لحسم هذا النزاع الناشب حول أدوات المطبخ التى اغتصبها الرهبان الدومنيكان من منزل المحقق. ومع اضمحلال محاكم التفتيش لم تعد بحاجة إلى امتلاك القصور الفخمة والقلاع الحصينة فى عقد محاكماتها وإصدار أعمالها الإيمانية (أى أحكامها بالإعدام). صحيح أن محاكم التفتيش كادت أن تحتضر، ولكنها لم تلفظ أنفاسها الأخيرة بدليل أن «چوهان بوم» محقق محكمة تفتيش بيسانكون أرسل عام ١٥٢١ اثنين من المارقين إلى حتفهم.

الهرطقة الوالديسيانية

وبعد اندثار الهرطقة الكاثارية، ونجاح محاكم تفتيش فرنسا فى اجتثاثها، حلت محلها هرطقة أخرى هى الهرطقة الوالديسيانية (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). ورغم أن الهرطقة الوالديسيانية لم تكن بمثل صورة الهرطقة الكاثارية المتفشية فى لانجويدوك، فإنها انطوت على قدر كبير من الخطر على المذهب الكاثوليكى. وعلى عكس الهرطقة الكاثارية التى آمن بها النبلاء والفقراء على حد سواء، انتشرت الهرطقة الوالديسيانية بين الطبقات الدنيا.

ولعل من المفيد أن نذكر أن الهرطقة الوالديسيانية انتشرت فى العقود الثلاثة الأولى من القرن الرابع عشر، وأن المحقق برنارد جوى كان من أبرز الذين سعوا إلى اجتثاثها. والمهرطقون الوالديسيانيون يعتبرون الكرسى الباباوى بيت دعارة، ومن ثم ينبغى تجاهل أحكامه ومراسيمه. وكان للمهرطقين الوالديسيانيين تنظيم كنسى متكامل وقائم بذاته؛ فلهم أساقفتهم وقسسهم وشهامستهم، بل وكنائسهم التى يقيمون فيها شعائرهم بمنأى عن العيون المتلصصة. غير أنهم كانوا يصلون فى دور العبادة العادية من باب التمويه والتقية. ورغم إيمانهم بالأيوخارست، أى تحويل القربان والخمر إلى جسد المسيح ودمه، فإنهم يرون أن الأيوخارست عديم الجدوى والفاعلية إذا قام به كاهن فاسد أو دنس. وأيضًا يرون أن المرأة والرجل العاديين الطاهرين بمقدورهما إقامة الأيوخارست بدلًا من الكاهن. كما يمكنهما الاستماع إلى اعترافات الخاطئين والحكم عليهم بالتوبة بدلًا من كاهن الاعتراف، وكذلك أنكر الوالديسيانيون المطهر وإقامة القداديس على أرواح الموتى والابتهال للقديسين وطلب شفاعتهم. وبطبيعة الحال هاجم الوالديسيانيون صكوك الغفران، فضلًا عن إيثارهم حياة الزهد والتقشف والتخلى عن متاع الدنيا طلبًا للطهر والنقاء. ولكن المحقق برنارد جوى يحدثنا عن خلاعتهم وانحلالهم الجنسى فى اجتماعاتهم الليلية، وبوجه عام كانت الطائفة الوالديسيانية تجنح إلى السلم، ولكن الاضطهاد أحيانًا حفزها إلى استخدام العنف وإراقة الدماء دفاعًا عن النفس، وبسبب بساطة هذه الهرطقة واستساغة البسطاء لها انتشرت بين الطبقات الفقيرة خلافًا للهرطقة البيجاردية (أو أتباع الروح الحر - Free Spirit) الصوفية التى راقت للبعض دون الآخر.

وقد عجزت محاكم التفتيش - بعد أن أصابها الوهن - عن التصدى لهذه الهرطقة، الأمر الذى أجبر البابا بنديكت الثانى عشر فى عام ١٣٣٥ إلى أن يطلب من همبرت الثانى المساعدة على سحقها. وفى الفترة من عام ١٣٣٦ إلى ١٣٤٦ شنت حملات للقضاء عليها، فتاب من المهرطقين من تاب وأُحرق منهم من أحرق وصودرت ممتلكاتهم، ونبشت قبورهم لإخراج عظام الموتى. ورغم أن السلطتين العلمانية والدينية فى إمبرون تضافرتا للتصدى لهؤلاء المهرطقين، فإن نجاح هذه الحملات عليهم كان محدودًا. وفى لانجودوك قام «چين دومولين» محقق تولوز فى عام ١٣٤٤ بشن هجوم عات على الوالديسيانيين ولكنه نجح فقط فى تشتيتهم فى مناطق متفرقة مثل برن وفوا وأراجون، فاضطر البابا كليمنت السادس مرة أخرى لأن يستنجد بولى العهد همبرت للمرة الثانية، فقام بالقبض فى إمبرون على اثنى عشر مهرطقًا والديسيانيًّا وحرقهم فى

الميدان المواجه لمبنى الكاتدرائية. وعندما اعتلى دوفينيه عرش فرنسا لم يبخل بمساعدة الكنيسة للقضاء على هذه الهرطقة.

وفى عام ١٣٥١ أصدرت السلطات فى بريكانوى الأمر إلى قواتها العسكرية لمساندة المحقق فى حربه على الهرطقة الوالديسيانية. ولكن هذه ا لحملات العسكرية باءت بالفشل. وفى العام التالى استنجد البابا كليمنت السادس بشارل عاهل فرنسا ولويس جوانا حاكم نابولى لتقديم العون إلى الراهب بيتر ديمونت محقق مقاطعة بروڤنس، وتذكر السجلات أن حصيلة تضافر هذه الجهود هو نجاح ديمونت المحقق فى عام ١٣٥٣ فى استتابة سبعة مهرطقين والوالديسيانيين فى حين أصاب رئيس أساقفة إمبرون «جويلوم دى بورديس» فى الفترة من ١٣٥٢ إلى ١٣٦٣ نجاحًا أكبر فى ملاحقتهم وتعقبهم. وكان نجاحه راجعًا إلى اتباع سياسة السماحة والرحمة؛ مما مكنه من إعادة عدد كبير من المهرطقين الوالديسيانيين إلى حظيرة المذهب الكاثوليكى. وبعد موته تغيرت سياسة خلفه البابا إيربان الخامس الذى حرص وأنصاره على اتباع الأساليب العنيفة فى محاربة الهرطقة. وأغارت حملات عسكرية مسلحة على معاقل الوالديسيانيين فى الجبال واستطاعت دحر عدد كبير من المهرطقين. وكالعادة تم إحراق المهرطقين المتشبثين بهرطقتهم، وتراجع عن هرطقتهم الراغبون فى البقاء على قيد الحياة. ورغم فاقة هؤلاء المهرطقين فقد انتزعت منهم محاكم التفتيش القليل الذى يملكونه، فعلى سبيل المثال صادرت محكمة التفتيش البقرة الوحيدة التى يملكها مهرطق وبقرتين أخريين وبعض الملابس التى يملكها مهرطق آخر، ووجدت محاكم التفتيش فى حوزة مهرطق ثالث فلورينتين فاستولت عليهما رغم تفاهة هذا المبلغ، وكذلك صادرت هذه المحاكم كرمة تملكها مهرطقة بعد حرقها.

ورغم كل هذه الجهود المضنية عجزت السلطات المدنية ومحاكم التفتيش عن استئصال الهرطقة الوالديسيانية. وعندما اعتلى البابا جريجورى الحادى عشر أريكة البابابوية عام ١٣٧٠ لفت نظره التفكك الشديد الذى أصاب الكنيسة فى أقاليم بروڤنس ودوفينيه ولونيز، التى امتلأت بحشود المهرطقين الوالديسيانيين، وأن بعض النبلاء بدءوا يعتنقون هذه الهرطقة. وقفت الكنيسة عاجزة أمام هذا الطوفان الكاسح؛ فأخذ البابا جريجورى الحادى عشر يشحذ همم المحققين ويستحثهم ويثير حماسهم، ولكن هيهات فقد أصبحت محاكم التفتيش أضعف من أن تفعل شيئًا، واضطر المحققون إلى الاستعانة بمعاونين لهم من خارج النظام الكنسى. وكثيرًا ما كانت السلطات والمحاكم المدنية تتدخل فى أعمالهم فتطلق سراح بعض المحكوم

عليهم بالسجن بدون الرجوع إليهم. وقد رفض الموظفون المدنيون أن يقسموا على تطهير البلاد من شرور المهرطقين، بل كثيرًا ما كانوا يوفرون لهم الحماية.

كان ما تقدم مضمون شكوى البابا جريجورى الحادى عشر إلى الملك شارل فى عام ١٣٧٣، غير أن هذا الملك لم يستجب لشكوى البابا فى بادئ الأمر، فاضطر إلى تكرار شكواه عام ١٣٧٥. وعاد البابا ليلوم الملك على موقفه السلبى من الهرطقة، كما أنه أنحى باللائمة على ضابط فى القصر اسمه «شارل دى بانڤيل»؛ لأنه يوفر الحماية للمهرطقين، مهددًا إياه بالويل والثبور وعظائم الأمور. وأمر البابا بتجنيد كل القوى لعمل شىء لوقف زحف الهرطقة، كما أنه شن حملة عسكرية على معاقل المهرطقين فى إقليم پروڤنس. وأراد البابا أن يكثف الجهود المناهضة للهرطقة فاستدعى مجموعة من الطوائف الدينية للتصدى لها، مثل طائفة الدومنيكان والفرنسيسكان والكارميلايت والأغسطينيين ونشرهم بين الناس لتعليمهم صحيح الدين. وبدأت هذه الجهود المكثفة تؤتى ثمارها، كما بدأت عمليات ملاحقة المهرطقين تأخذ أشكالًا جادة. وكللت هذه الجهود فى نهاية الأمر بالنجاح، وتم القبض على أعداد هائلة من المهرطقين وتقديمهم إلى المحاكمة. وبسبب كثرة أعداد المقبوض عليهم اضطلع أسقف ماسا فى أول مايو ١٣٧٥ بمهمة كأداء شغلت بال البابا جريجورى، تتلخص فى توفير الطعام والسكن لكل هذا العدد الغفير من المهرطقين الذين وقعوا فى الأسر. ورغم إحراق أعداد كبيرة من الهراطقة المتشبثين، فقد ظلت أعداد كبيرة منهم تنتظر حلًّا لمشكلتى الطعام والمأوى. ولهذا أمر البابا جريجورى الحادى عشر ببناء الكثير من المآوى والسجون فى كل من إمبرون، وأڤينيون، وفيين، وأدى تقاعس رجال الكنيسة عن أداء مهام وظيفتهم إلى مروق الكثيرين. ولحل مشكلة السجون استدعى البابا الأساقفة وأمرهم بجمع أربعة آلاف فلورينة ذهبية فى خلال ثلاثة أشهر وكذلك ثمانمائة فلورينة سنويًّا لمدة خمسة أعوام من أجل إقامة السجون المطلوبة لإيواء المهرطقين وتوفير الطعام لهم. وهدد البابا أساقفته بتجريدهم من مصادر دخلهم وفرض الحظر الكنسى عليهم إذا ماطلوا فى دفع المبالغ المطلوبة منهم.

ولكن الخوف من سطوة محاكم التفتيش لم يعد بالقوة نفسها التى كان عليها فى لانجويدوك عام ١٢٤٥. ومضت المهلة التى حددها البابا دون أن يجمع الأساقفة المبالغ المطلوبة منهم، وأخذ البابا يحقق مع مرءوسيه حول طريقتهم فى الوفاء بالتزاماتهم. وتساءل أسقف ماسا عن الكيفية التى يطعم بها سجناءه، فأجابه البابا بأنه يتعين على كل أسقف أن يقيم أود كل

المهرطقين التابعين لأسقفيته. وهدد البابا بفرض الحظر الكنسى على كل أسقف تسول له نفسه التنصل من المسئولية. ومن جانبه حاول البابا جريجورى الحادى عشر اقتسام غنائم المصادرات مع الملك شارل ولكن الملك رفض، غير أنه وافق عام ١٣٧٨ على منح المحققين مكافأة سنوية مماثلة للمكافأة التى يتلقاها المحققون فى محاكم تفتيش تولوز.

وعندما فشل البابا جريجورى فى تقاسم الأسلاب مع الملك شارل لجأ إلى بيع صكوك الغفران، وفى ١٥ أغسطس ١٣٧٦ أصدر البابا جريجورى بيانًا يحث فيه أهل المروءة للتبرع من أجل إقامة أود سجناء محاكم التفتيش. قال جريجورى فى بيانه الموجه إلى جميع المؤمنين بيسوع المسيح:

«وبما أن مساعدة المساجين تعتبر إحسانًا وتقوى، فإنه يخلق بالمسيحيين المؤمنين أن يشملوا المساجين من كل صنف ممن يكابدون الفاقة برحمتهم، وتقديم يد العون لهم. لقد نما إلى علمنا أن ابننا الحبيب المحقق «فرانسوا بوريل» قام بسجن كثير من المهرطقين عقابًا لهم أو حماية لهم من الأذى، وتبعًا لذلك فلا مفر من أن يمد إليهم المؤمنون الأتقياء الكرماء يد المساعدة كنوع من الإحسان. وبما أننا لا نرغب فى أن يموت هؤلاء السجناء جوعًا، وأننا نريدهم على قيد الحياة حتى يكفروا عن ذنوبهم فى السجون، وحتى يتمكن المسيحيون المؤمنون من تقديم المساعدة بسبب شدة تمسكهم بمعتقداتهم، فإننا نذكركم ونحثكم جميعًا أن تسهموا بالمال تكفيرًا عن خطاياكم وأن تعطوا بعضها التى منحها الله إياكم، وأن تتقوا الله بما تقدمون من إحسان تشكرون عليه من أجل إطعام هؤلاء السجناء حتى يمكنهم بمساعدتكم أن يظلوا على قيد الحياة، وحتى تنعموا بالبركة الأبدية التى يسبغها الله على هذا العمل الطيب وغيره من الأعمال الخيرة».

ويبدو أن البابا نفسه لم يتحمل بشاعة حياة المهرطقين القابعين فى غياهب السجون. ورغم أنهم كانوا يتضورون جوعًا فإن الكثيرين منهم تشبثوا بهرطقتهم. وفى عام ١٣٧٧ سجل البابا جريجورى زيادة فى أعداد هؤلاء المهرطقين، وأنحى باللائمة على المحققين بسبب تقاعسهم فى أداء الواجب المنوط بهم.

ورغم أن البابا جريجورى الحادى عشر نجح فى قمع الهرطقة الوالديسيانية، فإن وفاته فى ٢٧ مارس ١٣٧٨ وظهور الانشقاق الدينى العظيم الذى شطر الكنيسة إلى شطرين (كنيسة غربية وكنيسة شرقية) ساعد على ظهور الهرطقة وانتشارها من جديد. ولكن البابا كليمنت السابع (١٣٧٨ ـ ١٣٩٤) استطاع بهمة ونشاط أن يقضى على المئات منهم، وهداية مئات آخرين إلى المذهب الكاثوليكى حتى يمكنهم الاحتفاظ بممتلكاتهم نظير دفع مبالغ مالية معينة. ويقال إن هذا البابا أحرق فى عام ١٣٩٣ مائة وخمسين مهرطقًا فى جرينوبل فى يوم واحد. ولأنه كان مبشرًا عن طريق مجادلتهم بما هو أحسن، استطاع إعادة الكثيرين من الهراطقة الوالديسيانيين إلى حظيرة الكنيسة. وكما سبق أن ذكرنا أصبح الأسقف هو الذى يوجه الاتهام إلى المهرطقين بدلًا من المحقق بعد أن اعترى الضعف والوهن الواضح محاكم التفتيش.

ويبدو أن الهرطقة الوالديسيانية توارت عن الأنظار فى عهد البابا ألكسندر السادس. ويمكننا الاستدلال على ذلك من المرسوم الذى أصدره هذا البابا فى عام ١٤٠٩، يحث المحققين على بذل قصارى جهدهم للتصدى للسحرة واليهود المرتدين دون أية إشارة إلى المهرطقين الوالديسيانيين. ومع ذلك فنحن نسمع فى عام ١٤١٧ عن إحراق راهب يدعى كاترين سوف فى مونپلييه بتهمة الهرطقة الوالديسيانية على يد وكيل المحقق الراهب ريموند كاباس بمساعدة أسقف ماجيلون. وفى عام ١٤٣٢ شكا مجمع بورج من أن الوالديسيانيين فى عهد دوفينيه دفعوا تبرعات لمساعدة المهرطقين من أتباع هس. وفى يوم ٢٣ أغسطس من العام نفسه نطالع خطابًا أرسله الراهب پيير فابرى محقق إبرون إلى المجمع المنعقد فى بال يعتذر فيه عن عدم تمكنه من الحضور بسبب حاجته إلى المال، وانشغاله بتعقب الوالديسيانيين، ورغم نجاحه فى القضاء على عدد كبير منهم فإنه اشتكى من انتشارهم فى كثير من الوديان. وأضاف پيير فابرى فى رسالته أنه تمكن من الزج بستة مهرطقين متكسين (أى مرتدين بعد هدايتهم من الهرطقة) فى سجون إمبرون وبريانكون، وأن هؤلاء المهرطقين الستة أفشوا له بأسماء خمسمائة مهرطق آخرين ينوى الإمساك بهم وتقديمهم إلى المحاكمة فى القريب العاجل. ووعد الرجل فى رسالته بحضور الاجتماع بعد أن يفرغ من أداء العمل الذى بين يديه.

وفى عام ١٤٤١ سعى محقق پروڤنس «چين ڤويل» إلى ملاحقة المهرطقين الوالديسيانيين دون نتيجة تذكر، الأمر الذى وفر لهم فترة راحة من التنكيل والاضطهاد. ولكن فى عام ١٤٧٥ بدأت محاكم التفتيش تستأنف شيئًا من نشاطها القديم، وذلك بعد أن تضاعف عدد المهرطقين

الوالديسيانيين. والجدير بالذكر أن الأساقفة والمحققين كانوا ـ بسبب الضعف الذى اعترى محاكم التفتيش ـ يلجأون إلى المحاكم الملكية التى أظهرت فى كثير من الأحوال تعاطفها مع المهرطقين واستعدادًا لحمايتهم؛ مما جعلهم أشد وقاحة وجرأة على تحدى الكنيسة ورجالها، الأمر الذى دفع البابا سكستوس الرابع (١٤٧١ ـ ١٤٨٤) إلى السعى دون جدوى إلى وضع حد لهذه المهازل. ولكن هيهات؛ فقد أصبحت السلطة البابوية فى فرنسا موضع السخرية والازدراء، ولهذا نرى البابا سكستوس الرابع يوجه فى ١ يوليه ١٤٧٥ اللوم إلى ملك فرنسا لويس الحادى عشر بسبب تعاطف موظفيه مع المهرطقين. ومن المؤكد أن الملك نفسه كان لا يعلم عن ذلك شيئًا، ومن ثم سارع بالإعراب عن أسفه وشجبه لهذا الوضع متعهدًا بمساندة الدولة للمحققين مساندة كاملة.

وتدل المراسلات المتبادلة بين البابا سكستوس الرابع وملك فرنسا على أن الدولة أصبحت تفوق الكنيسة ومحاكم التفتيش فى قوتها. ويتضح لنا هذا بجلاء من الأمر الذى أصدره الملك بتاريخ ١٨ مايو ١٤٧٨، وأكد الملك فيه أن جميع رعاياه فى دوفينيه من الكاثوليك الصالحين، إشارة إلى أن الرهبان الهائمين على وجوههم زهدًا فى الحياة والذين ينسبون إلى أنفسهم لقب «محقق» يدأبون على إزعاج المؤمنين الأوفياء لكنيسة روما واتهامهم بالهرطقة، وتقديمهم إلى المحاكمة أمام المحاكم الملكية والكنيسة بهدف الاستيلاء على أملاكهم ومصادرتها لصالحهم.

وهكذا يتجلى لنا أن السلطة الكنسية التى ظلت متجبرة وعاتية لفترة تقرب من القرنين والنصف قد أصابها الإعياء والوهن وانكسرت شوكتها، بحيث أصبحت خاضعة لسلطات الدولة بعد أن كانت فى ذروة سطوتها قادرة على تحطيم ريموند حاكم تولوز وتدمير حضارة لانجويدوك. ومن المفارقات أن محاكم التفتيش مكنت النظام الملكى من تثبيت أركانه وإمداده بجانب كبير من ثروات المهرطقين نظير مساندته العسكرية لها، كما أن هذا النظام قوى ساعده بعد أن أصاب الوهن محاكم التفتيش. وبطبيعة الحال أدت السياسة المتراخية والمتساهلة التى اتبعها الملك لويس نحو الهرطقة الوالديسيانية إلى ازدهارها. ولكن موت هذا الملك فى عام ١٤٨٣ حرم المهرطقين الوالديسيانيين من الحماية، فقد رأى خلفه شارل الثامن أن مصلحته تقتضى منه إرضاء الكرسى الباباوى، ولهذا السبب تجددت سياسة مطاردة الهراطقة واضطهادهم فى عهد البابا إينوسنت الثامن (١٤٨٤ ـ ١٤٩٢) بناء على طلب رئيس أساقفة إمبرون. وقد شجع هذا التغير تطرف المحقق «چين ڤيليتى» فى تعقب الهراطقة، فأحرق قناصلة فريسيدير. غير أن

الوالديسيانيين قاوموا مقاومة مستميتة، وعندما تعب رئيس أساقفة إمبرون من عنادهم طلب إليهم فى شهرى يونيه ويوليه ١٤٨٦ مغادرة البلاد أو الخضوع للكنيسة والاعتراف بخطاياهم، فلم يلقوا بالًا لهذا التهديد، فقام بفرض الحظر الكنسى عليهم دون فائدة، الأمر الذى دفعه إلى طلب مساعدة البابا إينوسنت الثامن للمرة الثانية، ورأى البابا أن حل هذه المشكلة يكمن فى توجيه ضربة قاضية للمهرطقين؛ ولهذا أعد حربًا صليبية واسعة النطاق شنها على مقاطعتى دوفينيه وساڤوى فى عام ١٤٨٨. واستطاع ألبرتو دى كابتيانى مندوب البابا الحصول على مساعدة البرلمان فى جرينوبل الذى أمر بحشد قوة عسكرية تحت قيادة «هيج دى لاپالو» تهاجم المهرطقين الوالديسيانيين من كل جانب. وبعد أن رفض هؤلاء المهرطقون الاستسلام، تقدمت صفوف القوات الصليبية فى مارس ١٤٨٩ وبدأت الحملة الصليبية بمهاجمة وادى براجيلاتو وقامت بالسيطرة عليه. ثم خير المهرطقون بين نبذ هرطقتهم أو الموت، ولكنهم أظهروا مقاومة شرسة وعنيدة فى فال كلوسون وفريسبير أدت إلى وقوع مجازر بشرية بشعة، الأمر الذى بث الرعب والفزع فى قلوب سكان أرجنتيير فسارعوا إلى الاستسلام. وفى منطقة فال لويس اتخذ السكان من الكهوف ملجأ، غير أن قائد الحملة الصليبية استطاع الوصول إليهم وأشعل النار فى مداخل الكهوف فدخلها الدخان الكثيف ليخنق من بداخله، وكانت هذه ضربة قاضية لهم. ثم صودرت أموالهم وممتلكاتهم وتقاسمها شارل الثامن ورئيس أساقفة إمبرون. وحتى لا تطل الهرطقة الوالديسيانية برأسها من جديد، عينت الحملة الصليبية فرانسوا بلواريرى محققًا فى منطقة پروڤنس ليتخذ إجراءات عنيفة وصارمة ضد المهرطقين.

وباعتلاء ملك جديد عرش فرنسا هو لويس الثانى عشر، بدأت مرحلة جديدة من التعامل مع الوالديسيانيين، فقد انعقد مؤتمر فى پاريس حضره مندوبون من فريسبير، وروستون ورئيس أساقفة إمبرون الجديد ونواب عن برلمان جرينوبل، وتقرر فى هذا المؤتمر إرسال لجان باباوية وملكية إلى مسرح الأحداث. وذهبت اللجان إلى فرسبير لسماع شهادة الشهود الذين أكدوا صدق عقيدة أهلها، ورفضهم الاتهامات التى وجهها رئيس الأساقفة إليهم بأنهم مارقون. وتم إلغاء كل أنواع الحظر الكنسى المفروضة على الأهالى، الأمر الذى وضع حدًا للاضطهاد. وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٥٠٢ قام لويس الثانى عشر باعتماد هذا القرار ووافق عليه أيضًا البابا ألكسندر السادس الذى تشابكت مصالحه مع مصالح ملك فرنسا. ومن جانبهم سعى الوالديسيانيون إلى إلغاء أمر مصادرة أملاكهم ولكنهم لم يفلحوا فى ذلك رغم الأوامر الملكية القاضية بإعادة هذه

الأملاك إلى أصحابها. ومن جانبها امتنعت الكنيسة عن تضييق الخناق عليهم وتركتهم يعبدون الله بالطريقة التى يرونها، حتى جاء عصر الإصلاح الدينى الذى جعل هؤلاء الوالديسيانيين ينضمون تحت لواء الملة البروتستانتية المتزمتة المعروفة باسم «أتباع كالڤن». وفى منطقة بريانكونيس استمر إحراق المهرطقين حتى عام ١٥١٤. ولكن الهرطقة الوالديسيانية لم تندثر إلا فى هذا العام عندما اتخذ أنتوان ويستانج أسقف أنجوليم إجراءاته الصارمة ضدها بدعم من السلطة المدنية.



كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولاً: كتب باللغة العربية

١ ـ برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١، ١٩٦٦.

٢ ـ دراسات تمهيدية فى الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.

٣ ـ توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.

٤ ـ اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.

٥ ـ برتراند راسل، تأليف آلان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت، ١٩٨١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.

٦ ـ س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

٧ ـ موسوعة المسرح المصرى البيبليوجرافية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

٨ ـ موقف ماركس وأنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ ـ شكسبير فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٠ ـ ماذا قالوا عن أهل الكهف، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٦.

١١ ـ چورج أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

١٢ ـ الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

١٣ ـ وول سوينكا (ترجمة) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

١٤ ـ أدباء روس منشقون فى عهد چوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ ـ الأدب الروسى والبرويسترويكا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١.

١٦ ـ الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٣.
١٧ ـ الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
١٨ ـ الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
١٩ ـ دراسات فى الأدبين الإنجليزى والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
٢٠ ـ من ستالين إلى جوربا تشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٦.
٢١ ـ الإلحاد فى الغرب، سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٢ ـ الهرطقة فى الغرب سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٣ ـ العلم والدين تأليف برتراند راسل (ترجمة) دار الهلال، ١٩٩٧.
٢٤ ـ الرجل الذى مات تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة) دار الهلال.
٢٥ ـ ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٦ ـ رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٧ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال.
٢٨ ـ موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة فى العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٩ ـ فى مدح الكسل ومقالات أخرى تأليف برتراند راسل (ترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٠ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر، ١٩٩٨.
٣١ ـ صورة اليهودى فى الأدب الإنجليزى، دار الهلال، مارس، ١٩٩٩.
٣٢ ـ الهولوكست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال ديسمبر، ٢٠٠٠.
٣٣ ـ اليهود فى الأدب الأمريكى فى أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٤ ـ الهولوكست فى الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٥ ـ الهولوكست فى الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٦ ـ الهولوكوست فى الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٧ ـ محاكم التفتيش، دار الهلال، ٢٠٠٢.
٣٨ ـ محاكم التفتيش فى إسبانيا، مركز الدراسات ـ المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانيًا: مقال باللغة العربية

نقد رواية العنقاء تأليف لويس عوض، فبراير، ١٩٧٠.

ثالثا: كتب باللغة الإنجليزية

1- Naguib Mahfouz, The Beginning and the End, Translation, The American Univ. in Cairo, 1975.
2- George Orwell as an Ambivalent Writer, National Bookshop, Cairo, 1987.
3- Animal Farm, National Bookshop, Cairo, 1987.
4- Nineteen Eighty Four, National Bookshop, Cairo, 1987.
5- Hardy's Tragic and Ironic Vision in Tess, National Bookshop, Cairo, 1978.
6- Shakespear in Egypt, Rapack, Cairo, 1980.
7- English Literary Criticism, Univ. Books, Tanta, 1985.
8- Macbeth, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
9- The Mayor of Casterbridge, Anglo-Egyotian Bookshop, Cairo.
10- Sons and Lovers, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
11- Joseph Andrews, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
12- King Lear, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
13- Merchant of Venice, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo,1989.
14- Jane Eyre, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
15- A Passage to India, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
16- Robinson Crusoe, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
17- Animal Farm, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
18- Forth coming: Egypt in the Modern British Novel: A Colletion of Articles on Newby, Ghalie, Enright, Forster, Liddel, and Olivia Manning, published in AlAhram Weekly in the following issues, 4 July, 5 September, 10, 24 October (1991) and 23, 30, January, 1, 23 April (1992).

رابعًا: مقالات باللغة الإنجليزية

1- John Wain's «Young Visitors» Faculty of Alsun Journal, 1975.
2- «King Lear as a Religious Play» Faculty of Alsun Journal, 1975.
3- «Orwell as a Literary Critic» Faculty of Alsun Journal, 1975.
4- «The Development of Liberal Culture in Modern Egypt» a series of articles published in the Egyptian Gazette in the following issues, 23, 30 March, 6, 13, 20, 27, 28 April, 4, 11 May, 1983.